جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة (ليسانس/ماستر) في

علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

تحت عنوان

إمكانية الشراكة جامعة/مؤسسات

حالة جامعة ومؤسسات قالمة

إعداد الطالبتين:

زيغد راضية

لقريني نجمة

إشراف الأستاذة:

بركات غنية

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمان الرحيم

" وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَ عَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا"

سورة النساء الآية 113

إلهي لا يطيب الليل إلاّ بشكرك....ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك....ولا تطيب الأخرة إلاّ بعفوك.... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الشكر

الحمد لله أولا على ما أنعم علينا به قال الله تعالى "لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ " داعين الله عزّ وجلّ أن يكون علما نافعا وعملا نثاب عليه، والصلاة والسلام على سيد الخلق ومعلم البشرية وشفيع الأمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لقوله: من لم يشكر الناس لا يشكر الله.١تهميش سنن أبي داوود، حديث شريف

تقديرا منا لجهدها يشرفنا أن نتقدم بعظيم الشكر والامتنان للأستاذة المشرفة " بركات غنية" على ما قدمته لنا من توجيهات وملاحظات أفادتنا لإخراج هذا العمل بالصورة التي هو عليها،

فجزاها الله عنّا كل خير.

كما نتقدم بالشكر للأستاذ بن قيراط عبد العزيز والأستاذ بوناب محمد ورئيسة مصلحة التعاون والتبادل بين الجامعات والتعاون والشراكة السيدة إيمان بلوصيف، ولأعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل، والأساتذة الذين تكرموا بتحكيم الاستمارة وتقديم النصائح.

والشكر الخاص إلى السيد نائب مدير الجامعة حمدي رشيد وكذا السيد عيساوى زين الدين

كما لا ننسى شكرنا لباحثي ومدراء مخابر بحث جامعة 8 ماي 1945، ومسؤولي قطب الابتكار والشغل ومديرية الصناعة والمناجم.

وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة لإتمام هذا العمل.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم "ما توفيق إلاّ بالله عليه توكّلت وإليه أنيب"

إلى التي ارتوت من دماء الشهداء وكانت مسرحا للبطولة والفدى وميدانا للشرف والعزة بلد المليون ونصف المليون شهيد الجزائر الحبيبة.

إلى من لا تكفي كلمات لشكر عطائهما إلى من بهما أستنير والداي قرّتا عيني أمي الحبيبة وأبي العزيز حفظهما الله

إلى إخوتي: مروان، صابر وفقه الله هو كذلك في رسالته للدكتوراه، هلال، هشام، وإلى أختي الصغيرة شروق

إلى أستاذتي الفاضلة "بركات غنية"

إلى من تقاسمت معها هذا العمل "راضية"

إلى كل الصديقات والزميلات خاصةكريمة، سمر، منار، سوسن

إلى كل من علمني وأثرى رصيدي المعرفي، ومن ساعدني في إنهاء هذا العمل

إلى كل من يتصفح مذكرتنا الآن

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

نجمة

إهداء

أحمد الله رب العالمين و أصلي و أسلم على أشرف المرسلين

إلى الذي سخر كل قواه عونا لي وزرع في نفسي الطموح والمثابرة أبي حفظه الله

إلى من كانت بجانبي بكل المراحل شمعة تحترق لتنير دربي أمي حفظها الله

إلى سندي في الدنيا ومن لا أحصي له فضلا زوجي حفظه الله

إلى سمائي و قرة عيني، ابنتاي "إيناس و رحمة" و البطل زيكو

إلى من تمنو لي الخير والنجاح إخوتي "خالد و ليندة و عادل"

إلى من ساندوني بكل صدق ....أحبابي "نسرين و زينب"، صديقاتي، زملائي في العمل و الدراسة .....

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.....

راضية

الفهرس

المقدمة.....أ-ه

الفصل الأول علاقة الجامعة بالمؤسسة وكيفية إنشاء مصالح مشتركة

تمهيد..... 2

المبحث الأول: الجامعة المقاولة..... 3

I : الجامعة تطور الهيكل والمسار 3

II : نموذج الجامعة المقاولة 10

أولا: ماهية الجامعة المقاولة:.....10

ثانيا- أسباب وعوامل الاهتمام بالجامعة المقاولة: 16

ثالثا: أبعاد الوظيفة الثالثة: 18

III- وظائف نموذج الجامعة المقاولة 20

أولا: التعليم الجامعي 21

ثانيا: البحث العلمي.....23

ثالثا: تلبية حاجات المجتمع 23

IV: متطلبات وتحديات بناء الجامعة المقاولة:.....25

أولا: متطلبات بناء جامعة مقاولة 25

ثانيا: التحديات التي تواجه عملية التحول لجامعة مقاولة:.....27

المبحث الثاني: الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع. 29

I. مفهوم ودوافع إقامة علاقة شراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع. 29

أولا: مفهوم الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع. 29

ثانيا: دوافع إقامة علاقة شراكة بين الجامعة و مؤسسات المجتمع. 30

II. مراحل تشكيل علاقة شراكة بين الجامعة والمؤسسات.....33

III. أشكال الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.....34
أولا: الشركات البحثية. 35
ثانيا: خدمات البحوث. 36
ثالثا: المقاولاتية الأكاديمية.....37
رابعا: البحوث التعاونية. 37
خامسا: التفاعل غير الرسمي.....38
سادسا: تسويق حقوق الملكية الفكرية. 38
IV. عوامل نجاح أو فشل علاقات الشراكة جامعة مؤسسة.....42
المبحث الثالث: الممارسات الجيدة في مجال الشراكة بين الجامعة و المؤسسة 45
أولا: جامعة يوتا (Utah Univesity).....45
ثانيا: جامعة بريغهام يونغ (Brigham Young University).....46
ثالثا: جامعة ستانفورد (University Stanford).....46
II. التجربة اليابانية. 48
III. التجربة المغربية والسعودية.....49
أولا: التجربة المغربية. 49
ثانيا: التجربة السعودية.....50
خلاصة الفصل الأول.....51

الفصل الثاني إمكانية الشراكة جامعة مؤسسة–حالة جامعة ومؤسسات ولاية قالمة–

I – الجامعة والتعليم العالي من أجل المجتمع في الجزائر 55
أولا– مفهوم الجامعة والتعليم العالي وعلاقتهما بالبحث العلمي وبالمجتمع.....55
ثانيا– مسار بناء منظومة التعليم العالي في الجزائرية نحو خدمة المجتمع 57

ثالثا– حركية منظومة التعليم العالي الجزائري 60
– IIواقع البحث العلمي بالجزائر وعلاقته بالمجتمع بعد1998.....63
أولا: تطور الإطار القانوني للبحث العلمي في الجزائر 64
ثانيا– أهداف القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 66
III– هيئات وآليات البحث العلمي.....67
أولا– الهيئات التنظيمية 67
ثانيا– هياكل ترقية وتنفيد البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.....73
IV–متطلبات تطوير البحث العلمي 80
أولا– تمويل البحث العلمي 80
ثانيا– تطوير المورد البشرية.....81
المبحث الثاني: "مشروع المؤسسة الجامعية" لتحديد مسار الجامعة الجزائرية 83
I. مشروع المؤسسة الجامعية 83
أولا: التعريف بالمشروع 83
ثانيا: إطلاق المشروع.....83
II . المفهوم القانوني لدار المقاولاتية في الجامعات الجزائرية 88
أولا: الاطار القانوني لدار المقاولاتية.....89
ثانيا: تعريف دار المقاولاتية 90
III. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر 90
أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 90
ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....92
ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 93
المبحث الثالث: تجربة قالمة – واقع الشراكة جامعة /مؤسسات قالمة.....94

إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة. 94
II : نبذة تاريخية عن جامعة قالمة. 98
III– اتفاقيات التعاون مع المؤسسات ومشاريع الجامعة عضو فيها. 100
أولا: اتفاقيات تعاون الجامعة مع المؤسسات..... 100
ثانيا: مشاريع الجامعة عضو فيها. 100
أولا: مشروع(Tempus FEFEDI) : 103
IV قطب الابتكار والشغل بجامعة قالمة. 107
المبحث الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية 115
أولا: أدوات جمع المعلومات. 115
ثانيا: مجتمع الدراسة. 116
II . تحليل نتائج المقابلة ونتائج الاستبيان. 117
أولا: تحليل نتائج المقابلة حول توفر ممارسات الجامعة المقاولة. 117
ثانيا: تحليل نتائج الاستبيان. حول وجود مجال للشراكة بين الجامعة مؤسسات المجتمع المحلي. 122
خلاصة الفصل الثاني 146
الخاتمة..... 146
قائمة المصادر والمراجع
الملاحق

قائمة الجداول

الجدول رقم(01): مراحل تشكيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات. 33
الجدول رقم(02):مدى المشاركة العلائقية بين الجامعة والمؤسسات. 39
الجدول رقم(03):عوامل نجاح أو فشل علاقات الشراكة جامعة مؤسسة 42
الجدول رقم(04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة حسب النشاطات الاقتصادية خلال سنة 2017 94
الجدول رقم(05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة حسب قطاع النشاط لسنة 2017 ..95
الجدول رقم(06): توزيع مؤسسات ولاية قالمة حسب قطاع النشاط والنشاط لسنة 2017 96
الشكل رقم (10): تمثيل بياني يوضح توزيع المخابر البحثية حسب الكليات.....98
الشكل رقم (11): تمثيل بياني يوضح توزيع عدد الباحثين حسب الكليات. 99
جدول رقم (07): عدد الاستبيانات الموزعة. 116
الجدول رقم(08): توزيع مجتمع الدراسة..... 123
الجدول رقم(09): إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات الترخيص وتسويق الملكية الفكرية..... 128
الجدول رقم(11):إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات المقاولاتية الأكاديمية والشركات الناشئة..... 129
الجدول رقم(10):إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات تقديم الاستشارات والخدمات الفنية. 131
الجدول رقم(11): إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات البحوث التعاقدية (بحوث بتكليف من مؤسسات غير أكاديمية). 133
الجدول رقم(12):إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات المرافق الأكاديمية..... 134
الجدول رقم(13):إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات اتفاقيات البحث والتطوير التعاوني. 135
الجدول رقم(14):إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات تصميم وتطوير المناهج..... 137
الجدول رقم(15):مجتمع الدراسة حول مؤشرات التعلم المستمر..... 139
الجدول رقم(16):إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات تنقل الطلاب. 140
الجدول رقم (17):إجابات مجتمع الدراسة حول توفر آليات الشراكة 141

قائمة الأشكال

الشكل رقم(01) : يوضح نموذج الخصائص الخمسة المطورة من طرف كلارك 1998-2004 16
الشكل رقم(02): الابعاد الثلاثة للجامعة المقاولة 20
الشكل رقم(03): نموذج Samuel Ernest للتعليم المقاولاتي 22
الشكل رقم(04): مخطط يوضح نموذج الجامعة المقاولة 24
الشكل رقم(05):الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.....70
الشكل رقم(06): مخطط يوضح تدفقات التجارة 74
الشكل رقم(07): يوضح توزيع خدمات البحوث المشتركة في جميع أنحاء الاراضي الوطنية.....76
الشكل رقم(08) : النظام الوطني الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر 80
الشكل رقم(09): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة حسب النشاطات الاقتصادية خلال سنة 2017 95
الشكل رقم(10): تمثيل بياني يوضح توزيع المخابر البحثية حسب الكليات.....98
الشكل رقم(11): تمثيل بيانـي يوضح توزيع عدد الباحثين حسب الكليات 99
الشكل رقم(12): قطب الابتكار والشغل بجامعة قالمة. 107
الشكل رقم(13): عدد الاستبيانات الموزعة..... 117
الشكل رقم(14): توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد الفرق 125
الشكل رقم(15): توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد الباحثين..... 126
الشكل رقم(16): توزيع مجتمع الدراسة حسب تاريخ التأسيس 127

يعرف العالم اليوم تطورات سريعة بفضل التحولات الكبيرة التي يشهدها ، حيث لم تعد مؤشرات النمو مرتبطة بالثروات الطبيعية بل بالثروات الموجودة في العقول وهذا بعد تحول الاقتصاد إلى اقتصاد المعرفة وأصبح عالم اليوم مرتبطا، بسبب العولمة بشتى أنواعها والتقدم التكنولوجي السريع على مستوى الدولة والعالم أجمع. والمجتمع يسعى في جميع الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيق أهدافه التنموية وتقديم خدمات أفضل على كافة المستويات، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تضافرت الجهود نحو تحقيق الأهداف، و لعل من أهم المسلمات التي أصبحت شائعة في أدبيات التنمية هي مسلمة "الاستمرارية" أو "الحياة" و التي مفادها أنه إذا أردت أن تبني لسنة ابن مصنعا، وإذا أردت إن تبني للحياة فابن جامعة، وهذه إشارة واضحة للمكانة التي تحتلها الجامعة والدور الهام الذي تلعبه في تحريك التنمية واعتبارها قمة الهرم الأكاديمي المنتجة لرأس المال البشري والصانعة له. لأن الجامعات هي أعلى المؤسسات التعليمية حيث يلعب البحث والتطوير العلمي الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دورا أساسيا في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشد الرقي والتقدم، مما يتطلب تعاونا وثيقا بين الجامعات والمؤسسات المختفة للوقوف على قدرات الجامعات العلمية والتقنية من جهة، والتعرف على حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة، والمؤسسات الإنتاجية بخاصة من جهة أخرى، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم برقي وتقدم مجتمعاتها والتنسيق فيما بينها لتحقيق غايات وأهداف مشتركة تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة، ومن هذا المنطلق فقد أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتماما خاصا، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ورصدت لهذا الغرض الأموال اللازمة لتوفير الأجهزة المختبرية والمعدات العلمية التي يحتاجها الباحثون بتخصصاتهم المختلفة ولا عجب في ذلك فالبحث العلمي يعد أحد أهم وظائف الجامعات الأساسية، فبدون بحث علمي تصبح الجامعة مجرد مدرسة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها الأخرون وليس مركزا للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها والسعي لتوظيفها لحل المشكلات المختلفة التي يواجهها المجتمع، وتعد البحوث الجامعية التي تنجزها الجامعات أحد أهم مؤشرات الجودة والتميز في سلم تصنيف الجامعات محليا وإقليميا ودوليا، وباتت تشكل هذه البحوث مصدرا ماليا مهما لتمويل أنشطة الجامعات من خلال المنح والهبات التي تحصل عليها من المؤسسات المختلفة ، أو العقود التي تبرمها لإنجاز البحوث التي تحتاجها تلك المؤسسات للإسهام بحل المعضلات العلمية والتقنية التي تواجهها، أو تعينها على تحسين جودة منتجاتها وتحسين فرص تسويقها في الأسواق المحلية والدولية .

إذن فتحقيق الشراكة بين الجامعة والمحيط بمؤسساته المختلفة إنما يتجه قبل كل شيئ لتحقيق مصلحة المجتمع وليس مصلحة ضيقة، فإن الشراكة ستحقق هدفها وهو تلبية حاجات المجتمع الذي يفرض حضور الجامعة كمؤسسة بهياكلها وكوادرها وإنتاجها المتمثل في البحث العلمي في المجالات المختلفة ووضع هذه الإمكانيات المختلفة لمرافقة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، والتي هي في أمس الحاجة لتحيين عمليات وطرق التسيير والإنتاج ومختلف العمليات التنظيمية .

وفي سبيل ذلك أدركت الجزائر اليوم أهمية العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كبديل استراتيجي يمكن الاعتماد عليه للخروج من الوضعية المالية الحرجة التي عرفها اقتصادنا في ظل تراجع الإيرادات النفطية، وإرادة السلطات العمومية في إرساء قواعد اقتصاد وطني متنوع وتنافسي. ما فرض عليها إعادة النظر في علاقة الجامعة بمؤسسات المجتمع انطلاقا من أهمية الأدوار التي يمكن أن تؤديها الجامعة خارج أسوارها بناء على الإمكانيات البشرية التي تمتلكها والتي تؤهلها لتقديم الإضافة الحقيقية للعملية التنموية.

ولاشك أن الجامعة الجزائرية كمؤسسة علمية بحثية ينتظر منها دور متقدم في العملية التنموية ليس على المستوى الوطني فحسب ، بل الأهم أيضا على المستوى المحلي أو المحيط المباشر للجامعة والذي يعتبر الرهان الحقيقي لها، فالاهتمام بالبيئة المحلية جزء مهم من أدوار الجامعة كون مخرجاتها البشرية موجهة لهذا المحيط بالدرجة الأولى وهو ما يفرض على الجامعة أن تأخذ في الحسبان حاجيات المجتمع المحلي في هذا المجال . وأيضا في أبحاثها من خلال ربط مخرجات البحث العلمي بالحاجيات المجتمعية المحلية في الزراعة والصناعة والسياحة والثقافة والإدارة وغيرها من الاهتمامات المحلية وهو ما يساعد في خلق فضاء للتواصل العلمي الذي يسمح بدوره بخلق مجالات للشراكة بين الجامعة والمؤسسات المحلية المختلفة (المؤسسات الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، الإدارية.....الخ).

ونظرا للدور الهام الذي تلعبه الجامعة في تنمية وتطوير المؤسسة, قمنا بدراسة تجربة جامعة قالمة 08 ماي 45 في مجال المقاولة لمعرفة هل هناك إمكانية توظيف مخرجات البحث العلمي فيها لتلبية حاجات المجتمع وتنمية وتطوير مؤسساته وذلك بطرح إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما إمكانية الشراكة بين جامعة ومؤسسات قالمة ؟

و للإجابة على إشكالية البحث قمنا بطرح الأسئلة التالية:

- هل تعمل الجزائر على ربط البحث العلمي الجامعي بمؤسسات المجتمع من خلال تأسيس علاقة تحكمها القوانين؟
- هل تتبع جامعة قالمة سياسة الدولة في الانفتاح على مختلف مؤسسات المجتمع ؟
- هل تقدم مخابر بحث جامعة قالمة بعض الحلول للمشاكل التي تعاني منها مؤسسات المجتمع يمكن أن تكون محل آلية للشراكة ؟

الفرضيات:

- تعمل الجزائر على ربط البحث العلمي الجامعي بالمؤسسات المجتمع من خلال التأسيس لعلاقة تحمه القوانين .
- تتبع جامعة قالمة سياسة الدولة في الانفتاح على مختلف مؤسسات المجتمع .
- مخابر بحث جامعة قالمة بعض الحلول للمشاكل التي تعاني منها مؤسسات المجتمع مع توفر آليات شراكة.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال ما تقدمه من فائدة في النواحي التالية:

- إن النتائج التي يتم التوصل إليها تفيد المسؤولين بالجامعة وكذلك مسؤولي مؤسسات المجتمع في معرفة جوانب الشراكة، ومجالات يمكن إن تسهم في بناء علاقات شراكة بين الطرفين تحقق فوائد ومصالح مشتركة.
- يتناول هذا الموضوع الشراكة جامعة ومؤسسات المجتمع، والذي يعد من الموضوعات الحديثة التي نالت اهتمام كافة الدول خلال العقدين الماضيين على المستوى العالمي والمحلي.
- قد تفتح الدراسة الحالية آفاق أرحب في مجال الشراكة، حيث تعتبر تمهيدا لدراسات أخرى.
- للدراسة أهمية خاصة ونرى إن معيار نجاح الجامعة ورسالتها محددة في إقامة العلاقة مع مؤسسات المجتمع، لذلك فهي دعوة إلى ربط الجامعة بقضايا المؤسسات.
- قد تكون هذه الدراسة حافزا لإجراء دراسات مشابهة في هذا المجال.
- الإثراء لموضوع يتسم بالندرة في مكتبة جامعة قالمة.
- قد يسهم هذا الموضوع في مساعدة إدارة الجامعة في توفير مصادر تمويلية متنوعة من خلال إجراء البحوث التعاونية وغيرها مع المؤسسات مع التركيز على التمويل الذاتي لتحقق أهدافها.

هداف الموضوع:

- يمكن القول إن هذه الدراسة تهدف إلى توضيح مدى إمكانية الشراكة جامعة – مؤسسات ولاية قالمة، وتسعى كذلك إلى تحقيق الأهداف التالية:
- توضيح طبيعة علاقة الجامعة بمؤسسات المجتمع.
- التعرف على كيفية وأهمية إنشاء مصالح مشتركة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.
- معرفة سبل الدولة في تطوير الجامعات الجزائرية وربط البحث العلمي بالمحيط الخارجي في سبيل دفعها نحو مسارات التنمية.
- معرفة مدى تطبيق جامعة قالمة لممارسات الجامعة المقاولة.
- التعرف على مجالات بحث مخابر جامعة قالمة.
- التعرف على مجالات التعاون وآليات الشراكة بين جامعة قالمة بالتحديد مخابر البحث والمؤسسات المحلية.
- التعرف على العروض التي تقدمها مخابر بحث الجامعة والتي يمكن إن تستفيد منها مؤسساتها المحلية والمجالات التي يمكن من خلالها مد مجسور الشراكة بينها.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن توضيح أسباب اختيارنا للموضوع محل الدراسة فيما يلي:

- **الأسباب الموضوعية:**

- هذا النوع الشراكة مع مؤسسات المجتمع من شأنه أن يحقق للجامعة إيرادات تغطي نفقات أبحاثها.
- تعتبر أبحاث الجامعة مصدرا لا يستهان به في معالجة قضايا ومشكلات المؤسسات.
- قيمة وأهمية هذا الموضوع في ظل هذه التحولات المتسارعة.

الأسباب الذاتية:

- تم اختيار الموضوع لأنه ذو طابع اقتصادي واجتماعي ملامس للواقع.
- حداثة موضوع الدراسة بخصوص الشراكة جامعة – مؤسسات المجتمع.
- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية في هذا الموضوع ولو بالشيء البسيط.
- الرغبة في اكتساب المعرفة حول الموضوع.

منهج الدراسة:

لدراسة موضوعنا بطريقة جيدة استخدمنا المنهج الوصفي، حيث تم توضيح المفاهيم الأساسية وبيان أهميتها في الجانب النظري والأسلوب التحليلي للجانب التطبيقي بتحليل الاستبيانات والمعلومات، كما تم اعتماد دراسة الحالة من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة (الجامعة) محل الدراسة، وكذلك لمعالجة مشكلة البحث تم الاعتماد على مجموعة متنوعة من المراجع، فضلا عن ذلك سيكون للإنترنت دورها في إثراء الدراسة استنادا إلى كتب ونواقع وصفحات غنية بالمعلومات الهادفة والمتجددة.

تقسيم البحث:

- من أجل الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة والإحاطة بتساؤلاتها الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين نظري وآخر تطبيقي بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.
- يتناول الفصل الأول علاقة الجامعة بالمؤسسة وكيفية إنشاء مصالح مشتركة، حيث تطرقنا فيه إلى الجامعة المقاولة والشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع والممارسات الجيدة في مجال الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.
- أما الفصل الثاني، فتمثل في دراسة حالة التي خصت جامعة قالمة، في محاولة لمعرفة مدى إمكانية شراكة الجامعة ومؤسسات ولاية قالمة ضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول التعليم العالي ومنظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتلبية حاجات المجتمع، المبحث الثاني مشروع جامعة /مؤسسة في الجزائر، المبحث الثالث تجربة قالمة، المبحث الرابع تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها.

صعوبات الدراسة:

– قلة الأبحاث والمراجع في المكتبة المتعلقة بالموضوع، وإن أمكن القول تكاد منعدمة لحداثة موضوع الدراسة.

– ضيق الوقت المرتبط بالدراسة الميدانية.

– عدم الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وذلك لارتباطات باحثي ومدراء المخابر.

الفصل الأول

علاقة الجامعة بالمؤسسة وكيفية إنشاء مصالح مشتركة

المبحث الأول: الجامعة المقاولة.

المبحث الثاني: الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

المبحث الثالث: الممارسات الجيدة في مجال الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع

تمهيد

تعتبر الجامعات مركز الإشعاع الحضاري والفكري والتنوير الثقافي والعلمي في مجتمعاتنا وبتعاونها مع المجتمع في مختلف العمليات التعليمية ولإنتاجية والخدماتية تبنى الحضارات، حيث أصبحت مطالبة ليس فقط في الدول المتقدمة بل أيضا في كافة بلدان العالم بان تقوم بالإضافة لوظائفها بوظيفة أساسية للغاية تتمثل في الشراكة بين قطاعات الإنتاج والخدمات والأخذ بصيغة الجامعة المقاولة تعبيرا عن ذلك وتتجلى أهمية الجامعة المقاولـة في الدول النامية في ضرورة تلبية احتياجات المجتمع والتصدي للضغوطات المالية التي تقيد الإنفاق على التعليم والبحث العلمي فيها بما يؤثر على تحقيق رسالتها وهنا يتجلى أهمية تبني نموذج الجامعة المقاولة تحقيقا للأهداف المجتمعات وسعيا نحو تكريس خدمة العلم والتكنولوجيا لقضايا المجتمع، على اعتبار الجامعة جزء لا يتجزأ من آليات السوق ومؤسسة لإنتاج وتسويق المعارف والبرامج والأبحاث المرتبطة بالسوق وإقامة عقود شراكة مع مؤسسات المجتمع الأخرى.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول إن نعطي صورة عامة عن علاقة الجامعة بالمؤسسة وكيف يتم إنشاء مصالح مشتركة بينهما من خلال التعرض هذه المباحث:

- **المبحث الأول: الجامعة المقاولة.**
- **المبحث الثاني: الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.**
- **المبحث الثالث: الممارسات الجيدة في مجال الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.**

المبحث الأول: الجامعة المقاولة

قد شهدت مؤسسات التعليم العالي منذ أواخر القرن العشرين تحولا جذريا في أدوارها التعليمية والبحثية استجابة لبعض التغيرات الاقتصادية والتعليمية (المعرفية) والاجتماعية، التي جعلتها مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالاندماج في آليات السوق، وفي ظل تسارع تلك المتغيرات، يتزايد طموح مؤسسات التعليم العالي للتطوير مما يترتب عليه تزايد حاجاتها إلى دعم مالي ضخم إضافة إلى الدعم الحكومي لمساعدتها على بلوغ أهدافها وتنفيذ مشارعها، وخصوصا في الدول النامية التي تتبع حكوماتها سياسة التمويل الكامل للتعليم، ومن أبرز البدائل المتاحة ما يطلق عليه الجامعة المقاولة. حيث إن الجامعة بمفهومها الحديث ووظائفها المتعددة لم تكن وليدة اليوم ولا الأمس القريب، وإنما جاءت نتيجة لتاريخ طويل ترك من خلفه جذورا وفكرًا وعملًا وممارسات. لذا فان تطور مفهوم الجامعة واكتسابها مفاهيم متعددة منذ نشأتها حتى وقتنا الراهن، وصولا إلى مصطلح الجامعة المقاولة الذي ظهر في الوسط الاكاديمي والذي بدأت به بعض الجامعات كان بهدف البحث عن مصادر تمويل إضافية لتغطية العجز في موازناتها بتعميق دورها في المجتمع وقيامها بالعديد من الأنشطة التي تحقق لها عائدا ماديا إلى جانب إعطاء إدارة الجامعة مرونة في التصرف في إراداتها وفقا لخططها وبرامجها.

و يعد نموذج الجامعة المقاولة نموذجا مرنا يحقق التوازن بين وظائف الجامعة الثلاث التعليم ثم البحث ثم تلبية حاجات المجتمع الذي يتحقق بإنشاء مشاريع مع أصحاب المصالح المشتركة.

ولعل الكليات التقنية كأحد أهم مؤسسات التعليم العالي في عصرنا الحاضر بما تتمتع به من تخصصات تطبيقية متطورة لديها من المقومات ما يؤهلها لتكون كليات مقاولة يتمازج فيها التعليم النظري والتطبيقي والقوة لإنتاجية والقدرة على تلبية حاجات المجتمع.

I : الجامعة تطور الهيكل والمسار

هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التعليم، البحث العلمي، تلبية حاجات المجتمع وتتألف من مجموعة[1] من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسسة اجتماعية إنشاها المجتمع لخدمة أغراضه.

[1] تحسين زبوي علوي، تحليل الاستثمار في راس المال البشري على الجامعة المنتجة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد25، مارس، 2017،ص16.

حيث مرت الجامعة خلال سيرورة تطورها بمرحلتين أساسيتين فصلت بينها نقطة تحول تتمثل في ظهور الجامعة بمفهومها الحديث. [1]

أولا: التطور التاريخي للجامعة

1- مرحلة النشأة والتأسيس

يعود ظهور أول شكل من أشكال التعليم العالي إلى القرن الخامس قبل الميلاد أين كان منظما في مدارس للسفسطائيين وعلماء البلاغة وتبين الدراسات المتخصصة في البحث في التعليم، إن الحضارات القديمة ساهمت في تطوير العلم بصفة خاصة والجامعة بصفة عامة، فأقدم جامعة عرفتها مصر القديمة وهي جامعة أون بعين شمس، تلاها إنشاء جامعة الإسكندرية ومجموعة من الأديرة، كان يمارس فيها التعليم الكرنك، تل العمارنة، والذي تميز، في تلك الفترة بالتركيز على التدريب المهني وتعليم الكتابة وتوجيه السلوك، أما في الهند القديمة (1500 سنة قبل الميلاد)، فقد قام الشاعر الهندي (طاغور) بإنشاء جامعة (سانتيكان) في البنغال، لتدريس التراث الهندي، حيث كان التعليم حكرا على الكهنة، أما في الصين القديمة، فقد أنشئت مؤسسات التعليم العالي في المدن الرئيسية، ومراكز الأقاليم، وتعتبر بيوت الحكمة أهم إنجازات الصنين، وبرزت في اليونان، أول أكاديمية، هي تلك التي إنشاها أفلاطون في أثينا(387سنة قبل الميلاد) كما أسس أرسطو مؤسسة للتعليم الجامعي هي " الليكيوم" وبرزت مدرسة "زينون"(340 قبل الميلاد- 150 قبل الميلاد)،ومدرسة أبيفور(341 قبل الميلاد- 270 قبل الميلاد)، لتبرز في الأخيرة جامعة أثينا، مكونة من مجموع هذه المدارس.[2]

في آسيا كان ينظر إلى التكوين الرهباني باعتباره الشكل "الحقيقي" للتعليم العالي. بدلاً من السعي إلى المعرفة التحررية التي يمكن إن تفيد المجتمع أو ممارسة التبشير الديني، كانت تعاليم بوذا موجهة إلى أولئك الذين يرغبون في الحصول على السكينة أو الموكشا (الخلاص الروحي) لإنقاذ أرواحهم. نالاندا، التي تقع في ولاية بيهار، بالهند، هي أول دير معروف يُرجح استيعابه في جامعة (حوالي القرن الخامس قبل الميلاد). في ذروتها، كانت ترحب بأكثر من 10000 طالب و1500 معلم لتقديم منهج دراسي محدد بشكل جيد[3]

---

[1] زحلان أنطوان، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي ، بيروت،1980،ص28.

[2] رفيق زراولة، دور الجامعة في انتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد،معرفة،ص ص5-6. ttps://www.researchgate.net

[3] Brian D. Denman ،Comment définir l'université du XXIe siècle ? https://www.cairn.info/revue-politiques-et-gestion-de-l-enseignement-superieur-2005-2-page-9.htm،vu le14/04/2019.

وتعد الجامعات اليونانية أساس الجامعات الحديثة حيث، استفاد منها الرومان في تأسيس جامعة روما، التي اهتمت بالدراسات القانونية، كما استفاد الشرق الأوسط منها، ومن تطوير التعليم في مصر في تأسيس عدد من الجامعات نذكر منها: جنديسابور الطبية الفارسية (القرن الثاني ميلادي)، وبرزت أولى مراحل التعليم الجامعي في الحضارة المسيحية سنة (524)م، مهتمة بالتعليم الديني، ونشر المسيحية، وبعد تأسيس الحضارة العربية الإسلامية، طور العرب، ابتداء من القرن التاسع ميلادي التعليم الجامعي، حيث كان المسجد هو المؤسسة المتكفلة بذلك[1].

رغم هذا التطور في التعليم الجامعي، إلا إن الدراسات بينت إن الجامعة بمفهومها الحديث برزت خلال القرون الوسطى في أروبا.

2- مرحلة التطور والعطاء

يقصد بالعصور الوسيطية الفترة التي ازدهرت فيها الحضارة العربية الإسلامية وفترة عصر النهضة في أروبا، وكان ذلك كله منذ حوالي القرن الثامن حتى القرن السادس عشر الميلادي. ولم يكن العرب ناقلين لحضارة اليونان فحسب ولكنهم أضافوا إليها مناهج للبحث العلمي تجاوز الحدود الصورية لمنطق أرسطو وخرجوا عن حدوده إلى اعتبار الملاحظة والتجربة مصدرا للبحث والتقدم العلمي ثم اعتمدوا الاستقراء والتدريب العلمي والاستعانة بأدوات القياس للوصول إلى النتائج العلمية.[2]

بداية بروز الجامعة كقطب هام في الهيكل التعليمي، كانت في القرن الثالث عشر ميلادي في أروبا، حيث كانت تعرف على إنها" جمعية أساتذة وتلاميذ "

من وجهة نظر تاريخية، ساعدت الضغوط الدينية والسياسية والاجتماعية على تحديد ما أصبح عليه التعليم العالي حيث انه قبل قرون عديدة من عصرنا مارس الفلاسفة والكيمائيون مهمتهم في العديد من المجالات الثقافية رغم إن حياتهم كانت في خطر بسبب وجهات نظرهم التي لا تحظى بشعبية بين من سعى للاستفادة من معارفهم ومن أراد منع العالم من الاستفادة من معارف جديدة، ولهذا السبب وحوالي(1100إلى 1200م)حاولت الكنيسة في الغرب المسيحي إن تجلب الامتيازات والحماية لبعض المعلمين والتلاميذ وقت ظهور الجامعات في أروبا في العصور الوسطى كما فعلت مختلف السلطات

---

[1] حمادي، بوستة، الأوضاع الاجتماعية والمهنية للأستاذ الجامعي في المؤسسات الجامعية الجزائرية، دراسة ميدانية عن أوضاع أستاذ جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانيية والاجتماعية، جامعة قسنطينة،2001،ص40

[2] محمد صادق، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي، كيف نهضوا ولماذا تراجعوا، ط1،المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة،،2014ص17.

العلمانية على سبيل المثال، جامعة كامبردج (حوالي 1209 م)، والتي استفادت بشكل كبير من انفصال أسياد أكسفورد وعملية هنري الثالث، مما أدى إلى رحيل الأساتذة والطلاب من جامعة باريس من أجل "التمتع بالحرية والهدوء" الخاصة بمملكة إنجلترا (Cubberley، 1948، 221). عُرفت "الجامعة" في ذلك الوقت وفي هذه المناطق تحت اسم (studium generale)، تقترح لغة فريدة من نوعها في الدراسة، باللاتينية، وبرنامجًا موحدًا للدراسات والامتحانات للطلاب الموحدين وجذب الطلاب من مناطق أخرى من أوروبا [1]

ساهم تطور العلوم والآداب، وتطور المدن وزيادة الأقبال على التعليم، واتصال الأوربي بالعرب ، في بروز الجامعات الحديثة في أروبا، خاصة وانتقالها إلى كافة أنحاء العالم بعد ذلك، لكن رغم ذلك تبقى الظروف الخاصة لكل بلد، أهم عامل لإنشاء جامعة، لذا من الصعب إن نجد في العالم بروز جامعتين متجانستين في التاريخ.

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين فرعيتين الأولى انطلقت من بداية القرن الثالث عشر ميلادي إلى نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، تميزت في بداياتها بسيطرة التعليم الديني والكنيسة على الجامعة حتى بداية القرن السادس عشر ميلادي، ثم انعزال هذه الأخيرة عن المجتمع، وتوجهها للبحث عن الحقيقة الفاضلة، وابتعادها عن الواقع، وعن مجالات المعرفة الصانعة للمستقبل حتى نهاية القرن التاسع عشر من هنا عرفت الجامعة "انبعاثا جديدا" بخروجها عن عزلتها، وتوجهها، من جديد، إلى المجتمع لقيادة التنمية فيه، بجميع جوانبها وهي المرحلة الثانية[2]

ثانيا– تطور دور الجامعة

ارتبط تعريف الجامعة، كما أشرنا سابقا، بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والتي عرفت تطورا عبر الزمن، رافقة تطور في مفهوم الجامعة، من جهة، وفي وظائفها، من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى بروز نماذج متنوعة الفلسفة من الجامعات.

انحصر دور الجامعات الأول في عرض التعليم، من أجل إعداد الطلبة لمهن القانون، وبالتالي اتسمت بعدم حملها لفكرة الجامعة المبنية على مبدأ البحث العلمي وإعداد الباحثين.

مرت الجامعة الغربية في أروبا خلال فترة النهضة إلى غاية العصر الحديث بأزمة تمثلت في ابتعادها عن المجتمع، وانحصارها في وظيفة التعليم، من جهة وعدم تكيفها بسهولة مع المتغيرات الفكرية

---

[1] Brian D. Denman ،Op.cit.

[2] حمادي بوستة، مرجع سبق ذكره، ص40–41.

والاجتماعية التي ميزت العصور الوسطى في أروبا، من جهة أخرى[1]، لم يكن حتى منتصف القرن التاسع عشر للجامعة، وعلى الأخص مهمتها، الواضحة، على الرغم من تعريفها بشكل عام. ربما يمثل مفهوم نيومان (Newman) لعام (1850) الذي يصف أفضل الجامعات باعتبارها نقابة أو شركة هدفها نشر المعرفة. في ذلك الوقت، اعتبر الجامعة، وجه للحضارة ودورها البناء على نطاق إقليمي، وكان من أجل دفع المجتمع ككل من خلال انتشار المعرفة. هذه هي الضرورات الإقليمية، إن لم تكن الثقافية، التي ساعدت في تشكيل هيكلها حتى ظهور التقدم التكنولوجي. الذي لعب دور حافز، كلها مقتضيات أوجدت جامعة البحوث الحديثة، والتي من خلالها "أصبحت المجتمعات الزراعية مجتمعات صناعية، والتي جعلت من الممكن إن تكون تجارة واسعة".[2]

وفي الدول العربية نشأة مؤسسات التعليم العالي في العالم على نمط جامع «القرويين » في المغرب و«الزيتونة »في تونس و«الأزهر» في مصر والمدرستين« النظامية» و«المستنصرية» في العراق وغيرها على الرغم من سيادة التعليم الديني في هذه المراكز، بقيت قلاعا للعلم والمعرفة والتنوير على مدى قرون قبل إن تنتكس في عصور الانحطاط عن طبيعتها التطويرية وتتهاوى في الجمود والتقليد وتغيب عن الريادة العلمية ومع بوز فجر القرن العشرين أعاد عدد من البلدان العربية إنشاء الجامعات العصرية[3]. لكن في الأخيرة، أدت هذه التغيرات بالجامعة إلى تغيير فلسفتها، وتوجهت بذلك إلى أداء دورين جديدين، هما البحث العلمي، وتلبية حاجات المجتمع

ويمكن القول إن الجامعة استقرت في بداية القرن العشرين على أداء ثلاث أدوار رئيسية وهي: التعليم، البحث العلمي وإنتاج المعرفة، تلبية حاجات المجتمع.

1- التعليم ونقل المعرفة

وهو أول اهتمام للجامعة، مثلما بينته الدراسات بدءا من بيوت الحكمة الصينية إلى غاية العصر الحديث في أروبا وقد تميزت الجامعة في تلك الفترة بسيطرة التعليم الديني والابتعاد عن المجتمع والسعي من أجل والوصول إلى الحقيقة الفاضلة.

يعد التعليم الطريق الأمثل لنشر المعرفة ونقلها من جيل إلى أخر ويؤدي ذلك إلى إعداد وتنمية طلاب الجامعة وتهيئتهم إلى إعداد نشاطات متعددة لمجالات العمل المختلفة ولقد أشار هاربيسون

---

[1] رفيق زراولة، مرجع سبق ذكره، ، ص7.

[2] Brian D. Denman ،Op.cit.

[3] محمد منير مرسي الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر، واساليب تدريسه، قطر، دار الثقافة، 1987، ص17.

ومايرMAYER HARBISON et إلى أهمية هذه الوظيفة وخصوصا من جانب الجامعة بقولهما إن المجتمع الذي لا يكون قادرا على تنمية موارده البشرية لا يكون قادرا بالتالي على بناء أي شيء[1] ووظيفة التعليم فرضتها النظرة إلى الجامعة على أنها على رأس المؤسسات التي تتولى إعداد الفرد ليقوم عملا نافعا في المجتمع، وليؤدي مهمة محددة، وإعداده للحياة المهنية والاجتماعية والشخصية.[2]

تاريخيا، نشأت الجامعة للتعليم، ولم تنشأ لتنتج بحوثا علمية أو لتكون فضاء للبحث العلمي، ومعظم ما شهده العالم إلى غاية القرن التاسع عشر من اختراعات واكتشافات ونظريات غالبا ما جرى في الأساس بصورة شخصية غير مؤسسية، وخارج فضاء الجامعة قبل إن تتحول الجامعة في القرنين التاسع عشر والعشرين، من مؤسسة تعليمية صرفة إلى مؤسسة حاضنة للبحث العلمي ومنتجة له[3]

2- البحث العلمي وإنتاج المعرفة

تعد الجامعات الألمانية، في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي وبداية القرن التاسع عشر ميلادي أولى الجامعات التي اهتمت بالبحث العلمي.

يعتبر البحث العلمي الأداة الرئيسية لإنتاج المعرفة وزيادتها فهو تعمق فيها وتعد الجامعات المؤسسات الأكثر قدرة على تحقيق ذلك بحكم ضمها لكفاءات علمية عالية ومتخصصة فهي تولي له عناية خاصة.

إن الأبحاث التي قامت بها الجامعات عبر التاريخ كان لها بالغ الأثر في مجالات الصناعة والزراعة ومختلف جوانب الحياة وعلى الرغم من إن عددا كبيرا من مراكز الأبحاث قد انشئ بصفة مستقلة عن الجامعة لكن أبحاث الجامعة مازالت إلى حد كبير أكثر أهمية وأكثر دقة من غيرها من الأبحاث.[4] حيث بلغ من شدة إيمان كثير الدول بتلك الوظيفة إن جعلت بعض جامعاتها مراكز للبحث كما أصبحت عراقة الجامعة تقاس بمدى ما أسرته من تقاليد علمية وأسس بحثية حتى أصبح تقدم الجامعات مرهون بنمو المراكز البحثية وبمدى ما يحدث من تطوير لتلك المراكز[5]

---

[1] إسماعيل محمد دياب العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم العالي، عالم الكتب، القاهرة،1990، ص38.

[2] السعيد محمود السعيد الجامعة المنتجة صيغة مقترحة لتطوير التعليم العالي مكتبة عربيتنا، العدد07.
http://www.tarbyatona.net/include/plugins/article/article.php?action=s&id=322

[3] عائشة التايب وآخرون، الجامعات والبحث العلمي في العالم العربي، المركز للأبحاث ودراسة السياسات.
https://bookstore.dohainstitute.org/p-980.aspx

[4] سعيد التل، آخرون، قواعد التدريس في الجامعة، الطبعة الألى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،1997 ص104.

[5] السعيد محمود السعيد، مرجع سبق ذكره.

ويعاني البحث العلمي في الجامعات العربية تناقضات عدة تعوق تطوره وتقلل من إنتاجيته. وأهم هذه التناقضات تلك التي تكمن بين الوزن التاريخي الذي خصه العرب عموما للمعرفة بدءا من إقراء وواقع الضعف الملحوظ للإنتاج العلمي العربي، مقارنة لا بالدول المتقدمة فحسب، بل حتى بتلك المماثلة من حيث المستوى التنموي، والموجودة في مناطق جغرافية أخرى رغم اكتشافات العلماء العرب في المشرق والمغرب والأندلس ومساهمتهم في تطوير المعرفة البشرية، في القرون الوسطى، في الرياضيات والطب والبصريات والكيماء، وعلم الفلك التي أسست لتطويرات سريعة أدت بدورها إلى النهضة الأوروبية.[1]

3- تلبية حاجات المجتمع وتوظيف المعرفة

تعمل الجامعات في مطلع القرن الواحد والعشرين على تقديم خدمة نموذجية عملية مباشرة للمجتمع في مختلف مجالات الحياة فهي تسعى لحل مشكلاته وإنمائه وتزويده بالطاقات البشرية القادرة على قيادته من هذا المنطلق برزت إلى الوجود فكرة الجامعة المقاولة والتي تحمل فلسفة تختلف عن فلسفة الجامعة بمفهومها التقليدي إذ إن هدفها هو التأثير الإيجابي في حركة المجتمع وتحقيق الاستيعاب الكامل لمنجزات التطور التقني الحديثة من خلال تحسين استغلالها للموارد المتاحة لها وتحقيق إنتاجية عالية.[2]

وتنطلق خدمة المجتمع من ضرورة تخطي الجامعة أسوارها الضيقة والانفتاح على المجتمع لتصل إلى كل من لا يستطيع الذهاب إليها[3] حتى أصبح على الجامعة إن تقدم خدماتها مباشرة للأفراد في المجتمع كي لا تصير معارفها مكدسة لا ترتبط بحركة الحياة المتطورة وبالتالي العلم يفقد قيمته الاجتماعية والمعرفية بانفصاله عن احتياجات المجتمع ومجريات الأحداث.[4]

إن انخراط الجامعة في خدمة المجتمع يعني بالنسبة للطلاب التأثير على إعدادهم الوظيفي وزيادة وعيهم بمشكلات المجتمع، وربط النظرية بالتطبيق وبالنسبة لأعضاء هيئة التدريس يعتبر هذا المفهوم أسلوبا لتطبيق المعرفة النظرية على المشكلات المجتمعية، وبالنسبة للإداريين طريقة لتحسين العلاقات والروابط بين الحرم الجامعي والمجتمع[5]

---

[1] عائشة التايب، وآخرون، مرجع سبق ذكره.

[2] اوقاسي لونيس الأنماط القيادية السائدة، وأساليب التسيير لمدراء المعاهد بالشرق الجزائري، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة،2001،ص924.

[3] ساري عوض الحسنات، تفعيل الاستثمار في البنية التحتية: مصدر مقترح لتمويل جامعة الأزهر بغزة، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 18،2017.

[4] السعيد محمود السعيد، مرجع سبق ذكره.

[5] Word ,kelly ;wolf ;lisa: centeredlearning ,american benovioural scientist ,vol ,43 ,No2000 ,pp ,767: 781

II : نموذج الجامعة المقاولة

إن برنامج المقاولة الفكري في جامعة تكساس في مدينة أوستن يضرب مثلا على مقاربة مبتكرة للأزمة الراهنة في إنتاجية التعليم العالي. إنه يوثق كيف إن الإحاطة بهذه الأزمة مقاولاتيا تقدم فرصة لإعادة تعريف العلاقات بين التعليم العالي وبين العديد من المعنيين على أنها واحدة من الاستثمار المتبادل أكثر من كونها لقبا أو تخويلا. وأنه بدلا من التفكير في مشاكل التعليم العالي بمصطلحات الأزمة يكون من الأكثر إنتاجية أن نسأل: ما هو الممكن؟ والتحدي في هو أن نبتكر من الأمور ما نحسن القيام وإن نفكر مقاولاتيا لنرى الأزمة كأنها فرصة.

أولا: ماهية الجامعة المقاولة:

في هذا المطلب سوف نتتبع مسار ظهور مفهوم الجامعة المقاولة من خلال التأكيد على تنوع التعاريف التي نسبت إليها وفي النهاية يتم اقتراح تعريف لنصل اعتمادا على دراسة كلارك1998-2004 لتحديد خصائص الجامعة المقاولة.

1-الجامعة المقاولة: ظهور المفهوم والتعريف

يعتبر برنامج المقاولة الفكرية intellectuel Entrepreneurship الذي بدأ في مدرسة تكساس (UT) في أوستين عام 1997أول مبادرة بتجسيدها روح المقاولة الذي حولها إلى جامعة مميزة فيها منهاج واسع يدعو الطلاب الجامعيين المتخرجين إلى إن يكونوا مواطنين واسعي الثقافة، وكانت نظرة وفلسفة تعلم مجالات التربية والمنظمات المتعهدة اكتشاف المعرفة وحل المشاكل ويبحث كيف يمكن لهذه الشراكة الجديدة بين الجامعة والجماعات إن تبدع وتؤازر وتقوي ذخائر الجامعة بطرق تلبي فيها حاجات المجتمع على اعتقاد إن المفكر ليس محدود ومقيد بالأكاديمية والمقاول ليس محدود ومقيد بالعمل والتجارة Business على حين إن التجارة وابتكار ثروة مادية هي أحد معايير المقاولة ويرون أن المشاكل والتحديات كفرص لابتكار وخلق قيم جديدة من أجل الجماعة التي يعيشون بينها تحفزهم قيم التعاون والخير الاجتماعي بحكم كونهم واقعين في مقاربتهم للمشاكل فانهم مستعدون للمخاطرات وكان نجاح هذا البرنامج مشتق من: الرؤية والاكتشاف، التملك والمسؤولية، التفكير الاندماجي والعمل، التعاون والعمل الجماعي.[1]

إن الجامعة المقاولة بمفهومها الجديد جاء نتيجة الدراسات التي أجراها عالم الاجتماع الأمريكي كلارك بيرتون سنة 1998 التي تخص خمسة جامعات أوربية، وواروبك في انجلترا، وستراثكلايد في

[1] jims grushia، judith miller الوصول إلى الجامعة المقاولة، فاطمة عصام صبري، الطبعة الأولى ، العبيكان بالتعاقد مع شركة جوسي باس، الرياض، السعودية، 2006، ص ص133-135.

اسكتلندا، وتوينتي في هولندا، وجونسو في فنلندا، وتشالمرز في السويد. ومن خلالها توصل إلى "كي تكون مقاولة على الجامعة إن تمتلك ثقافة تنظيمية تؤمن بروح المخاطرة وبشكل آخر يكون لديها القبول والاستعداد لتحمل المخاطر".

و بالنسبة لـ Etzkowitz et Al (2000) "الجامعة التي تحمل طابع جامعة مقاولة هي التي تساهم في التنمية الاقتصادية كجزء من مهمتها الثالثة بعد التعليم والبحث،

و في هذا السياق يشير الباحثان إلى ميلاد علاقة مهمة بين الجامعة والصناعة والحكومة وهو ما يشمل مفهوم الحلزون "the Ttriple Helix". وهم من يطلق عليهم الأطراف الفاعلة.

و بالنسبة لـ Kwiek (2001) " إن التحول إلى جامعة مقاولة أمر لابد منه ولا مفر منه سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو لنامية".[1]

وقد انتشر هذا المفهوم في وقت تواجه فيه الجامعات في معظم أنحاء العالم تراجعا في التمويل العام للبحث والتطوير ما يدل على إن فكرة الجامعة المقاولة لم تكن وليدة أسباب نظرية وعلمية فقط وإنما أيضا لظروف مالية بحتة.

حيث تتبعت سلوتروليزلي(1997) تطور الجامعات في أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بين عامي 1970و 1995 وجدوا إن الحكومات تعطي أولوية أعلى للأبحاث ذات التوجه التجاري على حساب تمويل البحوث الأساسية ويستمر الإنفاق العام على التعليم في الانخفاض لذلك يجب على الجامعات إيجاد مصادر تمويل أخرى لضمان بقائها ما يفرض اتجاه جميع المراكز والأقسام الجامعية نحو أنشطة السوق ويسير هذا السلوك التجاري لمراكز الأبحاث نحو نقل التكنولوجيا ونتائج الأبحاث بما في ذلك تسويق ملكيتها الفكرية. ما يقود بالجامعة إلى:

- رسملة المعرفة،
- التعاون المتبادل بين الجامعة والمؤسسة والسلطات العامة،
- الاستقلال الجامعي ككيان،
- المرونة التنظيمية لمواجهة ديناميكية علاقتها مع الأطراف الخارجية وأصحاب المصالح المشتركة[2].

[1] Zerroki Wassila. Grari Yamina Tlemcen L'université De L'université Entrepreneuriale En Algérie. Cas Des étudiants De **https://www.asjp.cerist.dz/en vu le22/03/2019.**

[2]L'université entrepreneuriale: vingt pratiques distinctives https://www.cairn.info/revue-politiques-et-gestion-de-l-enseignement-superieur-2006-3-page-95.htm vu le 21/03/ 2019

ومن جهتهم العرب حاولوا إعطاء تعاريف مختلفة للجامعة المقاولة التي اعتبروها "الجامعة المنتجة" وهذه التعاريف لانكاد نلمس اختلافا واضحا بينها حيث اتفق معظمهم على تعريفها من زاويتين ولتوضيح ذلك اخترنا ثلاث تعاريف:

عرفها الشربيني 2009 "يعد نموذج الجامعة المقاولة نموذجا مرنا يحقق التوازن بين وظائف الجامعة الثلاث البحث والتدريس وخدمة المجتمع على اعتبار إن الجامعة جزء لا يتجزأ من آليات السوق ومؤسسة لإنتاج وتسويق المعارف والبرامج والأبحاث المرتبطة بالسوق وعقد صفقات الشراكة مع مؤسسات المجتمع الأخرى"[1]

باطويح، بامخرمة2010 " ظهر مصطلح الجامعة المقاولة في الوسط الأكاديمي والذي بدأت به بعض الجامعات بهدف البحث عن مصادر تمويل إضافية لتغطية العجز في موازناتها بتعميق دورها في المجتمع وقيامها بالعديد من الأنشطة التي تحقق لها عائدا ماديا إلى جانب إعطاء إدارة الجامعة مرونة التصرف في إداراتها وفقا لخططها وبرامجها"[2]

ونعتمد على تعريف الجماصي 2014 للجمع بين هذين التعريفين حيث عرفها" نموذج الجامعة المقاولة يرتبط بالجامعات من خلال الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الجامعات وإن هذا النموذج يقدم نمطا فريدا يقوم بربط التربية بالمجتمع والحياة في الجامعات المقاولة ليتكامل بها كل من التعليم والبحث العلمي وتلبية حاجات المجتمع مع إنتاجية الجامعات حتى تستطيع الجامعات إيجاد نفقاتها وتطوير التعليم بها وسائر جوانب الحياة ليشكل هذا النموذج بادرة إنماء ثقافي نوعي"[3]

وهذا المفهوم يعني باختصار إن تعمل الجامعة على زيادة مواردها من الخدمات التي تقدمها للآخرين مع المحافظة على التزاماتها العلمية والثقافية تجاه المجتمع في الوقت نفسه وهو لا يعني إطلاقا إن تعامل الجامعة أو ينظر إليها أو نتوقع منها إن تتصرف كشركة تجارية فللجامعات أهداف تختلف عن تلك التي تسعى لتحقيقها الشركات التجارية فالمهمة الأساسية للجامعة هي التعليم والبحث وخدمة المجتمع

[1] الشربيني،فهمي، طرق جديدة لزيادة موارد الجامعة، مجلة المعرفة، المجلد1، العدد177، السعودية.

[2] محمد باطويح، بامخزمة أحمد،الجامعة المنتجة اللاربحية في الدول الإسلامية،صيغة تمويلية مقترحة،مجلة العلوم الإدارية،العدد الأول،السنة الأولى،كلية العلوم الإدارية،جامعة عدن،اليمن، ص46.

[3] اعتدال الحلو، آمال بوحيلة، الجامعة المنتجة اللاربحية:كمدخل لتعزيز استدامة الموارد المالية الإضافية: دراسات تطبيقية على جامعة الأزهرص https://www.ptcdb.edu.ps/site/research/wp-content/uploads/sites/13/2018/091

وهي مهمة يجب تصان بعيدا عن المفهوم التجاري التقليدي أما العمل التجاري في حالة الجامعة المقاولة فهو مدعم للمهام الرئيسية في الجامعة ويساعدها على تأدية رسالتها بالشكل المطلوب.[1]

ومما سبق يبدو إن كل من قدم مفهوم للجامعة المقاولة كان ينظر إليها يعتمد في تعريفه على زاوية معينة فعندما عرفها كلارك كان تعريفه من زاوية الخصائص وهناك من اعتمد في تعريفها على الوظائف المنوط بها وزاوية ثالثة مفهوم مرتبط بالأهداف وأسباب الظهور.

ويمكن إعطاء تعريف شامل لمفهوم الجامعة المقاولة بالاعتماد على الزاوية الثلاثة على أنها جزء من عملية تاريخية ظهرت عندما أضيف للجامعة مهمة توظيف المعرفة وتلبية حاجات المجتمع كمهمة ووظيفة ثالثة بعد مهمتي التعليم وإنتاج المعرفة حيث قامت الجامعة بثورة أولى وانتقلت من المفهوم التقليدي الذي يظهر في دورها التعليمي لتكلف بعد ذلك إضافة إلى التعليم بإجراء البحوث وإنتاج المعرفة وتقوم بثورة أخرى ثانية وتتحول إلى جامعة مقاولة تساهم في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا للتكييف مع التحديات الجديدة لأن اقتصار نشاط الجامعة على الجانب التعليمي والبحث الاكاديمي، خلق فجوة كبيرة بين رسالتها في خدمة المجتمع وطاقاتها المعرفية غير المستثمرة مما يعطل جانب أساسي في مواردها الاقتصادية المتاحة في تحقيق مصادر تمويلية إضافية ومتنوعة تسهم في تغطية العجز المالي، وتحقيق عوائد استثمارية مجرية للجامعة من ناحية، وتطوير وتنمية المشاريع الاقتصادية والتنمية الاجتماعية كجزء أساسي من رسالتها الجامعية من ناحية أخرى أي هي الجامعة المتفاعلة مع المجتمع من خلال مجموعة من الأنشطة التي تضاف لدورها الأساسي ما يستلزم على الجامعة بناء ثقافة تنظيمية ترتكز على غرس روح المخاطرة .

حيث يرتكز تعريفها على ثلاث نقاط رئيسية:

- صلتها بالابتكار
- أهمية كسبها للمال
- وجود روح المبادرة من الخارج والداخل.

الوظيفة الثالثة هي مجموعة كبيرة ومتنوعة من النشاطات التي تشمل استخدام الأجيال للمعرفة والإفادة منها، وكذلك الإمكانات الأخرى للجامعة في خارج البيئة الأكاديمية. [2]

---

[1] الجامعة المنتجة افضل وسيلة لمواجهة مشكلات التطوير، البيان، العدد38، 19 مارس، 2002.

[2] الوظيفة الثالثة للجامعة، ص12، https://www.moe.gov.sa/ar/docs/Doc1

و في هذا الشأن، ينبغي على الجامعات إن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم مقترحات وحلول قضايا ومشكلاته، وتقدم بدائل وتصورات تقوم بنشر الفكر التربوي داخله. حيث نجد هذا المفهوم

متأصل في الدول الأوروبية ومنها فرنسا التي منذ بداية تأسيسها لم تنعزل عن المجتمع[1]

2- خصائص الجامعة المقاولة حسب نموذج كلارك 1998-2004

حسب كلارك 1998الجامعة المقاولة "هي مؤسسة تقوم بنشاط للبحث عن طرق لتقليل اعتمادها على الدولة. تضع هذه الجامعات أهدافها في التعليم والبحث والتطوير على قدم المساواة مع نتائج هذه الأنشطة". ووفقا له، فإن الجامعة المقاولة هي منظمة يكون من الطبيعي فيها المجازفة عند تبني ممارسات جديدة أين تصل روح المقاولة فيها إلى حد الاستغلال التجاري لابتكاراتها في سبيل تحقيق الربح. وتحولت الجامعات إلى جامعات مقاولة من خلال العمل الجماعي. وأشار كلارك إلى أن هذا التحول يحدث عندما يجتمع عدد من الأشخاص من خلفيات متنوعة ويتفقون على رؤية جديدة للمنظمة[2]

حيث نلاحظ إن كلارك في دراسته الأولى 1998 توصل إلى تحديد الشروط المفترض توفرها في الجامعة التقليدية للتحول إلى مقاولة وهي:

*امتلاك ثقافة تنظيمية تتماشى مع مفهوم المقاولاتية والمتمثلة في الاستعداد التلقائي لقبول المخاطرة ما يقودها لتبني ممارسات جديدة تتمثل على وجه الخصوص في استغلالها التجاري لابتكاراتها.

* العمل الجماعي الذي تشارك فيه الإدارة العليا وتعمل من خلاله على غرس الفكر المقاولاتي.

* اتفاق الأفراد في مستوياتهم المختلفة على تبني رؤية جديدة للدور الذي تقوم به الجامعة.

كما قام كلارك في دراسته التالية 2004 وتمكن من توسيع في نتائجه السابقة وأكد إن الجامعة التي تنوي إن تصبح مقاولة عليها أن تركز على عدة ممارسات تم إدراجها في الملحق رقم(04).

ويمكننا كذلك استخلاص خصائص الجامعة المقاولة من خلال المسارات التي حددها كلارك في دراسته بعنوان "التحول التنظيمي"[3] ويمكن إبرازها في:

---

[1] طارق عبد الرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، 2007. https://alhadidi.files.wordpress.com/2010/12

[2] L'instauration du caractère entrepreneurial de l'université marocaine et le développement d'une culture entrepreneuriale régionale Asli Amina Nourdine El Manzan https://www.researchgate.net/publication/323019639_L'instauration_du_caractere_entrepreneurial_de_l'universite_marocaine_et_le_developpement_d'une_culture_entrepr eneuriale_regionale P 70

[3] https://www.cairn.info/revue-politiques-et-gestion-de-l-enseignement-superieur-2006-3-page-95.htmL'université entrepreneuriale: vingt pratiques distinctives

*وجود جامعة تجارية تمتلك قدرة لاتخاذ القرار المركزي والاستجابة السريعة لتطورات السوق بالإضافة لعوامل أخرى داخلية تدعم وتؤثر كالسمعة والموارد والقدرة التنافسية.

* امتلاك الجامعة المقاولة لقاعدة مالية واسعة متنوعة المصادر نظرا للتعرض الشديد للمخاطر ويكمن تنوع المصادر من حكومية وخاصة بالإضافة إلى تمويلها الذاتي عن طريق ممارسة مهمتها الجديدة والتي تصدر حتما عن طريق استغلال حقوق الملكية الفكرية والرسوم الدراسية أوعن طريق خدمات مؤمنة في الجامعات وما إلى ذلك.

* منح الجامعة المقاولة إدارة أنشطتها الخارجية بشكل ديناميكي ومرن سواء بشكل رسمي أو غير رسمي وإنشاء روابط مع الأطراف الخارجية وأصحاب المصالح بإنشاء مكاتب ميدانية متخصصة في مسائل نقل وتوظيف المعرفة، الاتصال بالمؤسسات الصناعية، الملكية الفكرية، التعليم المستمر، تحدد فيه مراكز الأبحاث المشاكل البحث المطلوب معالجتها وجمع الأموال الناتجة عن ذلك.

* تمتع القادة بروح المقاولاتية وبثها إلى الأساتذة ورؤساء الأقسام ومديري الأبحاث لوضعها موضع التنفيذ من خلال استغلال المراكز التقنية التي تمتلكها عن طريق البحث والقدرة على الابتكار في أسلوب التدريس ونقل المعرفة إلى الخارج بتوظيفها وتحديد ميكانزيمات الوصول.

* قبول التغيير ويكون في قلب الثقافة التنظيمية[1].

وهذه خمسة العناصر الأساسية لتنظيم الجامعة المقاولة التي طورها كلارك (2004) يمكن اعتبارها كخصائص تناسب تنظيم الجامعة المقاولة ويتم عرض هذه الخصائص في الشكل الموالي:

[1] Asli Amina Nourdine El Manzan ، L'instauration du caractère entrepreneurial de l'université marocaine et le développement d'une culture entrepreneuriale régionale ،P71

الشكل رقم01 : يوضح نموذج الخصائص الخمسة المطورة من طرف كلارك 1998-2004

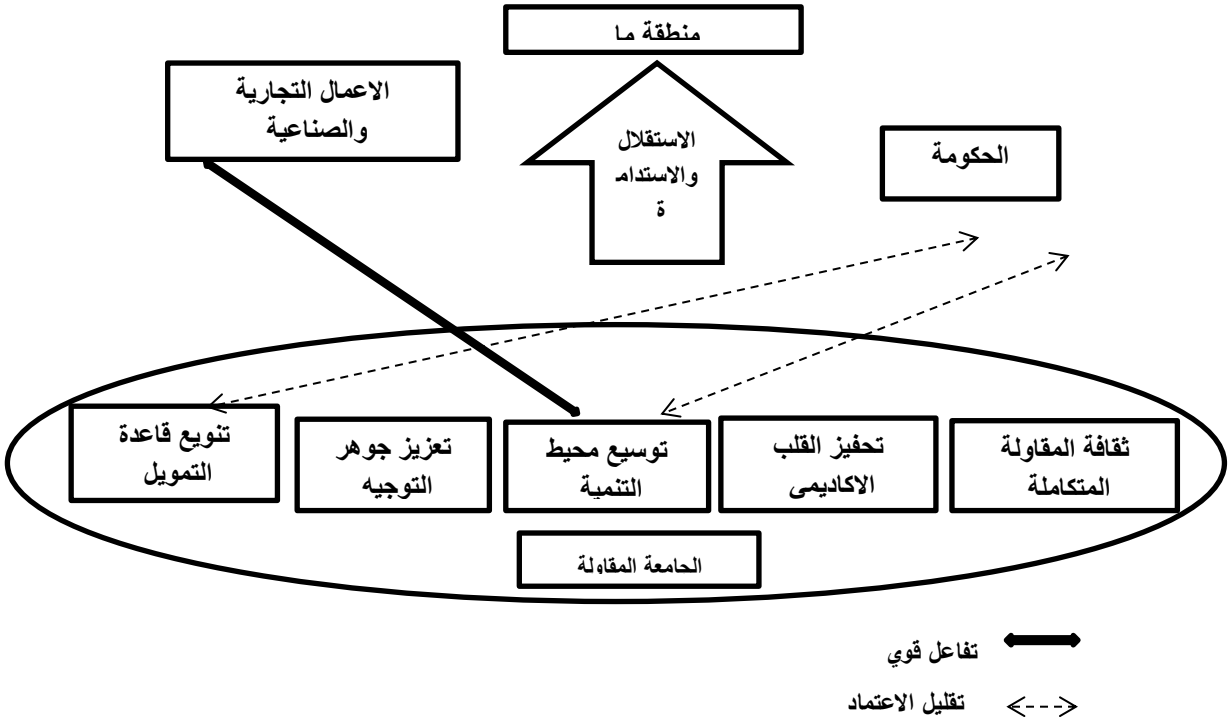

Asli Amina Nourdine E Manzani L'instauration du caractère entrepreneurial :La source

ثانيا- أسباب وعوامل الاهتمام بالجامعة المقاولة:

إن علاقة الجامعة بمجتمعها هي علاقة الجزء بالكل، وإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هي خدمة المجتمع الذي توجد فيه وارتباطها به يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها[1] ويكسب الجامعة سمعة علمية متقدمة، حيث إن إجراء الأبحاث التطبيقية الهادفة ذات الصلة المباشرة بالمجتمع سيعمل على اكتساب الجامعات مصداقية محلية ودولية.[2]

كما إن التفكير الجماعي فيما هو ممكن بين الجامعات والجماعات والتعاون ليكتشفوا وينقلوا المعرفة إلى عمل فهي تقوي المعرفة من أجل إصلاح المجتمع ليستمر الاكتشاف والتعلم ويكون موضوع سوق العمل فرصة إيجابية لاكتشاف قيمة هائلة في النظم الأكاديمية. فمنذ دخول الطلاب إلى المدرسة الجامعية يواجهون التحديات من أجل إن يتخيلوا ما هو الممكن ويبدؤوا ببناء موارد لكي يجعلوا رؤيتهم مثمرة وهي فلسفة نافعة في الاستجابة للدعوات من أجل تحمل مسؤولية أكبر في التعليم العالي، وترى أن

[1] الوظيفة الثالثة، مرجع سبق ذكره ، ص17.

[2] دهيمي زينب، مداخلة بعنوان: مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية، جامعة محمد خيضربسكرة، 2012، ص16 https://bu.univ uargla.dz/production%20scientifique/national/2012/32012.pdf

الناس والعلاقات رأس مال فكري من أجل الاختراع هذا بالإضافة إلى استجابة فلسفة الجامعة المقاولة لموضوع عدم توافر وظائف وأعمال كافية للجدد من حملة شهادة الدكتوراه ومساعدتهم في المستقبل في الحصول على أعمال.[1]

ويمكن تصنيف هذه المبررات إلى معرفية، اقتصادية، اجتماعية.

❖ **مبررات معرفية**

تتمحور حول المعرفة وانتشارها وتطورها كما وكيفا، وإن ظاهرة "تفجر المعرفة " الذي شهدها القرن العشرين، وما ترتب عنها وتدفقها بقوة إن صارت المعرفة تجارة لها عائده، ومردودها العالي، وقيمة مضافة تفوق عوامل الإنتاج المادية[2]

❖ **مبررات اقتصادية**

– ضعف قدرة الدولة على الإنفاق على التعليم العالي الجامعي والحاجة إلى التوسع فيه لمواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد عليه، وحاجات التخصصات الجديدة المرتبطة بالتطور العلمي والتكنولوجي إلى كلفة عالية قد لا تستطيع الدولة توفيرها والوفاء بها.

– تطوير اقتصاد المجتمع وتلبية احتياجاته من الاستثمار في رأس المال البشري والاستفادة من خبراته، للتغلب على مشكلات الاقتصاد وتنمية ما يحتاج إليه ن مهارات وقيم اقتصادية

– زيادة النمو السكاني السريع والمتزايد والتزام الدولة. [3]

❖ **مبررات اجتماعية**

تقود لاستقرار المجتمع وتنميته والتغلب على مشكلاته وقضاياه الاجتماعية، وتكون في مجملها على النحو التالي:

– تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية، مثل: مكافحة الأمية، والإدمان، ونشر الوعي الصحي، وغيرها

– الربط بين نوعية الأبحاث ومشاكل المجتمع المحلي.

---

[1] jims grushia ، ، judith miller ، مرجع سبق ذكره، ص ص139–143

[2] أية عبد الله أ حمد النوري، دور الجامعات في تقديم البحث العلمي وأثره على المجتمع، المركز الديمقراطي العربي، 15 جويلية 2014،ص5.

[3] سعود بن سهل القوس، دور الكليات في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ص7 سعود بن سهل القوس، دور الكليات في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-5-N1.pdf

– تفسير نتائج الأبحاث ونشرها لإفادة أفراد المجتمع منها.

– تنمية العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والمحيط المحلي خاصة.

– تأهيل خرجين مدربين يتناسب مع احتياجات المجتمع وطبيعة تغيير المهن.

– البطالة المتزايدة بشكل مستمر ورفض سوق العمل لهم، الأمر الذي يخلق واقعا وتعطي مؤشرا بضرورة تحديث التعليم الجامعي وربطه بالعمل والإنتاج ومؤسساته[1].

ثالثا: أبعاد الوظيفة الثالثة:

قامت الجامعات الأوروبية بتأسيس مشروع بحثي امتد لثلاث سنوات(2008–2011) يهدف لإيجاد أداة شاملة لتعريف الوظيفة الثالثة لمؤسسات التعليم في الدول الأوربية. وأسفر هذا المشروع عن إقامة مؤتمر في العاصمة الايرلندية دبلن في شهر فبرايرمن عام 2012 بعنوان الوظيفة الثالثة للجامعات: مؤشرات وممارسات مثلى:Third MissionM Indicators and Good Practices Universities. ليناقش نتائج هذا المشروع مؤشرات قياس الوظيفة الثالثة ومنهجية التصنيف الأوروبية ، واشتركت في هذا المشروع عدة جامعات من ثمانية دول أوروبية وقامت جامعة بلنسية للتقنية بإسبانيا بتولي هذا المشروع والقيام بتنسيقه بين الجامعات المشاركة قد اهتمت الجامعات الأوروبية بربط الجامعات بمجتمعاتها من خلال ثلاثة أبعاد [2]وتتمثل في

1- التعليم المستمر

هو مفهوم توفره الجامعات ومعمول به في أغلبية دول العالم يعود مفهوم التعليم المستمر إلى المفكر (كومينوس) الذي طالب بتعليم مستمر متكامل لجميع أفراد المجتمع، وتقديم تأهيل متوافق مع احتياجات سوق العمل يتيح لكل فرد مواكبة كل ما يستجد كلا في تخصصه. [3]

وعليه فإن مفهوم التعليم المستمر لم يعد يقتصر على تعليم الكبار ومحو الأمية بل انتقل إلى برامج تعنى مدى الحياة والتعليم عن بعد.[4]

---

[1] عبد السلام عبد الغفار، دعوة لتطوير التعليم الجامعي، مجلة دراسات في العليم الجامعي، جامعة عين الشمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، القاهرة، عالم الكتب 1993، ص14.

[2] "E 3M" European Indicatore and Ranking Methodology For University Third Mission. http://e3mproject .eu/

[3] زيد بن محمد الرماني، خدمة المجتمع ودور الجامعات، الطبعة الأولى، مؤسسة الجزيرة للصحابة والطباعة والنشر، العدد10495، 2001،ص12.

[4] الوظيفة الثالثة للجامعات، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية،2013، ص21.

حيث نجد إن التعليم المستمر قد قطع أشواطا في الجامعات المعاصرة في كافة أنحاء العالم من خلال مراكز تلبية حاجات المجتمع والتي تحولت في بعض الجامعات إلى كليات للدراسات التطبيقية وعمادات للتعليم المستمر وذلك في سبيل توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع وخدمته بكافة شرائحه، ونشر المعرفة بين أفراد المجتمع وتطويرها بتوفير برامج ودورات تدريبية له.[1]

2- نقل التقنية والابتكار

يكمن دور الجامعة في إن تعمل باستمرار لكي تجعل المعارف، والعلوم متاحة للجميع، وتشارك المجتمع بها وتستثمرها في سبيل إنتاج معارف جديدة التي لا يمكن إلا من خلال أعمال بحثية متطورة يمكن من خلالها التوصل إلى ابتكارات مهمة.

قامت معظم الدول الصناعية بمبادرات تقوم على إنشاء حاضنات للتقنية تسهم في التغلب على المشكلات التي تواجه المؤسسات في سعيها للابتكار التقني ونجحت في تحجيم هذه المشكلات أو إزالتها ومن هذه المشاريع التقنية الدولية نجد: مدن التقنية، حدائق البحوث، مراكز التميز، التجمعات الصناعية المعتمدة على التقنيات الرفيعة، ممرات التقنية، الحاضنات التقنية التي تقوم بتقديم كافة أوجه الدعم لأصحاب المشاريع لبدء مشروعاتهم وتقديم دراسات الجدوى لهم والتسويق وقياس الجدودة، وفتح قنوات اتصال بين مشروعات الحاضنة ومراكز الأبحاث في الجامعات لمعرفة متطلبات السوق العالمي لأحدث المخترعات والتقنيات حيت سجلت فرنسا وجود ثلاثون 30 حاضنة علمية.

3- المشاركة المجتمعية

توجه الجامعات نحو التواصل مع المجتمع دليل على الدور المؤثر لها وانها لا تعمل بمعزل عن أفراد المجتمع، بل تسعى للانخراط بين فئات المجتمع من خلال المشاركات الاجتماعية والبحوث التي لها الأثر المباشر على المجتمع، كما أصبحت وظيفة الجامعة في المشاركة المجتمعية ليس انتظار لطلب الخدمة (استراتيجية pull)، بل إن الجامعة يتعين عليها بكفاءاتها وقدراتها الموجودة فيها تخرج بنفسها إلى تقديم الخدمة لأبناء المجتمع (استراتيجية push) و يمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] الوظيفة الثالثة، سبق ذكره، ص.22

الشكل02: الابعاد الثلاثة للجامعة المقاولة

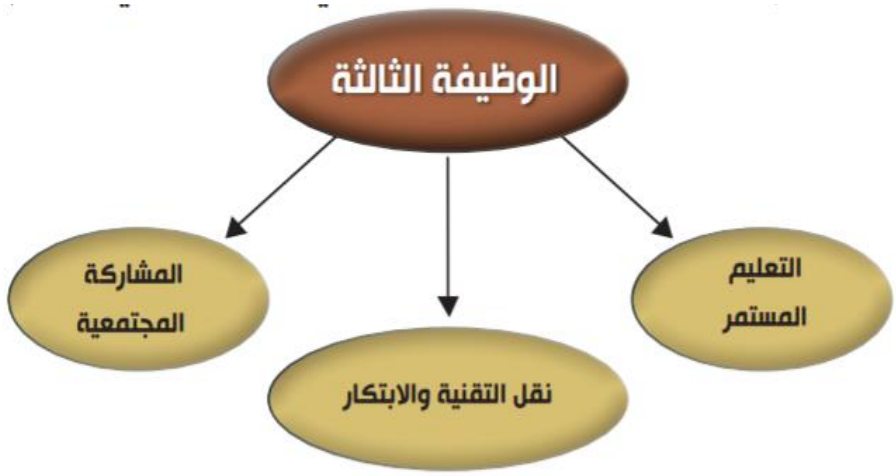

* الوظيفة الثالثة للجامعة، Source::https://www.moe.gov.sa/ar/docs/Doc1

III – وظائف نموذج الجامعة المقاولة

تختلف جامعة اليوم عن جامعة الأمس اختلافا شاسعا بل وعن جامعة المستقبل من حيث الأهداف والوظيفة وتعد اليوم أهم المؤسسات التي تسهم في تكوين المجتمع وبلورة ملامحه كما أنها الوسيلة الأساسية لنقل وتطوير منجزات البحث العلمي والمساعدة في تطبيق نتائج تلك المنجزات والاستفادة منها في تطوير تنمية المجتمع والتي يطلق عليها الوظيفة الكبرى للجامعة وخاصة وإن الوظيفتين الأخريين يستهدفان خدمة المجتمع بطريقة مباشرة وغير مباشرة [1]

لكان لا يتعاض مفهوم الجامعة المقاولة مع المفهوم العام للجامعة ووظائفها الأساسية بل يعمق ويوسع من دور الجامعة في التعليم والبحث العلمي وتلبية حاجات المجتمع وينظر إليها على أنها متكاملة متداخلة[2]

تقدم الجامعة المقاولة خدماتها من خلال نموذجين أساسيين هما:

❖ **النموذج المتكامل:** وتقدم فيه الجامعة خدماتها من خلال أنشطة أصيلة داخل الأقسام العلمية تكون ضمن أهداف وسياسة القسم

❖ **النموذج المنفصل:** ويتم تقديم الخدمات فيه عن طريق مراكز تلبية حاجات المجتمع المنفصلة تماما عن الجامعة وتتمتع باستقلاليتها المالية والإدارية

[1] السعيد محمود السعيد، مرجع سبق ذكره.

[2] حامد عمار: الجامعة بين الرسالة والمؤسسة، سلسلة دراسات في التربية والثقافة، القاهرة، الدار العربية، 1996، ص94.

و من المفضل إن تتضافر كل الجهود داخل الكليات ومراكز تلبية حاجات المجتمع ومؤسسات المجتمع كافة لتجنب التضارب في تقديم البرامج والمشاريع فالعمل التشاركي يزيد من تبادل الخبرات والتنسيق بين اطراف التنمية جميعها لتقديم افضل ما لديهم من خلال التعاون المشترك سعيا لتطوير ونمو الاقتصاد القومي وإذابة الفروق بين وظائف الجامعة الثلاثة –التعليم والبحث العلمي وتلبية حاجات المجتمع

أولا: التعليم الجامعي

و يهدف التزويد الطلاب بالمعارف والمعلومات والمهارات ويعد هذا الدور أساسيا في مفهوم الجامعة التقليدية وكان يعتمد على التلقين وحشو المعلومات ثم تغير في ظل نموذج الجامعة المقاولة من مجرد حشو إلى إشراك الطالب – كمحور للعملية التعليمية – في العملية التدريسية وأ دور عضو الهيئة التدريسية منحصرا في التوجيه والإشراف على أداء الطلاب ما جعل الجامعة تتنوع في استخدام استراتيجيات وأساليب تدريس حديثة تتماشى مع التطور التكنولوجي[1].

وتحقق الجامعة المقاولة دورها في التعليم من خلال:

- سد حاجة المجتمع من التخصصات المطلوبة لعملية التنمية.
- الإعداد الشامل للطلاب عقليا وعمليا واجتماعيا مما يساعدهم على أداء أدوارهم بنجاح.
- تكوين الاتجاهات الإيجابية لدي الطلاب نحو التعلم الذاتي، وممارسته والقدرة على النقد والتحليل والتخيل والاستنتاج والابتكار ومواجهة التغيير.
- القدرة عل ترجمة المعارف النظرية إلى ممارسات تطبيقية.
- توثيق الروابط بين الأعداد الاكاديمي للطلاب والعمل المنتج.
- استخدام الأسلوب العلمي في التفكير ومعالجة المشكلات.
- تقديم أنواع أخرى من التعليم لفئات مختلفة من الأفراد مثل التعليم المتناوب والدراسات المسائية والدورات التدريبية[2]

حدد Garavan وO'Cineide مجموعة من الأهداف التي تم ذكرها بشكل شاسع في البرامج التعليمية في التدريب على تنظيم المشاريع وهي:

- تعلم المعرفة المفيدة للمقاولة وتنظيم المشاريع

[1] محمد زين العابدين عبد الفتاح تحديات التعليم العالي في مصر: الجامعات المنتجة كحل للازمة، ص07-08
http://cfy.ksu.edu.sa/male/sites/py.ksu.edu.sa.male/files/images/7_0.pdf

[2] السعيد محمود السعيد، مرجع سبق ذكره.

- اكتساب مهارات استخدام تقنيات تحليل أوضاع الشركات وتوليف خطط عمل
- تحديد وتحفيز مهارات تنظيم المشاريع
- التراجع عن المخاطر الضارة من خلال العديد من تقنيات تحليل المخاطر
- تطوير التعاطف والدعم لجميع قضايا المقاولتية
- تطوير المواقف الموجهة نحو التغيير
- التشجيع على إنشاء شركات ناشئة جديدة ومبادرات المقاولاتية الأخرى

و قد اقترح Samuel Ernest مراجعة الأدبيات حول الأهداف وطرق التدريس ومؤشرات تأثير تعليم المقاولاتية على النموذج التالى[1].

الشكل رقم03 : نموذج Samuel Ernest للتعليم المقاولاتي

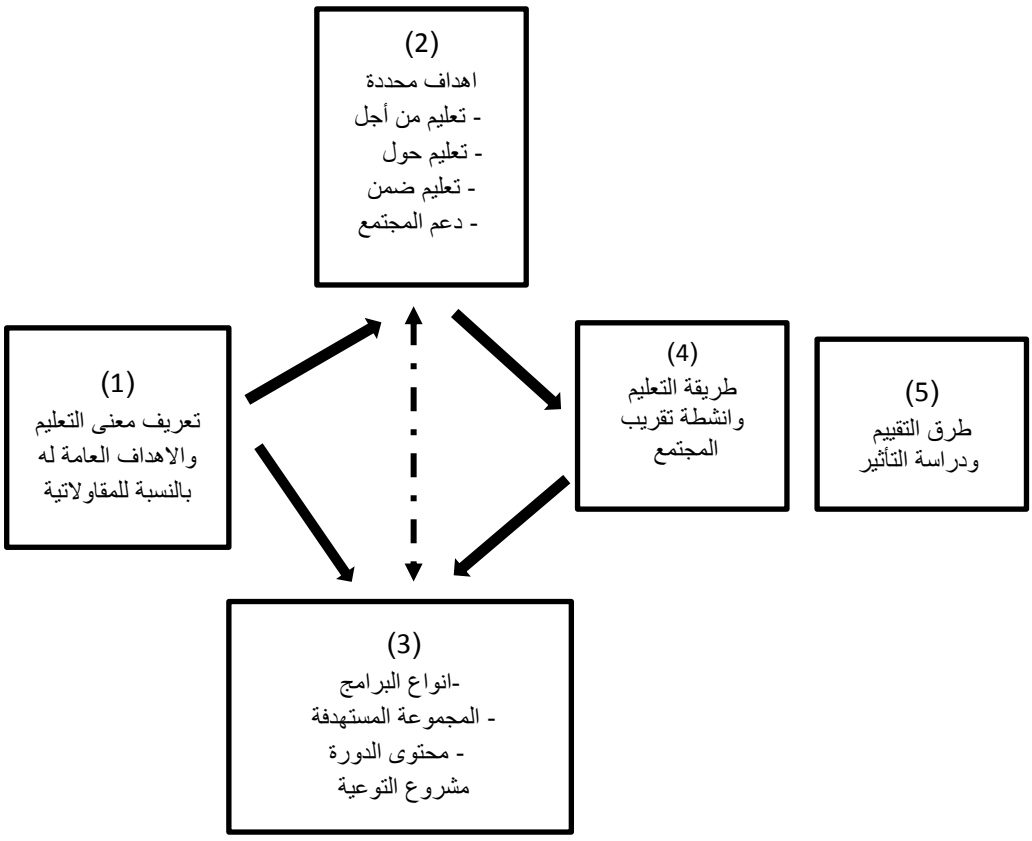

La source:_le_role_de_l'education_a_l'entrepreneuria ،t Asli Amina، El manzani Noureddine

[1] Asli Amina, El manzani Noureddine ، de l'Innovation revue de l'Entrepreneuriat et ، le_role_de_l'education_a_l'entrepreneuriat _dans _le_developpement ،p9 https://www.researchgate.net/publication/323019618_le_role_de_l'education_a_l'entrepreneuriat_dans_le_developpement_de_la_culture_entrepreneuriale_chez_les_etudiants_univers vu le 01/05/2019

ثانيا: البحث العلمي

باستثناء البحث العلمي لغرض الترقي في المؤسسات الأكاديمية، ينصب جل اهتمام أنشطة البحث الأخرى في تحويل المعرفة والأفكار إلى سلع وأساليب إنتاج وخدمات تجارية تباع وتشترى بهدف تحقيق عائد مادي على انفق من موارد في تطويره [1]، حيث يلعب البحث والتطوير الذي نفذه الجامعة ومؤسسات التعليم العالي دورا أساسيا في منظومة البحث والتطوير في أي بلد يناشد التقدم مما يتطبب تعاونا وثيقا بين الجامعات والمؤسسات المختلفة للوقوف على قدرات الجامعة العلمية والتقنية من جهة والتعرف على حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن إن تسهم برقي وتقدم مجتمعاتها والتنسيق فيما بينها لتحقيق غايات وأهداف مشتركة تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة ومن هذا المنطلق أولت الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتماما خاصا، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن إن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر.[2]

ويتمثل دور الجامعة المقاولة في البحث العلمي في:

– القيام بالبحوث الأساسية التي تهدف إلى تطوير المعرفة وإثرائها ونشرها

– القيام بالبحوث التطبيقية المرتبطة بحقل العمل.[3]

ثالثا: تلبية حاجات المجتمع

لقد شملت الجامعة في ضوء تجربة الجامعة المقاولة أي ما يعرف بالوظيفة الثالثة للجامعة أسلوبا يربط فيه النظرية بالتطبيق عند تطبيق المعرفة النظرية على المشكلات المجتمعية ما ينتج عنه تحسين علاقات الجامعة وروابطها مع أصحاب المصالح.

و تقديم خدمات ومجالات عمل متنوعة الأغراض[4]ولبث حاجات اجتماعية ومعرفية ومهارية من خلال تقديم الدورات التدريبية والتعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والإداريين والمجتمع المحلي وفتح مكاتب استشارية لتقديم الخبرات والاستشارات العلمية والبحثية للجهات المتخصصة مقابل أجور مثلث إيرادا مهما من إيرادات الجامعة.

---

[1] محمد صادق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص20–21.

[2] آيةعبد الله أ حمد النوري، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3] السعيد محمود السعيد، مرجع سبق ذكره.

[4] محمد هاشم البشير الجامعة المنتجة ونمو البحث العلمي منظمة المجتمع العلمي العربي، http://arsco.org/article-detail-634-8-0.

و يجب على الجامعات المقاولة إن تعمل جاهدة على إذابة الفروق بين وظائف الجامعة الثلاث – التعليم، البحث العلمي وخدمة المجتمع– والنظر إليها على أنها منظومة متكاملة تؤثر وتتأثر ببعضها حتى يمكن الانفتاح على المجتمع [1].

ودور الجامعة المقاولة في تلبية حاجات المجتمع على:

– تقديم المشورة العلمية والسعي في تطوير الحلول العلمية والعملية للمشكلات التي يواجهها المجتمع، وذلك عبر قناة الأبحاث والدراسات التي تكلب القيام بها جهات خارجية في المجتمع.

– نقل التقنية الحديثة وتوطينها والمشاركة في تطويرها، لكي تتناسب مع ظروف المجتمع وأغراض التنمية.

الشكل رقم04: مخطط يوضح نموذج الجامعة المقاولة

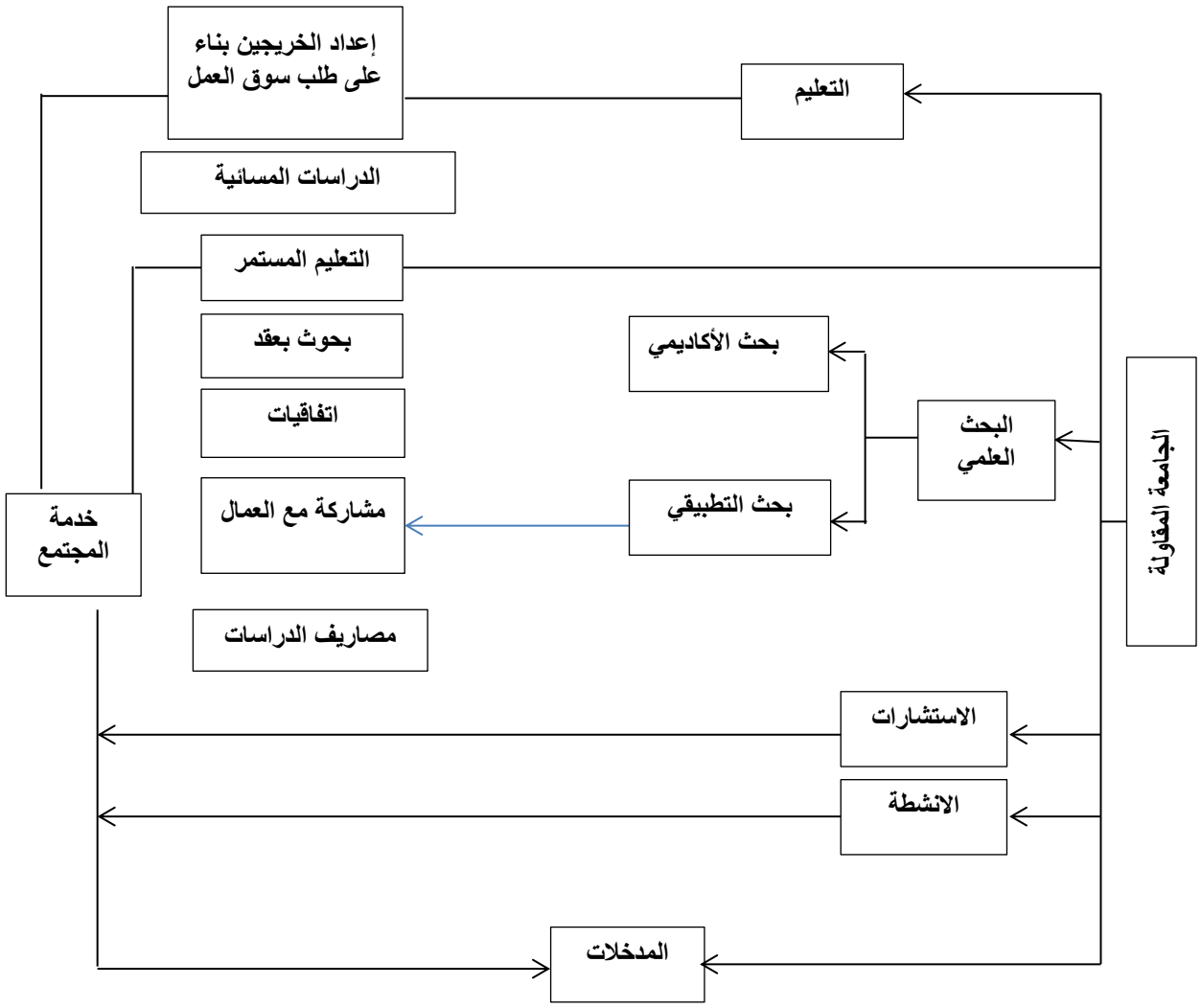

المصدر: أوقاسي لونيس، 2001

[1] محمد زين العابدين عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص08.

IV: متطلبات وتحديات بناء الجامعة المقاولة:

إن بناء جامعة مقاولة يفرض مراعاة عدة متطلبات تشمل كل وظيفة من وظائفها.

أولا: متطلبات بناء جامعة مقاولة

إن أول خطوة مهمة كي تصبح الجامعة مقاولة هي فهم معنى لإنتاجية وسياقها في ثقافة التعليم العالي. وقد لا تخدم التعريفات الاقتصادية المجردة للإنتاجية التعليمية التعليم العالي على نحو جيد بسبب خصوصية سياق التعليم العالي وإن الابتكار التعليمي الواقعي والقابل لتعزيز والدعم ينبغي إن يصمم في الفكر بكل لإنتاجية والجودة ما يمكن من الحصول على ابتكارات تؤدي إلى مكاسب في الجودة قابلة لتعزيز ويحدث من خلال وساطات مالية مناسبة [1]

إن إنشاء جامعات مقاولة ليس بالأمر البسيط. هذا يتطلب إن يكون لدى المؤسسة قدرة كبيرة على الابتكار المؤسسي. وهو يتطلب إعادة تنظيم الإدارات وإنشاء مراكز جديدة، وخاصة المراكز المتخصصة في العلاقات الصناعية، ما يرسخ مفهوم المقاولاتية، واحتضان الشركات الناشئة. لإثراء ثقافة تنظيم المشاريع الخاصة بهم.

لا يزال من الصعب استخراج قائمة واضحة من الممارسات الجيدة. والواقع إن أفضل ما يعتمد على عوامل متعددة مثل جودة البحث والمجالات التكنولوجية والعوامل التي يصعب تحديدها مثل سهولة الربط الشبكي وثقافة الشركات في المنطقة.

وبعبارة أخرى، لا توجد وصفة سحرية لتعزيز ثقافة تنظيم المشاريع داخل الجامعة. ويرتبط الكثير من نجاح هذا التحول بقدرة المؤسسة على التفاعل مع أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة من مختلف القطاعات والخلفيات قدر الإمكان. الأمر متروك لكل جامعة لتطوير الصيغة التي تناسب بيئتهم وثقافتهم.[2]

يمكن للجامعة المقاولة أن تحقق دورها في التعليم من خلال مراعاة المتطلبات التالية:

- تطوير وتحديث المناهج، واستحداث تخصصات جديدة تخدم مؤسسات العمل والإنتاج.
- التكامل بين الجانب النظري والجانب العملي في بناء المناهج.
- صياغة المحتوى بشكل يشجع على البحث، والتعلم الذاتي، وممارسة التفكير والتحليل والنقد.
- التعاون بين الجامعة ومؤسسات العمل والإنتاج بغرض توفير فرص التدريب العلمي والميداني.
- الابتعاد عن الأنماط التقليدية في التعليم كالحفظ والتلقين.
- التوسع في استخدام تكنولوجيا التعليم وبخاصة الكمبيوتر والإنترنيت.

---

[1] jims grushia ، judith miller ، مرجع سبق ذكره، ص ص33-34.

[2] L université entrepreneuriale enjeux et difficultés de l’innovation institutionnelle https://www.france-science.org/L-universite-entrepreneuriale.html.

– استحداث أساليب تقوميه تهتم إلى جانب قياس المعرفة والقدرات العقلية بالتطبيق العلمي والميداني لما تعلمه.[1]

وتحقق دورها في البحث العلمي من خلال:

– إنشاء وحدات لتسويق نتائج البحوث.

– عقد الدورات التدريبية التي تستهدف بناء وإعداد الكوادر العلمية المتخصصة وإعداد الفنيين وغيرهم وتدريبهم وتحديث معلوماتهم في الموضوعات التي يحتاجها الواقع العلمي والإنتاجي.

– المساهمة في تطبيق المواصفات القياسية على إنتاجها وتجويده حتى يكتسب من الصفات ما يؤهله للمنافسة محليا ودوليا[2]

– القيام بعملية تطوير بعض التقنيات القائمة وإنتاج موارد جديدة.

– إجراء البحوث المرتبطة بحقل العمل للحد من المشكلات لإنتاجية التي تواجهها.

– اعتماد صيغة العقود بين الجامعة ومؤسسات العمل المختلفة لضمان حقوق الطرفين وتحديد مسؤولية كل منها.

– توجيه المشروعات البحثية المختلفة لخدمة العملية لإنتاجية [3].

–إيجاد قنوات مشتركة بين الجامعة ومؤسسات العمل للتعرف على مشاكلها والعمل على حلها أي انفتاح الجامعة على مؤسسات العمل.

– الاستفادة من براءات الاختراع والابتكار بالعمل على تطبيقها[4].

وتحقق دورها في تلبية حاجات المجتمع من خلال:

– إحداث تغيرات تشريعية يفرضها فكر الجامعة المقاولة على اعتبار إن التشريعات تعد أداة تنظيمية وإدارية، وتقدم رؤية مستقبلية للتعليم تحدد معالمه الأهداف، والغايات، والمحتوى، والطريقة، والتقويم.

– الاهتمام بأعضاء الهيئة التدريسية والهيئة المعاونة مهنيا وعلميا وثقافيا واجتماعيا في ضوء فلسفة الجامعة المقاولة وعلاقتها بسوق العمل ومتطلباته.

– توفير الكوادر الإدارية المدربة والمؤهلة لإدارة تنظيم العمل المنتج في التعليم الجامعي المنتج في ضوء مجموعة من الكفايات الإدارية والقيادة التي تتطلبها الجامعة المقاولة.

---

[1] السعيد محمود السعيد، مرجع سبق ذكره.

[2] اية عبد الرحمان ال أية عبد الله أ حمد النوري، مرجع سبق ذكره، ص8.

[3] سبق ذكره، ص13.

[4] شبل بدران، جمال الدهشان، التجديد في التعليم الجامعي، القاهرة، قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 71.

– مواجهة المقاومة التي تبديها عناصر الضغط في الأوساط الأكاديمية بالجامعات التقليدي تفنيد الحجج التي يتخذونها ذريعة في مواجهة الأخذ بفكرة الجامعة المقاولة[1].

من جهته كلارك حدد ممارسات يتعين على الجامعة القيام بها يمكن اعتبارها كمتطلبات بناء جامعة مقاولة. تم إدراجها في ملحق رقم.04

ثانيا: التحديات التي تواجه عملية التحول لجامعة مقاولة:

تواجه الجامعات في إطار مساهمتها في تلبية حاجات المجتمع العديد من التحديات منها ما هو داخلي ناتج عن عوامل داخل المؤسسة ذاتها ومنها ما هو خارج إطار المؤسسة.

- ❖ نظرة الكثير من المهتمين بالتعليم الجامعي للجامعة المقاولة إنها مشروعا تجاريا لأنها ترتبط بآليات السوق – وهذا من وجهة نظرهم – سوف يهدد الوظيفة التقليدية للجامعة، رغم إن الجامعة المنتجة في جوهرها تخدم الأغراض تعليمية واجتماعية.[2]
- ❖ غياب القيادات المعرفية القادرة على إدارة الجامعات باعتبارها منظمات معرفة منتجة للمعارف بالرغم من توافر الموارد والإمكانات المادية والبشرية والتقنية.
- ❖ تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.[3]
- ❖ التوجه النظري على حساب البحوث التطبيقية الميدانية.
- ❖ تدهور مستوى ونوعية التعليم العالي.[4]
- ❖ أزمة الثقة في التعامل مع الجامعات العربية في الجانب الاستشاري والبحث والتطوير وبرامج التدريب والاتجاه إلى للتعامل مع الخبرات الأجنبية.[5]
- ❖ هجرة العقول وخاصة في التخصصات النادرة.[6]

---

[1] السعيد محمود السعيد، مرجع سبق ذكره.

[2] راوية حسين، مدى توافر متطلبات الجامعة المنتجة وعلاقتها بالفاعلية التنظيمية في الكليات التقنية لمحافظات غزة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة، 2016،ص28 ص33.

[3] موقع مجلة المعرفة .(www.almarefah.net)05-12-2009.(استرجعت بتاريخ 1\4\ 2014)

[4] سبق ذكره، ص9

دهيمي زينب مداخلة بعنوان: مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية جامعة محمد خيضر [5] بسكرة، 2012، ، ص35

[6] آية عبد الرحمان ال أية عبد الله أ حمد النويهي، مرجع سبق ذكره، ص10 .

❖ قدرة الجامعة على التعامل مع محدودية التمويل وقلة الموارد المتاحة لضعف في إطار ما يتم تخصصه من ميزانيات المرصودة للتعليم العالي وتفي بالمتطلبات البرامجية البحثية حيث نرصد قصورا في الأبنية وفي المكتبات التي مازالت تركن لكل ما هو عتيق وبال في حيث نجد أجهزة متكدسة في المختبرات لم تعد مستخدمة في البحث العلمي الحديث والعمل الميداني بكل مجالاته.

❖قدرة الجامعة على إحداث نوع من التوازن بين وظائف التعليم وإنتاج المعرفة وتوظيفها.

❖قدرة الجامعة على التكييف مع المتغيرات التي تحدث في طبيعة المهن.

❖قدرة الجامعة على التكيف مع التغيرات التغييرات التكنولوجية المتسارعة.

❖قدرة الجامعة على أحداث توازن بين الكم والكيف استيعاب ومواجهة الطلب المتزايد على التعليم الجامعي نتيجة السريع في أعداد الطلاب، وإن كثير من الجامعات تقبل أعداد أكبر من قدراتها الجامعية بقرارات غير أكاديمية ما يضعف فرص استفادة الطلبة وتكديسهم بطريقة أو تحرمهم من الإعداد المناسب.[1]

❖عدم استقلالية الجامعة مما يكبل الجامعات وقدرتها البحثية على وجه الخصوص، تبعيتها للإدارة السياسية وتدخلات النظام والسلطة في توجهاتها وفي تعيين إداراتها وفي اقتحام الحرم الجامعي بذرائع متنوعة ولكنها فعليا تمثل استلابا فعليا لاستقلالية الجامعة

❖تشوه الهيكلة الاقتصادية وقصورها: مازالت الهياكل الاقتصادية في البلدان العربية تنتمي لخطة مشوهة من أنظمة عتيقة ما عادت قادرة على العطاء ودوران عجلتها بطريقة مفيدة بعد إن تجاوزتها النظم الفاعلة عالميا ما يعرقل التفكير باستثمارات مادية للتطور البحثي والإفادة منه[2]

هذا كله بالإضافة إلى:

- حداثة مفهوم الجامعة المقاولة.
- عدم الوضوح الكافي لأهداف الوظيفة المقاولة داخل الجامعة
- عدم توزيع الأدوار الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة على الأقسام العلمية بالجامعة.
- عدم وجود خطة شاملة للجامعة لمواجهة المشاكل.
- هجرة العقول وخاصة في التخصصات النادرة.[3]

تم تسليط الضوء من خلال هذا المبحث على إبراز دور الجامعة في مواجهة التحديات التي تلازمها وهي استثمارات وظيفة جديدة –وظيفة المقاولة– كوظيفة ثالثة وعدم الاكتفاء فقط بوظيفتي التعليم والبحث

[1] السعيد محمود السعيد، مرجع سبق ذكره.

[2] تسيسير عبد الجبار الآلوسي، الجامعات والبحث العلمي في البلدان العربية، مركز الجزيرة للدراسات، مكة، 2009.

[3] اية عبد الرحمان ال أية عبد الله أ حمد النويهي، مرجع سبق ذكره،ص16.

العلمي، وكدا استكشاف التطورات المصاحبة لتحديث الأدوار التقليدية للجامعة لتتماشى مع أبعاد هذه الوظيفة والتي عن طريقها تلبي الجامعة حاجات المجتمع وتطوره .وإن الاتجاه نحو الجامعة المقاولة ليس الهدف منه تحقيق الربح ولكن إيجاد مصدر آخر ومتجدد لتمويل الجامعة بمختلف هياكلها لان التمويل الجيد سوف يعكس في النهاية جودة التعليم والبحث العلمي ويعطي للجامعة استقلالية ومرونة أكبر بالإضافة كون هذا الاتجاه يحقق حلقة وصل بين الجامعة ومختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى حيث إن نموذج الجامعة المقاولة أداة للتنمية ومرتكز أساسي لإقامة المشاريع.

المبحث الثاني: الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

اتجهت معظم الجامعات إلى الاندماج مع مجتمعاتها من خلال جعل وظيفة التعاون الوظيفة الأولى لها، فالجامعة مكان تنمو فيه المعرفة، والصناعة أو المؤسسات الأخرى هي المكان الذي تطبق فيه هده المعارف الجديدة لتقديم مخرجات للمجتمع، ومفتاح التعاون بين الجامعة والمؤسسات هو بناء علاقة قوية يستفيد منها كل كيان وتلبي احتياجاته على أفضل وجه، وفيما يلي عرض لمفهوم ودوافع اللجوء لإقامة هذه العلاقة بين الجامعة والمؤسسات وتحديد أشكالها ومراحلها وأهم العوامل التي تؤدي إلى نجاحها أو فشلها.

I. مفهوم ودوافع إقامة علاقة شراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

تسعى العديد من الجامعات إلى تقوية العلاقة بينها وبين المؤسسات الأخرى من المجتمع، وهناك حاجة إلى إقامة شراكة بان يرى الباحثين ثمرات جهودهم تترجم إلى مكاسب على سبيل المثال وليس الحصر، وهناك العديد من الفوائد التي تعود على الجامعة من جهة وعلى المؤسسات من جهة أخرى.

أولا: مفهوم الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

لا يوجد تعريف محدد للشراكة ويتم استخدام هذا المفهوم في مجالات مختلفة وتفي بأهداف متنوعة في المجال السياسي، الاقتصادي، التعليم، التدريب، ولهذا السبب يصعب تمييز مفهوم الشراكة.[1]

تعرف الشراكة على أنها: " مجموعة أفراد يعملون في نفس نسق العمل، وفي انساق مختلفة، ولكن مرتبطة فيما بينها".[2]

[1]Marzougui Antar, Hamdisalima, Partenaiat Université-Entreprise: état des lieux et perspectives de renforcementhttp://www.memoireonline.com/01/08/885/m_partenait-univesite-entreprise-etats-des-lieu1.html
[2]SAUBESTY C, ‹‹ Dynamique de la constution de coopération transversales›› , thèse Doctorat, Université Paris IX Dauphine, France, 2002, p4.

وتعرف أيضا على أنها: "عقد اتفاقية بين شخصان طبيعيا أو معنويان أو أكثر[1]، تجمع بينهم أهداف مشتركة يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة، أو لحل مشكلات مشتركة أو القيام بنشاط ما استنادا على العطاء المتبادل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات مالية ومادية وبشرية (أو جانبا منها)، بهدف اقتسام الأرباح وتعظيم المردود وتحقيق منفعة مشتركة".[2]

إذن حتى تتحقق الشراكة يجب توفر العناصر التالية:

- ✓ عقد يشترك فيه شخصين على الأقل سواء كانا شخصا طبيعيا أو معنويا.
- ✓ المساهمة بمال أو عمل.
- ✓ الاتفاق على تقاسم الأرباح حسب ما يتفق عليه الطرفين في العقد.

والشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع (قطاع الأعمال) تعرف بانها: " كل نشاط تعاوني هادف يتم بين المؤسسات الاقتصادية والخدمية ومؤسسات المجتمع المدني والحكومي وبين المؤسسات العلمية بهدف القيام بمشروع معين وفق إطار تعاقدي يحفظ للطرفين مصلحتهما في ذلك، ويتم الاتفاق على العمل معا، وكل طرف يعمل على استثمار وتوفير الكفاءات والخبرات والوسائل والإمكانيات الضرورية للبدء في مشروع الشراكة، مع تحمل الطرفين لجميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عنها".[3]

كما تعرف بانها: " اتفاق تعاوني بين الشركات لإنتاجية والخدمية والجامعة، بهدف توحيد الجهود نحو تحقيق أهداف محددة، وهو ملزم لكافة الشركاء لتحقيق الأدوار المطلوبة من كل طرف".[4]

نجد إن الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع عبارة عن علاقة تعاونية تعاقدية هادفة لتحقيق منافع وفوائد وأهداف مشتركة للطرفين مع تحمل المخاطر.

ثانيا: دوافع إقامة علاقة شراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

هناك العديد من الدوافع التي تفرض على الجامعات الدخول في هده العلاقة مع المؤسسات، وللمؤسسات أيضا عدة دوافع، والمتمثلة في التالي:

---

[1] أحمد سامي المعموري, محمد غالي الموسوي, الشراكة البحثية بين الجامعة العراقية والشركات, كلية القانون والعلوم السياسية, جامعة الكوفة, ص 126.

[2] ماهر أحمد حسن محمد, "تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة", المجلة الدولية للبحوث التربوية, المجلد 41, العدد 2, مصر, يونيو 2017, ص250.

[3] بوحديد ليلى, يحياوي إلهام, عبد الصمد نجوى, "الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص التجربة اليابانية والماليزية نموذجا", مجلة الباحث الاقتصادي, العدد 4, الجزائر, جوان 2017, ص16,15.

[4] عبد العزيز بن ناصر عبد العزيز الشثري, "جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية", مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية 34, محرم 1432.

1- دوافع الجامعات:

نجد مجموعة كبيرة من أسباب لجوء الجامعات للمؤسسات في أخرجة أبحاثها ومعارفها والتعاون فيها نذكر منها الآتي:

- التغير التكنولوجي السريع دفع الحكومات لتشجيع نشاط التعاون جامعة مؤسسة لتحسين كفاءة الابتكار وبالتالي الجامعة تهتم لهذا التعاون استجابة لسياسة الحكومة وأيضا كسياسة استراتيجية مؤسسية.
- استغلال القدرات البحثية والنتائج ونشر حقوق الملكية الفكرية للحصول على براءات الاختراع لتمويل البحوث من خلال الإيرادات وللحد من الاعتماد على المال العام.
- مكاسب مالية شخصية للأكاديميين.[1]
- التحول في الاقتصاد القائم على المعرفة (النمو في المعرفة الجديدة)، فرض على الجامعات إن تستجيب عن طريق الدخول في علاقات تعاون من أجل البقاء في الصدارة في جميع المجالات.[2]
- اكتشاف تطبيق المعرفة، وتعريض الطلاب للتقنيات التطبيقية والمشاكل العملية.
- الضغط المجتمعي، تلبية حاجات المجتمع الصناعي/ المجتمع.
- تشجيع الابتكار من خلال تبادل التكنولوجيا والمساهمة في الاقتصاد الإقليمي والوطني.

سعي الأكاديميين للاعتراف وتحقيق التميز من خلال دعم المؤسسات لبحوثهم التي تضمن لهم دلك.[3]

2- دوافع المؤسسات:

نذكر أبرزها في الآتي:

- السعي لتسويق التكنولوجيات القائمة لتحقيق مكاسب مالية.
- الاستفادة من نتائج البحوث.
- توفير التكاليف (أسهل وأقل من الحصول على ترخيص لاستغلال التكنولوجيا الأجنبية).
- الوصول إلى البحوث المعرفة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، ومرافق الخبرة.
- تنمية رأس المال البشري وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية للشركات.
- التعاقد من الباطن للبحث والتطوير، على سبيل المثال نقص البحث والتطوير الداخلي.
- الحد من المخاطر.

---

[1] S N. Ankrah, Omar AL-Tabaa, University-Undustry Collaboration: A Systematic Review, Forthcoming: Scandinavian Journal of Management, UK , April 18, 2015, p6.

[2] Raullahagen, Globalization, University Transfermation and economic regeneration: UK. Case Study of public/Private Sictor partnership. Sur site: http://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/09513550210423370#

[3] Siegel D.S, Waldaman D.A, AtawaterL.E,& Link, Toward a model of the effective Transfer of scientific knowledge from academicians to prastitioners: qualitive evidence from the commercialization of university technologies, Journal of Engineering and Technology Management 21, 115-142, 2014.

- تحسين صورة الشركة.[1]

فمن خلال هذا التعاون تتحقق جملة من الفوائد بعضها يعود على الجامعة وبعضها على المؤسسات نوجزها في النقاط التالية:

1- فوائد تعود على الجامعة:

- تدرب الخريجين باعتبار المؤسسات أو الصناعة المصدر الوحيد لدلك بالاستفادة من مصادر الصناعة.
- يمكن للصناعة إن تعمل كمختبر حيث يمكن للجامعة التحقق من صحة معرفتها، والتغذية الراجعة حول الأفكار البحثية والنتائج.
- وصول الجامعة إلى مصادر الخبرة الخارجية، وتعلم المعرفة الضمنية حول تقنية ما.[2]
- تحسين سمعة الجامعة عند التعامل مؤسسة بارزة.
- تعزيز تعليم الطالب وخلق فرص عمل لخريجي الجامعة.[3]
- المكافأة المحتملة لبراءات الاختراع والتراخيص الناتجة عن تسويق البحوث الأكاديمية واستخدام العائدات
- لدعم الأنشطة غير الموجهة نحو السوق كالمهمة التعليمية.[4]

2- فوائد تعود على المؤسسات.

- بالنسبة للمؤسسات من المهم جدا التحقق من جودة ما تقدمه من منتوجات أو خدمات حيث يمكن للمؤسسات الأكاديمية مساعدتها في تحقيق معايير الجودة من خلال ما تمتلكه من معرفة وأبحاث.
- إتاحة الفرصة للشركات للوصول إلى مصادر الخبرة الخارجية بتكاليف أقل.[5]
- الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيات بصورة أكبر مما هو متاح من خلال التطوير الداخلي أو الوصول للاستشارات المتخصصة لتحديد المشاكل ذات الصلة، وحل المشاكل التقنية المحددة.
- تحسين الصورة عند التعاون مع مؤسسة أكاديمية بارزة.[6]
- تحفيز برامج البحث والتطوير داخل الشركات.[7]

---

[1] Gerard G, Shaker S.A,& Wood D.R, The effective of Business-University alliances on innovative output and financial performance: A study of publicly traded biotechnology campanies, Journal of Business Venturing 17(06), 577-609, Singapore Management University, 2002.
[2] Shahinshah Babar Khan, Saeed Anwar, University-Industry Partnership for Development of Knowledge, Asian Journal of Socicl Sciences & Humanities, Vol 2, No 2, May 2013, p271.
[3] Laura Phillips, Success factors powering university collaboration in Australia, Research Report, p6.
[4] Jan Ślusarek, BŁazejSbota, EwaMenec, Collaboration between university and industry based experience of the silesian University of Technology, silesian University of Technology, Poland, 2010, p2.
[5] Shahinshah Babar Khan, Saeed Anwar, op.cit, p271.
[6] Laura Phillips, op.cit,p6.
[7] Jan Ślusarek, BŁazejSbota, Ewa Menec, op.cit, p2.

II. مراحل تشكيل علاقة شراكة بين الجامعة والمؤسسات.

يتم تقديم العديد من النماذج من قبل الباحثين حول عملية تشكيل علاقة شراكة بين الجامعة والمؤسسات، حيث يُقدم نموذج واحد والذي يعتبر ذا صلة بالتكيف مع تشكيل علاقة شراكة جامعة – مؤسسة هو نموذج **Mitsuhashi 2000**)، والذي يحدد تشكيل هده العلاقة في خمس خطوات بدءا بتحديد فوائد الشراكة وتنتهي بإجراء الصفقة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مراحل تشكيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات.

المراحل	الخطوات
المرحلة 1: تحديد الشراكة.	تحديد الغرض من الشراكة. الحصول على معرفة عامة بقدرات الشركاء المحتملين. النظر في العلاقات السابقة.
المرحلة 2: إجراء الاتصال.	تحديد الشركاء المحتملين.
المرحلة 3: تقييم الشريك واختياره.	تقييم موضوعي للمصالح الإستراتيجية للشركاء المحتملين. تحليل القدرات الفعلية مقابل القدرات المعلنة للشركاء. تحديد وتنظيم المزيج المناسب من الشركاء. اختيار الشركاء.
المرحلة 4: مفاوضات الشراكة	– تحديد الشراكة. – تحديد والاتفاق على الغرض الموثق من المشاركة أو المهمة/ الرؤية. – تحديد الأهداف/ الأهداف المشتركة المحددة للجهد الخاص. – تحديد الهيكل التنظيمي للشراكة. – تحديد وإدارة وتنظيم الشراكة مع مسؤوليات محددة بوضوح. – الاتفاق على الخطة. – تحديد المعالم. – تحديد مقاييس/ مؤشرات النجاح. – تحديد الانجازات المؤقتة/ أو النهائية
المرحلة 5: توضيح الاتفاق.	–إعداد وتوقيع اتفاقية التعاون و/ أو اتفاقية الملكية الفكرية.

University-Undustry Collaboration: A Systematic ، Omar AL-Tabaa،**Source**:S N. Ankrah p35.، 2015، April 18، UK ، Forthcoming: Scandinavian Journal of Management،Review

تتمثل الخطوة الأولى من مراحل شراكة الجامعة مع المؤسسات في تحديد الغرض من الشراكة يليه العثور على شريك، وبذل كل جهد ممكن لإجراء تقييم الشركاء المحتملين، حيث يمكن تحقيق فوائد كبيرة من ذلك، ويجب إن يكون التعاون محددا.

– تكون نتائج التعاون جامعة – مؤسسة أفضل إذا كان لدى الشركاء تجارب تعاونية سابقة لان ذلك يوجد بالفعل ويحقق الثقة بين الطرفين وبناؤها تدريجيا عند تفاعل الشركاء بشكل متكرر ومتبادل.

– ومن المهم تحديد المسؤوليات الإدارية لهذه الشراكة بالنسبة لكل طرف وتحديد هدف وهيكل تنظيمي مشترك مناسب تحت إشراف مدير يختاره الشركاء، كما يجب على الشركاء الاتفاق على خطة مشروع وتحديد مقاييس النجاح والنتائج المتوقعة والنهائية وان جميع الشركاء مصممة على تجنب التعارض أثناء التعاون.

– بعد تحديد العلاقة من الضروري إعداد عقد قانوني اعتمادا على شكليات وتعقد العلاقة جامعة – مؤسسة، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام من الطرفين من خلال اتفاقيات رسمية والتزامات غير رسمية التي تم تطويرها من خلال الصداقة والثقة المتبادلة، وينصح البعض بأن الوثيقة القانونية التي ستكون لاتفاقيات هذه العلاقة ينبغي إن تحدد جميع العلاقات والاتفاقيات بين الشركاء بموافقة الجميع.[1]

– بعد تشكيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات تدخل العلاقة مرحلة تشغيلية، والتي يمكن إن تتميز بعملية التعلم والتطور المستمر، حيث يسهل أو يمنع عدد من العوامل هذه العلاقة (يتم عرضها لاحقا)، وتجري العديد من الأنشطة والتفاعلات بين المنظمات من شانها إن تحقق أهداف هذه الشراكة نوضحها في العنصر الموالي مع تحديد كيفية حدوثها.

III. أشكال الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

قدم الباحثون تصنيفات مختلفة لأشكال التعاون جامعة – مؤسسات، نحاول التطرق لتلك التي يتم ذكرها بشكل متكرر:

أولا: الشراكات البحثية (اتفاقيات البحث والتطوير التعاوني).

المتمثلة في الترتيبات المشتركة بين المنظمات لإجراء البحث والتطوير التعاوني،[2] حيث يشمل البحث والتطوير بعدين رئيسيين: البحث الأساسي، والبحوث التطبيقية. فالبحث الأساسي هو عمل تجريبي

[1] Samuel Ankarah, Omar AL-Tabbaa, op.cit.
[2] Eva Stal, Tales Andreassi, Asa Fujino, « The Role of University Incubator in Stimulating academic entreprenership », RAI revista de administração e Inovação, 13, 2016, p90.

أو نظري يتم إجراؤه بشكل أساسي لاكتساب معرفة جديدة للظواهر والحقائق القابلة للملاحظة، دون أي تطبيق أو استخدام فعلي. والبحوث التطبيقية هي أيضا دراسة من أجل الحصول على معرفة جديدة ولكن موجهة نحو هدف عملي محدد،[1] لحل مشاكل الإنتاج وابتكار عمليات أو منتجات جديدة.[2]

فقد يكون هناك فارق زمني طويل بين التفكير من خلال البحث والتطبيق، لذلك من المهم إدراك أهمية ربط البحوث الأساسية بالممارسة في الوقت المناسب والمكان المحدد.[3]

ولكثافة البحث والتطوير تأثير إيجابي على ميل الشركات إلى استخدام الجامعة في أنشطتها الإبداعية والاستفادة من تقاسم المخاطر والتكاليف وأيضا الكفاءات التي يحتاج إليها مشروع البحث والتطوير، والذي يبحث عن حلول لأغلب المشاكل التي تواجه الشركات لزيادة جهود الابتكار وإدخال منتجات جديدة إلى السوق.[4] وتتكون الاتفاقية بين واحد أو أكثر من مختبرات الأبحاث الجامعية وتوفير أفراد أو منشآت أو موارد أخرى مع أو بدون تعويض من الجامعة. بينما يتم توفير الأموال والموظفين والخدمات والمرافق والمعدات وغيرها من الموارد لإجراء جهود بحث أو تطوير محددة من قبل المؤسسات تتفق مع مهمة المختبر، والمؤشر فيما يخص قياس اتفاقيات البحث والتطوير التعاوني يمكن إن تكون كالتالي:

- ✓ عدد اتفاقيات البحث والتطوير التعاوني مع مؤسسات غير أكاديمية.
- ✓ القيمة المرتبطة باتفاقيات البحث والتطوير التعاوني مع مؤسسات غير أكاديمية.
- ✓ عدد الأوراق الأكاديمية والمنشورات المؤلفة بالتعاون مع غير الأكاديميين.
- ✓ الوصول إلى المعدات الصناعية (للمؤسسات المتعاونة)عالية التقنية.
- ✓ عدد المنتجات/ العمليات الجديدة التي تم انشاؤها بنجاح في البحوث التعاونية.[5]

[1] Andrea zacharova, Synergetic effects of knowledge Based R&D in Multinational coporations v vysokà Škola Manažmentu, Slovakia.
[2] Carlos Mondragónliévana, the Relationship BetweenIndustry and Universities, Cuadernos de Estudios Emprisariles, Instituto Tecnológico Autónomo de México ITAM, Vol20, 2010, p86.
[3] Andrea Zacharova, Spolupráca Univerzita firiem v slovenskej republike v oblasti výskumua v ývoja.
[4] David Arsitei, Michelavechi, Francesco Venturini, University and Inter-Firm R&D Collaboration: propensity and intensity of cooperation in Europ, p5,6.
[5] Sadegh Rasta, Navid Khabiria, Aslan Amat Senina ,Evaluation Framework for Assessing University-Industry Collaborative Research and Technological Initiative,Procedia - Social and Behavioral Sciences 40 (2012) 410 – 416,p414.

ثانيا: خدمات البحوث.

الانشطة بتكليف من الشركات، بما في ذلك أبحاث العقود والاستشارات،[1] فأبحاث العقود تتم من خلال التعاقد مع الشركات والوزارات (أي مع جهات حكومية وخاصة) لتنفيذ برامج بحث وتطوير والاستفادة من المعرفة والتكنولوجيا المتاحة لدى الجامعات، تختلف أبحاث العقود اختلافا جوهريًا عن البحوث التعاونية، حيث تركز على تلبية احتياجات الشريك الخارجي اولا قبل كل شيء وتكون بتكليف من المؤسسات حيث توفر هذه الأخيرة الأموال في معظم الوقت بينما توفر الجامعة أدمغة لإطار زمني معين تعطى إما في غضون بضعة أشهر أو سنوات، والمؤشر المقترح فيما يخص قياس أبحاث العقود يمكن إن يكون كالتالي:

- ✓ عدد صفقات البحوث التعاقدية الموقعة مع المنظمات غير الأكاديمية.
- ✓ قيمة البحوث التعاقدية التي أجرتها الجامعة.
- ✓ عدد المنتجات التي نشأت عن أبحاث العقود.
- ✓ نسبة الدخل بالنسبة إلى إجمالي دخل البحوث.
- ✓ عدد الشركات العميلة المتعاقد معها في مجال البحوث.
- ✓ مشاريع أخرى لبحث العقود: ورش عمل، ندوات، مؤتمرات ترعاها مؤسسات غير أكاديمية.[2]

أما بالنسبة للاستشارات فهي تعاقدات محدودة التمويل، قصيرة الأجل، يقوم بتنفيذها أفراد ولا تعتمد بالضرورة على فريق بحثي، فقد تشمل الطلاب وأعضاء أكاديميين، والاستفادة من مشاريع بحوث التخرج للطلبة.[3] أي تقديم النصيحة والتي تعتبر سمة أساسية للاستشارات وليست تقريرًا مكتوبًا أو أي بحث أصلي يميز العقود البحثية. على سبيل المثال، قد تتعامل المؤسسات مع أكاديميي الإدارة لتقديم بعض النصائح حول طرق إعادة هيكلة عملياتهم، والمؤشر المقترح فيما يخص قياس الخدمات الاستشارية يمكن إن يكون كالتالي:

- ✓ عدد عقود استشارات مدفوعة الأجر/غير مدفوعة الأجر؛ مع مؤسسات غير أكاديمية.
- ✓ القيمة المرتبطة بعقود الاستشارات المقدمة من طرف الأكاديميين لغير الأكاديميين.
- ✓ عدد مشاريع البحوث التعاونية الناتجة عن العمل الاستشاري المقدم.

---

[1]Markus Perkmann, University Industry Relationships and open Innovation: Towards a Research Agenda International Jornal of Management Review, 9(13), 2007, p262.

[2]Wickramasinghe, Metrics for the Evaluation of Knowledge Transfer Activities at Holi T Martin, Rochana .Universities, LIBRARY HOUSE ESSENTIAL INTE LLIGENCE, P12

[3] أحمد سامي المعموري, محمد علي الموسوي, مرجع سابق, ص 131.

- ✓ دخل عقود العمل الاستشاري.
- ✓ عدد الشركات العميلة المتعاقد معها في مجال الاستشارات.
- ✓ عدد دعوات الأكاديميين للتحدث في مؤتمرات غير أكاديمية.
- ✓ عدد دعوات الأكاديميين لحضور اجتماعات اللجنة الاستشارية للمنظمات غير الأكاديمية.[1]

ثالثا: المقاولاتية الأكاديمية والشركات الناشئة.

تتمثل في تطوير واستغلال التكنولوجيات من قبل الأكاديميين، من خلال إنشاء شركات (وحدها أو مع شركاء)،[2] والتي تهدف إلى ضمان نقل مهام الجامعة من تدريب وبحث وتطوير إلى عالم الأعمال، انطلاقا مما يسمى بالحاضنات التكنولوجية لكونها هدف رئيسي لتثمين نتائج البحث، فهي تقوم تحديدا بمرافقة الباحثين الدين لا يتمتعون بالخصائص والمهارات النموذجية لرواد الأعمال، وتقديم الدعم لأصحاب المشاريع من أجل تطوير أفكارهم الإبداعية وتحويلهم إلى شركات ناجحة، وتقوم بتوفير المؤهلات ودعم الإدارة والمختبرات التابعة للجامعة والبنية التحتية والمعدات التي سيكون من المستحيل تقريبا على الشركات الجديدة تحمل هدا النوع من المعدات وتكاليفها.[3] والمؤشر فيما يخص قياس المقاولاتية الأكاديمية والشركات الناشئة يمكن إن يكون كالتالي:

- ✓ عدد المشاريع المشتركة مع المؤسسات غير الأكاديمية.
- ✓ عدد دورات المقاولاتية للطلاب والباحثين في الجامعة.
- ✓ عدد الشركات الناشئة التي تم أنشاؤها؛ من خريجين ودكتوراه/ أو المنفصلة.
- ✓ المبيعات/ الأرباح من الشركات الناشئة.
- ✓ الأموال والدعم الذي تقدمه الجامعة لهذه الشركات الناشئة.
- ✓ عدد نجاحات التعاون البحثي المشكلة من خلال هذه الشركات.[4]

رابعا: نقل الموارد البشرية.

آليات التعلم هنا متعددة السياقات، نجد تدريب موظفي الأعمال في الجامعة، وتدريب طلاب الجامعات في الشركات لتزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من الانخراط بسهولة في سوق العمل. والمؤشرات فيما يخص قياس هدا نجد:

---

[1] Sadegh Rasta, Navid Khabiria, Aslan Amat Senina ,Opcit, P413.
[2] Eva Stal, Tales Andreassi, Asa Fujino, op.cit, p90.
[3] Frédérick Marcil, Incubater L'entrepreneur pour développer L'économie locale: L'expérience la cere à Action Vale, La matrise en adaminstration des affaires, Université du Québec, Juin 2013, p37.
[4] Ben Jongbloed, Indicators for mapping university-regional interactions, Paper for the ENID-PRIME Indicators Conference in Oslo, 26-28 May 2008 Special session on higher education indicators, Center for Higher Education Policy Studies (CHEPS) University of Twente , p 6.

تنقل الطلاب:

- ✓ عدد الطلاب المدربين في مؤسسات غير أكاديمية.
- ✓ عدد مواضيع الطلاب بناءا على طلب المؤسسات.
- ✓ عدد عمليات تبادل طلاب دكتوراه مع مؤسسات غير أكاديمية.
- ✓ عدد مناصب/ منح دراسات عليا ممولة من مؤسسات غير أكاديمية.

التعلم المستمر:

- ✓ عدد الدورات الي عقدت مع مؤسسات غير أكاديمية تعزز تعلم الطالب .
- ✓ خريجين من هذه الدورات.
- ✓ تبادل الباحثين بين الجامعة والمؤسسات.
- ✓ تنقل الموظفين غير الأكاديميين للتدريس أو إجراء بحوث في الجامعات.
- ✓ برامج تعليم علمية وبحثية أخرى من طرف مؤسسات غير أكاديمية.

خامسا: التفاعل غير الرسمي.

ويتم هذا بتشكيل العلاقات الاجتماعية والشبكات في المؤتمرات، الندوات، ورش العمل، اجتماعات الإفطار، المعارض التجارية...إلخ.

سادسا: تسويق حقوق الملكية الفكرية.

ترخيص الملكية الفكرية التي توصلت إليها الجامعة (براءات الاختراع، حقوق النشر) للشركات. [1]

والترخيص هو اتفاقية رسمية تسمح بنقل التكنولوجيا بين طرفين، حيث يسمح مالك التكنولوجيا (المرخص) للطرف الآخر (المرخص له) بمشاركة حقوق استخدام التكنولوجيا، دون خوف من ادعاء انتهاك الملكية الفكرية الذي رفعه المرخص. والمؤشر فيما يخص قياس تسويق الملكية الفكرية يمكن إن يكون كالتالي:

- ✓ عدد التراخيص.
- ✓ عدد المنتجات التي نشأت من الترخيص
- ✓ الدخل الناتج عن الترخيص.
- ✓ عدد إفصاحات الاختراع.
- ✓ عدد براءات الاختراع الكاملة.
- ✓ عدد براءات الاختراع الممنوحة.
- ✓ قيمة تراخيص حقوق النشر والتأليف.

[1] Eva Stal, Tales Andreassi, Asa Fujino, op.cit, p90.

✓ علاقات طويلة الأجل تم إنشاؤها بعد الترخيص.[1]

من المهم الإشارة إلى إن المقاولاتية (ريادة الأعمال) الأكاديمية تظهر كشكل مهم من أشكال التعاون إبتداءا من التسعينات، مع نمو حاضنات الأعمال الموجودة في الجامعات، والتي توفر بيئة مناسبة لإسكان المشروعات الصغيرة خاصة تلك القائمة على التكنولوجيا وتسجيلات وخدمات الدعم، ومعرفة السوق ومعرفة التكنولوجيات وجوانبها القانونية، والوصول إلى مصادر التمويل، بهدف الاستفادة من الموارد المالية وتعزيز التعاون بين الشركات وجدب الاستثمارات عن طريق تسويق أبحاثها. أما الترخيص فلا يزال الأداة الأكثر شيوعا لتسويق الملكية للجامعات، ولكن في السنوات الأخيرة اكتسب إنشاء عروض فرعية أهمية أكبر، وهدا نتيجة التغيرات في التشريعات التي نقلت الملكية الفكرية من الأبحاث الممولة من القطاع العام إلى الجامعات والباحثين، بالإضافة إلى إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا مما يسهل نقل التكنولوجيا.[2]

فالشركات تحاول العثور على شركاء أكاديميين يتوافقون بشكل أفضل مع مشاريعهم ومصالحهم في مجال البحث والتطوير لإنتاج أحدث الابتكارات في المنتجات باعتبار البحث والتطوير نشاطا مكلفا للغاية ومحفوفا بالمخاطر، والجامعات من خلال مراكز أبحاثها تحتاج إلى المشاركة مع الشركات في التكاليف الملازمة لأنشطتها من أجل البقاء وضمان التمويل لمهامها التعليمية.[3]

يمكن تلخيص أشكال التعاون السابقة وفقا لما يمكن تسميته بـ"مدى المشاركة العلائقية " بين الجامعات والمؤسسات (الشركات) كالتالي:

الجدول رقم(02):مدى المشاركة العلائقية بين الجامعة والمؤسسات.

مدى المشاركة العلائقية		
عالية العلاقات	**متوسطة** إمكانية التنقل	**منخفضة** النقل
الشراكات البحثية. خدمات البحوث.	– ريادة الأعمال الأكاديمية. – نقل الموارد البشرية.	– تسويق الملكية الفكرية مثل الترخيص.
استخدام المنشورات والمؤتمرات والشبكات يمكن إن تصاحب جميع الأشكال		

Source: Markus Perkmann، University Industry Relationships and open Innovation: Towards a Research Agenda International Jornal of Management Review، 9(13)، 2007، p262.

[1] Paul H. Jensen, Alfons Palangkaraya and Elizabeth Webster ,A Guide to Metrics on Knowledge Transfer from Universities to Businesses and Property Research Institute of Industry in Australi aIntellectual,September 2009,P14.

[2]Eva Stal, Tales Andreassi, Asa Fujino, op.cit, p90.

[3]Miguel Pinheiro, Cãndida Lucas, Josécarlos, Examining University-Indestry Interactions from the perspective of relationship marketing and business network, Portugal paper 119-Final version , p6.

تشمل العلاقات ذات المشاركة العلائقية العالية المواقف التي يعمل فيها الأفراد والفرق الأكاديمية والمؤسسات معا على مشاريع محدد وإنتاج مخرجات مشتركة الشراكات وخدمات البحوث.

نجد إن استخدام المنشورات العلمية وترخيص الملكية الفكرية الناتجة عن الجامعة يمثل علاقات بمشاركة منخفضة لأنها لا تتطلب بالضرورة علاقات بين الباحثين الجامعيين وأصحاب الشركات وهي أقرب إلى ما يشار إليه عادة باسم "نقل" المعرفة/ التكنولوجيا. إلى انه يمكن إن يحدث استخدام المنشورات والمؤتمرات بمشاركة علائقية عالية.

وأخيرا نجد العلاقات القائمة على " التنقل" (ريادة الأعمال الأكاديمية، نقل الموارد البشرية)، حيث يتنقل الأفراد بين الاكاديمي والمؤسساتي، ويمثل هدا " مشاركة علائقية متوسطة"، ويتم الاحتفاظ ببعض العلاقات بعد الانتقال، يمكن إن يكون هدا التنقل دائما كما في حالة الخريجين الدين يشغلون مناصب في المؤسسات المهنية، أو مؤقت كما في حالة موظفي المؤسسات الذين يعملون مؤقتا في مخبر الجامعة.[1]

ويمكن توضيح علاقات التعاون بين المؤسسات أو الشركات(قطاع الصناعة) والجامعة من خلال بعدين والمتمثلين في: السحب بالصناعة والدفع بالجامعة.

السحب بالصناعة: (Industry- Pull) حيث نجد أبحاث العقود، الاستشارات، التدريب موظفي الأعمال بالجامعة.

الدفع بالجامعة: (University- Push) كل التدفقات، براءات الاختراع، المنشورات العلمية...

إلى جانب التصنيف الأول لأشكال التعاون بين الجامعة والمؤسسات يقترح (Santoro) تصنيف آخر الذي يشمل أربع مكونات رئيسية مترابطة: دعم البحوث (الهبات/ الصندوق الاستئماني)، البحوث التعاونية (أي الاتفاقات المؤسسة والترتيبات الجماعية والعلاقات غير الرسمية)، نقل المعرفة (أي توظيف الخريجين الجدد والتفاعلات الشخصية والتعليم التعاوني وتطوير المناهج)، نقل التكنولوجيا (أي تطوير المنتجات وانشطة التسويق من خلال مراكز البحوث الجامعية) والموضحة في التالي:[2]

أولا: دعم البحوث (Research support)

ويعد الأقل تفاعلا بين مكونات علاقة الجامعة والمؤسسة الأربعة، لأن دعم البحث يجسد المساهمات المالية والمعدات التي تقدم للجامعة، تستخدمها الجامعة لرفع مستوى المختبرات أو تقديم منح دراسية لطلاب الدراسات العليا، أو تقديم أموال مبدئية لمشاريع جديدة واعدة، أصبح دعم الصناعة لبحوث

[1]Markus Perkmann, op.cit, p263.
[2]Samuel Ankarah, Omar AL-Tabbaa, op.cit. p6

الجامعة الان أكثر استهدافا، وغالبا ما يرتبط بمشاريع بحثية محددة تحقق أرباحا عن طريق تزويد الصناعة بالمعرفة والتقنيات الجديدة.

ثانيا: البحوث التعاونية (Cooperative Research)

وهي أكثر تفاعلية من الدعم البحثي، وتشمل بحث العقود والاستشارات من قبل أعضاء الكليات، ترتيبات المجموعة المعينة خصيصا لمعالجة مشاكل الصناعة.

تعد الأبحاث التعاقدية والاستشارات من أكثر البحوث التعاونية استخداما، وعادة ما تشمل أحد الأكاديميين الدين بعملون مع شركة واحدة في مشروع بحثي مستهدف.

الترتيبات الجامعية المعينة خصيصا لمعالجة مشاكل الصناعة تتضمن أكثر من عضو أكاديمي واحد وأكثر من شركة (أو مؤسسة) واحدة، هنا تعمل الشركة مع الأكاديميين والموظفين في مراكز البحوث بالجامعة من خلال المجالس الاستشارية الصناعية والندوات البحثية التي يعراها المركز.[1]

ثالثا: نقل المعرفة (Knowledge Transfer)

ويشمل مجموعة أوسع بكثير من الانشطة التفاعلية، التي تشمل التفاعلات الشخصية الرسمية وغير الرسمية المستمرة، التعليم التعاوني، المشاركة في تطوير المناهج الدراسية، تبادل الأفراد.

تأخذ التفاعلات الرسمية وغير الرسمية لنقل المعرفة أشكالا متعددة، فنجد دورات تدريبية للطلاب وإشراكهم في المشاريع الصناعية، الاشراف المشترك على رسائل الدكتوراه والماجستير، توظيف طلاب الدراسات العليا، أما التفاعلات غير الرسمية الشخصية المستمرة نجد: استشارات فردية (مدفوعة الأجر أو مجانية)، تبادل الزملاء والمؤتمرات والمنشورات، الاتصال الشخصي مع الأكاديميين أو موظفي المؤسسات.

ويحدث نقل المعرفة أيضا من خلال برامج التعليم التعاوني المصممة لتشجيع تبادل المعلومات وخبرات التدريب أثناء العمل للطلاب، تساعد برامج التعليم التعاوني على تعليم الطلاب على أحدث التقنيات لضمان تلبية الخريجين لاحتياجات قطاع الأعمال.

رابعا: نقل التكنولوجيا (Technology Transfer)

ويتمثل في التطبيق العملي للعرفة في مجال معين، والنقل الرسمي للاكتشافات الناتجة عن الجامعة والبحث الخاص من المختبر ودمجها في المؤسسات (لغرض التسويق في شكل منتجات و/ أو خدمات جديدة)، والتركيز هنا ينصب على معالجة قضايا المؤسسات (الشركات) العاجلة والأكثر تحديدا،[2]وهدا انطلاقا مما يسمى بمكاتب نقل التكنولوجيا والتي تعمل على تسهل نقل التقنيات التي طورتها الجامعة إلى

[1]Michael D. Santoro, Alokk, Chakrabarti, Firm Size and Technology Cenrtality in MASSACHUSETTS institute of technology, USA, p45.
[2]Michael D. Santoro, Alokk, Chakrabarti, Op.cit, p6.

السوق من حماية الفكرية من براءات الاختراع وحقوق النشر ومن ثم ترخيص الملكية الفكرية المحمة للشركات خارج الجامعة، ويقوم بتقييم التكنولوجيا وإيجاد شركة لتطوير وبيع المنتج والتفاوض على اتفاقية الترخيص، ويتم تقاسم الإيرادات المتلقاة من هدا الترخيص بين المخترع (كدخل شخصي) والجامعة كدعم بحثي.[1]

من خلال التصنيفات السابقة لأشكال الشراكة بين الجامعة والمؤسسات، نلاحظ إن هناك العديد من الطرق والوسائل التي قد يلجأ لها الطرفين من الاستفادة من مهارات وخبرات الطرف الأخر، فأهم النقاط التي تشترك فيها هده التصنيفات وأغلبها تكرارا هي: البحوث التعاونية، أبحاث العقود والاستشارات، تسويق حقوق الملكية الفكرية وتراخيص براءات الاختراع، المقاولاتية (ريادة الأعمال) الأكاديمية، تدريب الطلاب وموظفين المؤسسات (انتقالهم من وإلى الجامعة). الأمر الذي يؤدي إلى تزويد الشركات بمجموعة من الإمكانيات من نقل المعارف والتكنولوجيات الجديدة ويحقق هذا جملة من المنافع للجامعة ولقطاع الأعمال.

IV. عوامل نجاح أو فشل علاقات الشراكة جامعة مؤسسة.

هناك العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى نجاح أو فشل هذه العلاقة، فإدا تمت إدارتها بشكل صحيح سيكون لها تأثير إيجابي على النجاح لتبادل المعارف والتكنولوجيات، أما إذا أهملت هده العوامل أو أسيء إدارتها سيكون لها تأتي سلبي على النجاح في هذه العلاقة تم تلخيصها في جدول ضمن الفئات السبع التالية:

الجدول رقم(03):عوامل نجاح أو فشل علاقات الشراكة جامعة مؤسسة

الفئات الرئيسية	العوامل
القدرات والموارد	– الموارد الكافية (التمويل، موارد بشرية والمرافق). – الهياكل التحفيزية للباحثين والجامعيين. – توظيف وتدريب موظفي نقل التكنولوجيا. – القيود المفروضة على قدرات المؤسسات.
القضايا القانونية والآليات التعاقدية والسياسات المؤسسة	– سياسات الجامعة (غير المرنة) بما في دلك حقوق الملكية الفكرية (IPR)، وبراءات الاختراع والتراخيص والآليات التعاقدية. – معالجة المعاملات السرية ومعلومات الملكية. – المسؤولية الأخلاقية مقابل القيود القانونية (البحث عن الأشخاص)

[1]http://byustartuphub.wordpress.com/rollins-centre/tto/

قضايا الإدارية والتنظيم	– القيادة/ التزام الإدارة العليا والدعم. – بطولات التعاون. – العمل الجماعي والمرونة في التكيف. – التواصل. – الثقة المتبادلة والالتزام (العلاقات الشخصية). – استقرار الشركات. – إدارة المشروع. – منظمة الثقافة (الاختلافات الثقافية بين الأوساط الأكاديمية وعالم الأعمال). – الهيكل التنظيمي (الهيكل الإداري للجامعة والهيكل الثابت). – الحجم الشركة (حجم المنظمة). – القدرة الاستيعابية. – الكفاءة ودور كل من الجامعة والشركات. – حركة رأس المال البشري (تبادل الأفراد).
القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا	– طبيعة التكنولوجيا /المعرفة المطلوب نقلها (عامة متخصصة ضمنية أو صريحة، الدقة الأكاديمية، الدقة الأكاديمية (الصرامة)أو الأهمية الصناعية).
القضايا السياسية	– السياسة/ التشريعات/ اللوائح التوجيه/ دعم/ تشجيع التعاون جامعة – مؤسسة(الدعم مثل الإعفاءات الضريبية، وشبكات المعلومات والمساعدة الاستشارية المباشرة للصناعة)
القضايا الاجتماعية	– تحسين السمعة/ المكانة.
قضايا أخرى	– انخفاض مستوى الوعي بقدرات البحث الجامعي. – استخدام الوسيط (الطرف الثالث). – خطر البحث. – الاختلافات/ أوجه التشابه بين القطاعات. – القرب الجغرافي.

Source:Samuel Ankrah،Omar AL-Tabbaa، Universities-industry collaboration: A systematic Review، Forthcoming: Scandinavian Journal of Management، UK،2015

فحسب "سيجل" **(Siegel 2003)** من بين العوامل الحاسمة التي تسهل أو تمنع نجاح مثل هذه العلاقات بين الجامعة والمؤسسات كانت هي عامل الإدارة والتنظيم والمتمثلة في التزام الإدارة العليا والدعم الذي تقدمه، العمل الجماعي والمرونة في التكيف والتواصل والعلاقات المتبادلة والالتزام بين الأشخاص وطبيعة الهيكل التنظيمي وحجم المنظمة بالإضافة إلى كفاءة ودور كل من الجامعة والمؤسسات أو

الشركات وتبادل الأفراد بين الطرفين، حيث ظهر أن هذه العوامل المتعلقة بالإدارة والتنظيم كان لها تأثير أكثر من الفئات الأخرى.[1]

إن علاقة الجامعة بمؤسسات المجتمع الأخرى لابد إن تنتقل إلى مرحلة شراكة يتقاسم فيها كل طرف الأدوار والمصالح والإمكانات لتحقيق أهدافهم المشتركة، وتوثيق الروابط والتنسيق والتعاون وتبادل الخبرات والأفكار والمعارف، والذي قد يصل إلى اندماج أنشطة ما أو تكاملها مما يحقق فوائد للطرفين، كاستفادة المؤسسات من خلال إجراء البحوث والمشاريع المشتركة، وانتقال الموظفين إلى الجامعات لزيادة فرص تعلمهم في مجال تخصصهم وانتقال الطلاب إلى المؤسسات للتطبيق العملي لمعارفهم، وخلق فرص عمل للخريجين، بالإضافة إلى تسويق الجامعة لأبحاثها (براءات اختراع، ملكية فكرية...) للاستفادة من العائدات المالية لدعم أنشطتها التعليمية، كما تسمح هذه العلاقة بوصول المؤسسات للمعرفة والتكنولوجيات الجديدة وتقليل الاعتماد على مصادر أجنبية، والحد من المخاطر، مع الأخذ في الحسبان العوامل التي قد تؤدي إلى عرقلة هذا التحول، والاستفادة قدر الإمكان من نقاط القوة بالنسبة لكل طرف والتسيير الجيد لمختلف القدرات والموارد واستغلالها في إنجاح وبناء هذه العلاقة.

المبحث الثالث: الممارسات الجيدة في مجال الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

اهتمت العديد من الدول المتقدمة وحتى النامية بإنشاء وتطوير علاقات الشراكة بين جامعاتها وحقل العمل، حيث تم الاعتماد في اختيارنا للتجارب في مجال هذه الشراكة على الدول التي لها سبق في الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال بهدف نقل التجارب الناجحة والمتنوعة. وفيما يلي سنعرض بعض التجارب في هذه الشراكة وكيفية التواصل أو التفاعل بين الطرفين.

I. التجربة الأمريكية.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول الناجحة وذات السبق في الاهتمام بالتعاون والشراكة بين الجامعات والمؤسسات الأخرى لرغبتها في تحقيق التفوق والامتياز واحتلال الصدارة في سباق التنافس العالمي، وقد بدلت الحكومة الأمريكية الكثير من الجهود لتحسين جودة خريجيها، وخاصة في المجالات التكنولوجية، ودلك بالاهتمام بالتعليم التطبيقي وربطه بالمؤسسات الصناعية وقطاع الأعمال، بدأ هدا منذ

[1] Samuel Ankrah،Omar AL-Tabbaa، Universities-industry collaboration: A systematic Review، Forthcoming: Scandinavian Journal of Management، UK،2015

1934. ومن بين الجامعات التي احتلت المراتب الأولى وتفوقت في تحقيق أفضل تعاون وشراكة مع المؤسسات في هده السنوات الأخيرة نذكر: [1]

أولا: جامعة يوتا (Utah Univesity).

- احتلت جامعة يوتا المرتبة الأولى من حيث نقل التكنولوجيا وتسويق أبحاثها الجامعية.
- جذبت 417.2 مليون دولار في الإنفاق البحثي في عام 2015، مما جعلها من بين أفضل المؤسسات التعليمية في الو.م.أ.
- من عام 2012 إلى عام 2015 حققت 211.8 مليون دولار من إيرادات التراخيص.
- سجلت خلال نفس الفترة 69 شركة ناشئة، وهو إنجاز رائع لان الجامعة تقع في سولت لايك سيتي (Salt lake city) وهي منطقة حضرية صغيرة.
- تمتلك جامعة يوتا العديد من المصادر المختلفة للبحث والتسويق، لكن كان تركيزها على الطب الحيوي هو الأساس الرئيسي، نجد مركز الابتكار الطبي يوجد فيه طلاب وأطباء مبدعين، ويعمل المركز كنقطة محورية للمعلومات وجمع الأكاديميين والطلاب والشركات في العلوم الصحية.
- مصدر آخر هو برنامج رواد الأعمال في كلية ريادة الأعمال، الذي يجمع بين الأكاديميين المبتكرون الذين يكرسون جهودهم لتشجيع وإثراء الخبرات في مجال الترجمة لكل من رواد الأعمال في الكلية والطلاب.
- يوجد بالجامعة أيضا معهد (LassondEntrepreneur) الذي يعد بمثابة منصة إطلاق لبرامج رواد الأعمال الطلابية بدءا من مسابقات خطط الأعمال، ودورات الابتكار والتدريب الداخلي وفرص التسويق التجاري، ولديها أيضا مركز الابتكار الهندسي.
- يتم تطوير عدد كبير من الاختراعات في الجامعة دون التفكير فيما إذا كان سيكون هناك عملاء على استعداد لشراء ما اكتشفوه، فأسست المؤسسة الوطنية للعلوم (NSF) برنامجها لفيلق الابتكار–I™) (corps لمساعدة الأكاديميين على مراعاة وجهات نظر التسويق الأوسع نطاقا في أبحاثهم والتحقق من إن التكنولوجيا تحل مشكلة حقيقية وان العملاء المحتملين سيشترون المنتج.[2]

[1] ماهر أحمد حسن محمد, مرجع سبق ذكره, ص257.

[2] Technology & Venture Commercialization Synergy,2016 Annual Report, the University of Utah, available at: http://www.tvcutah.edu/downloads/2016annualreport_Tvc.Pdf.

ثانيا: جامعة بريغهام يونغ (Brigham Young University).

– برزت في قدرتها على انتاج الشركات الناشئة وكفاءتها في الإنفاق على البحوث، حيث لم يكن لديها سوى 32.2 مليون دولار من نفقات البحث في عام 2015.

– تمتلك جامعة (BYU) ثقافة ريادية عالية وبعض أقوى الحوافز المتاحة للأكاديميين.

– تم إنشاء مكتب نقل التكنولوجيا لمساعدة الأكاديميين والموظفين على حماية وتسويق التكنولوجيات التي تم اختراعها في الجامعة، كما يوفر(حماية الملكية الفكرية (من خلال براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر ومن ثم ترخيص الملكية الفكرية المحمية لشركات خارج الجامعة)، اتفاقات الترخيص والعقود، وريادية الأعمال).

– يتم تقاسم الإيرادات التي تم الحصول عليها عن طريق الترخيص، بنسبة 45% للمخترع (الداخل) كدخل شخصي، والجامعة بنسبة 55% لدعم البحوث. وهذا حافز قوي ومحفز للباحثين الأكاديميين.[1]

– تركز ثقافة ريادة الأعمال في جامعة بريغهام يونغ على الجهود الطلابية كذلك، بتوفير مرشدين يرشدون الطلاب أثناء تنقلهم للوضع الجديد لإنشاء مشاريعهم.

– إنشاء دورات تدريبية وسلسلة من المحاضرات والمسابقات والمؤتمرات وورش العمل وغيرها من الأنشطة التي تغذي وحافظ على روح المبادرة لدى الطالب، وتوفير مهارات القيادة والابتكار بمشاركة رواد أعمال ذوي خبرة وناجحين.[2]

ثالثا: جامعة ستانفورد (University Stanford).

– ساعدت كلية إدارة الأعمال بالجامعة في تأسيس ثقافة ريادة الأعمال (المقاولاتية) في جميع أنحائها، مما جعل لها قدرات هائلة في مجال التسويق.

– لعبت جامعة ستانفورد دور كبير في تشكيل وادي السيليكون وتوسيعه والذي أدى إلى ابتكارات واسعة.

– تم تأسيس مكتب ترخيص التكنولوجيا (OTL) في الجامعة سنة 1970،[3] جزء من هذا المكتب هو مكتب عقود الشركات (ICO) متخصص في الاتفاقيات مع الشركات ، في سنة 2013 وضع هذا المكتب لمساته الأخيرة على 170 اتفاقية بحثية جديدة برعاية الشركات. فاستحوذت كلية الطب على أكثر من 52% من الاتفاقيات البحثية المدعومة، كلية الهندسة 32 %، كلية علوم الأرض 10%، وبقية الاتفاقيات مخصصة لمشاريع في كلية العلوم الإنسانية وكلية الدراسات العليا للتربية وكلية الدراسات العليا للأعمال والمختبرات المستقلة.

[1] http://byustartuphub.wordpress.com/rollins-centre/tto/
[2] http://byustartuphub.wordpress.com/rollins-centre/
[3] Change , Stanford University Office of Tchnology Licensing Annual Report 2014/15.

– الاتفاقيات الرئيسية للجامعة كانت مع: جنيرال موتورز، غوغل، نوكيا، نوفو نورديسك، الصيدليات، فيليبس، سامسونغ، شركة أبحاث أشباه المواصلات، فولزفاغن الأمريكية...إلخ.

– فلسفتها إن يكون لديها العديد من اتفاقيات الأبحاث الرئيسية مع الشركات التي ترغب في العمل مع الكلية، وتشجيع الشركات على إبرام هذه الاتفاقيات بشروط تم التفاوض عليها مسبقا لأنها تقلل من وقت التعاقد لكلا الطرفين.

– منتدى ستانفورد للتعلم الرقمي (قسم علوم الحاسوب) تم تصميم هذا البرنامج لجمع الشركات مع الأكاديميين والطلاب والموظفين في جميع أنحاء الجامعة الذين يشاركون في مبادرات التعلم عبر الإنترنت.[1]

معهد ماساتشوستس MIT:

منذ تأسيسه ، عزز معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا نهجا لحل المشكلات يشجع الباحثين على العمل معا عبر الإدارات والحقول والحدود المؤسسية. وقد شمل التعاون الناتج الآلاف من الشراكات المثمرة مع الصناعة وغيرها من المؤسسات البحثية الرائدة.

- حاليا أكثر من 700 شركة تعمل مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب في مشاريع ذات الاهتمام المشترك. ومن بين الشركات الراعية للشركات، قادة عالميون مثل BAE و BP و Boeing و Pont Du و eni و Ford Motor و Google و Intel و Martin Lockheed و Novartis و Computer Quanta و Raytheon و Samsung و Sanofi و Shell و Siemens و TOTAL وغيرها.
- تتمتع MIT بنشاط حيوي لبراءات الاختراع / الترخيص ، مع 794 كشفًا جديدًا عن الاختراع في السنة المالية 17 ، و47 مليون دولار من إجمالي إيرادات الترخيص.[2]

مجال المقاولاتية

- بداية من تأسيس Arthur D. Little، Inc. في كامبريدج في عام 1886 ، لعب خريجي معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وأعضاء هيئة التدريس والطلاب أدوارًا رئيسية في إطلاق الآلاف من الشركات في جميع أنحاء العالم ، بدءًا من العمليات الصغيرة والمتخصصة في التكنولوجيا الفائقة إلى الشركات العملاقة مثل Akamai و Genentech و Gillette و Packard-Hewlett و Raytheon و Teradyne

[1] Risky Business , , Stanford University Office of Tchnology Licensing Annual Report 2013/14, p15,17, Available at: http://otl.stanford.edu/decument/olter14.pdf

[2] http://tlo.mit.edu/about/accomplishments. vu le: 03 Avril 2019.

- من بين مراكز المعهد نجد مركز Legatum للتنمية والمقاولاتية: حيث تأسس على الاعتقاد بأن التقدم الاقتصادي والحكم الرشيد في البلدان المنخفضة الدخل ينبعان من المقاولاتية والابتكارات التي تمكن المواطنين العاديين. يدير المركز البرامج ويعقد الأحداث التي تعزز وتشكل الخطاب حول التنمية من القاعدة إلى القمة. يدير المركز برنامج زمالة تنافسي للغاية لطلاب الدراسات العليا في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الذين يعتزمون إطلاق مشاريع في البلدان المنخفضة الدخل. بالإضافة إلى ذلك ، يعقد المركز مؤتمراً سنوياً ، ويستضيف محاضرات ، ويدعم فرق من رجال ونساء مغامرات في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ممن لديهم شغف لبدء أعمال تجارية قابلة للاستمرار في العالم النامي.تميل MIT إلى جذب الباحثين مع استعداد معين نحو المقاولاتية. علاوة على ذلك ، فإنه يحتوي على حوافز قوية لتذكير الباحثين بالأجر المالي المحتمل.
- كما أطلق خريجو معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا والابتكار في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ، 30،200 شركة نشطة ، يعمل فيها حوالي 4.6 مليون شخص ، ويدرون ما يقرب من 1.9 تريليون دولار من العائدات السنوية.[1]

II. التجربة اليابانية.

في اليابان انتهجت الجامعات سياسة الربط أو التعاون بينها وبين مراكز البحث وقطاع الصناعة بهدف تحقيق التمويل الذاتي للجامعات من ناحية وتحقيق التقدم التقني والتكنولوجي للنهوض بقطاع الصناعة من ناحية أخرى [2]

في التسعينات من القرن العشرين أصدرت الحكومة اليابانية عدة تشريعات وقوانين لدعم الشراكة بين الجامعات اليابانية والقطاع الخاص منها قانون دعم نقل التقنية من الجامعات 1998 ما خول الجامعات الحصول على رسوم مقابل تسويق براءات الاختراع

في عام 2009اصدار قانون بشان تدابير تنشيط الشراكة بين الجامعات وقطاع الصناعة وتعددت أشكال الشراكة في اليابان فيما يلي:

✓ برامج الورش التدريبية 1997 حيث يدرس الطالب ثلاث سنوات في الجامعة خمس سنوات ثلاث سنوات يتلقى فيها العلوم النظرية ثم ينتقل إلى المصنع لمدة سنتين للتدريب العملي

مجالات التعاون في البحوث المشتركة 1983 التعاون في تنفيذ المشروعات البحثية ذات الاهتمام المشترك منها ثلاث أنواع:

[1] http://tlo.mit.edu/about/statistics. Vu le: 03 Avril2019.

[2] ماهر أحمد حسن محمدمرجع سبق ذكره ص ص ص260-261-262

- المشروعات المشتركة بتقديم القطاع الخاص الدعم المالي لإجراء المشروعات البحثية المشتركة.
- بحوث حسب الطلب مؤسسات القطاع الصناعي التي تتحمل التكاليف من أجل حل مشكلات تخصها.
- العقود البحثية بإجراء عقود مع الجامعات لإجراء البحوث لكن القطاعات الصناعية هي التي تتحمل التكاليف.

✓ المنح والهيبات(الكراسي البحثية) وتقوم الحكومات اليابانية بتطبيق نظام الإعفاء الضريبي بشكل كلي أو جزئي عليها كنوع من الدعم الحكومي للشراكة.

✓ مراكز البحوث التعاونية تقع داخل الجامعات لتعزيز التبادل العلمي ة الأنشطة البحثية مع المؤسسات الصناعية.

✓ التراخيص وذلك بالسماح للقطاعات الصناعية باستخدام براءات الاختراع أو البرمجيات والمعامل والمواد التي تمتلكها الجامعات مقابل دفع قيمة هذه التراخيص.

✓ حاضنات الأعمال بإنشاء الجامعات لحاضنات علمية ومناطق تقنية لاحتضان أعمال الشركات الصغيرة ورعايتها[1]

III. التجربة المغربية والسعودية.

سيتم التطرق إلى التجربة المغربية تليها التجربة السعودية:

أولا: التجربة المغربية.

تجربة المغرب ممثلة بنموذج جامعة فاس، وتضم هذه الجامعة 12 مؤسسة و1200 أستاذ باحث و700 إداري وأكثر من 50 ألف طالب، حيث تقوم بالانفتاح على فاعلين دوليين في مجال البحث العلمي والجامعي، خصوصا بآسيا وأمريكا.

- حققت دعم المؤسسة الألمانية "ألكسندر فون هومبولدت" في النهوض بالبحث العلمي وتوطيد علاقات التبادل العلمي وتقديم منح الإقامة لأساتذة الجامعة ومنح دعم البحوث التي تمنح وفق أسس أكاديمية والانخراط في برامجها التي تتميز بالمرونة.
- كما تسعى الجامعة إلى ربط شراكات مميزة مع منظمات دولية تعمل في مجال تمويل البحث الجامعي، حيث إن هذه الشراكات التي يمكن إن تتوسع على المديين المتوسط والبعيد، تساهم في تحسين جودة البحث بالجامعة واكتساب طرق ومسالك جديدة للمعرفة.[2]

[1] محمد زين العابدين عبد الفتاح تحديات لتعليم العالي في مصر: الجامعات المنتجة كحل للازمة، ص.17

[2] راوية حسن إبراهيم أبو الخير, ص42

ثانيا: التجربة السعودية.

والممثلة بنموذج جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وهي جامعة تختص بالمجال الهندسي والتقني وجودة التدريس والتدريب والبحث العلمي، والشراكة مع المؤسسات الصناعية ولإنتاج ية...، ومن فوائد هذه الشراكات:

- ✓ الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث التطبيقية.
- ✓ الاستفادة من الباحثين وتبادل خبراتهم.
- ✓ الاستفادة من قواعد المعلومات لتوفير الإحصاءات والمعلومات عن التقنية المستخدمة بالإنتاج.
- ✓ الاستفادة من الاستشارات الفنية لتطوير وتحسين المنتجات وطرق إنتاجها.
- ✓ مشاركة الباحثين في الدورات التدريبية التي ينظمها القطاع الإنتاجي بغرض تدريب العاملين.
- ✓ مشاركة الباحثين في إعداد الدراسات الأولية ودراسة الجدوى لتوسيع النشاطات الاستثمارية.[1]

[1] نفس المرجع السابق, ص ص43-42.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما سبق عرضه نصل بالقول إن الجامعة تصبح مقاولة عند قيامها بوظائفها الأساسية هذه الوظائف تتمثل في التعليم، البحث العلمي، وتلبية حاجات المجتمع، والتي نجدها متكاملة ومترابطة فيما بينها حيث تخدم كل وظيفة منها الوظائف الأخرى ،فأما بالنسبة للتدريس فنجده السبيل لنشر العلم والمعرفة وإعداد وتنمية الموارد البشرية اللازمة والتي من شأنها أن تسهم في النهوض بالمجتمع، تطويره وتنميته، وأما عن البحث العلمي فيعتبر وسيلة إنتاج المعرفة وتطويرها كما أنها تعتبر وسيلة لتشخيص مشاكل المجتمع بأشكالها في مختلف المجالات ثم إيجاد الحلول لها وأما عن الوظيفة الثالثة فتكون عن طريق التفاعل مع المجتمع بمختلف مستوياته وشرائحه، فتلبي حاجاته سواء الفكرية أم المعرفية أم الاجتماعية أم التقنية أو الاقتصادية منها. وتجدر الإشارة إن نجاح الجامعة كونها مقاولة لا يتم إلا من خلال تحقيق التفاعل والتكامل بين الوظائف الثالثة، فكلما زاد التفاعل والتنسيق، عظمت الاستفادة، لأن كل وظيفة من الوظائف الثلاثة تمثل أساسا للوظائف الأخرى. وإن التوسع في أدوار الجامعة يستوجب زيادة مسؤوليتها المجتمعية وتفعيل أليات الشراكة مع مؤسسات المجتمع ومختلف القوى الفاعلة في المحيط الخارجي، خارج أسوارها.

ويمكن اعتبار الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الأخرى (كشكل خاص من العلاقات بين المنظمات) علاقة تعمل على انتتاج ونقل التكنولوجيا ومعارف جديدة لم يمتلكها أي من الشركاء سابقا، وهذا من خلال العديد من الآليات، فقد يتم بإجراء البحوث التعاونية المشتركة والتي يعمل فيها الأكاديميين والمؤسسات على مشاريع محددة وإنتاج مخرجات مشتركة، وإبرام بحوث تعاقدية واستشارات تسمح بتدفق المعرفة إلى المؤسسات وتدفق المال بالعكس، بالإضافة إلى نشر البحوث الذي يظهر ربما من أفضل الطرق لنقل المعرفة لتوظيف (من خلال تدوين البحث ونشره) فيصبح متاحا للجميع، إلا انه نظرا لطبيعة المنشورات يمكن نقل المعرفة الواضحة فقط فيكون هذا غير كافيا، لذلك نجد تبادل الموظفين وتوظيف الطلاب في الشركات مصدر مهم لنقل المعرفة لتوظيفها لفترة طويلة، ويسهم في تزويد كل طرف برؤى جديدة حول إجراءات الطرف الآخر، كما قد تتدخل المؤسسات في التأثير على المناهج التعليمية الأمر الذي يسمح لبقاء الجامعات على اتصال بالاقتصاد وسوق العمل، ولا ننسى الحاضنات التي تعد من أهم الآليات المستخدمة لدعم البحث العلمي التطبيقي وتنمية المنشآت الاقتصادية الصغيرة وتبني أفكار ومشروعات الباحثين المتميزين وتحويلها من مجرد نموذج مخبري إلى مشروعات ناجحة ومنتجات جديدة،

إضافة إلى التفاعلات الرسمية وغير الرسمية في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تسمح بالتواصل مباشرة مع أصحاب المشاريع والمتخصصين الدوليين.

فعلى الرغم من إن دوافع كل من الجامعة والمؤسسات مهمة طوال هذه العلاقة إلى انها تحتاج أيضا إلى إدراك وفهم العوامل التي يمكن إن تسهل أو تمنع الاستمرار في العلاقة، وهذا حتى يتمكن للطرفين من اتخاذ إجراءات استباقية لوضع سياسات وإجراءات إدارية بشكل جيد ومتطور.

أظهرت التجارب التي تم تناولها في الدراسة أوجه مختلفة للعلاقة بين الجامعة والمؤسسات في نقل المعرفة والتكنولوجيات، فنأخذ على سبيل المثال الجامعات الأمريكية والتي كانت سباقة في هذا المجال، حيث كانت تعمل على إنشاء رأس مال بشري وهم المدربين تدريبا عاليا بما يناسب قطاع الأعمال، وتحويل البحوث إلى التطبيق العملي، كما تقيس نجاحها من خلال المخرجات (براءات الاختراع، والتراخيص المنفذة وإيراداتها، والشركات الناشئة) بالنسبة للمدخلات (نفقات البحوث)، والذي يصور انتاج الجامعة الجيدة التي تقوم بمهمتها، ولا ننسى تقديم الدعم للباحثين لزيادة مشاركاتهم وتشجيعهم وتوفير بيئة داعمة ورعاية الطلاب لبدء مشاريعهم.

فعندما تصبح الجامعة منخرطة بشكل كبير في توظيف المعرفة وتأسيس شركات جديدة فإنها حتما ستحصل على الهوية الريادية.

الفصل الثاني

إمكانية الشراكة جامعة /مؤسسة

–حالة جامعة ومؤسسات ولاية قالمة–

المبحث الأول: التعليم العالي ومنظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتلبية حاجات المجتمع في الجزائـــــــــر

المبحث الثاني: مشروع "المؤسسة " لتحديد مسار الجامعة الجزائرية

المبحث الثالث: واقع الشراكة في جامعة قالمة

المبحث الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد

تزايدت وتعقدت علاقات مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة بمجتمعاتها المحلية، وما كان لهذه العلاقات إن تنشأ وتستمر لولا ما توفره لها من مقومات، منها نمط التنمية المتبع في هذه الدول وما وفرته مجتمعاتها من سياق ثقافي أتاح لمؤسسات التعليم العالي مناخا يحوي مجموعة من القيم الداعمة للاعتماد على الذات، واستخدام العقل وطلب المعرفة واستخدامها، وتوفير المرونة الإدارية التي جنبت مؤسسات التعليم العالي الجمود الفكري والانعزال، ولكل من الدول المتقدمة تجربتها الخاصة في ربط مؤسسات التعليم العالي بمجتمعها المحلي.

و في هذا المسار فقد أصبح قطاع التعليم العالي في الجزائر، يستند إلى أهداف واضحة تصبوا إلى بلوغ الأفضل، وتحقيق طموحات المجتمع في التقدم والتنمية والذي يظهر من خلال سياساتها الوطنية لإصلاح البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للاستجابة لمتطلباته المفيدة في تطوير طاقاتها الابتكارية وتكريس البحث العلمي كأولوية وطنية وكعامل أساسي في التطوير الاجتماعي
و الاقتصادي والثقافي للوطن بالعمل على إيجاد المنظومة الكفيلة بتنشيط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وفتحه على المجتمع وتفعيله لتحقيق التعاون بين الأطراف الفاعلة والاستفادة من المزايا المتبادلة،

ونشهد اليوم بروز مشهد جامعي جديد ومبادرات مبدعة من شانها تقوية الروابط بين البحث والتعليم وبين المؤسسات الجامعية ومحيطها، وبين نشاطات التكوين والتطبيقات المهنية، وبين التنشيط العلمي ورفع المستوى الثقافي للمجتمع وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل بالإضافة إلى اقتراح نموذج لجامعة قالمة، وكل هذا في النقاط التالية:

- **المبحث الأول: التعليم العالي ومنظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتلبية حاجات المجتمع في الجزائـــــــــر**
- **المبحث الثاني: مشروع "المؤسسة " لتحديد مسار الجامعة الجزائرية**
- **المبحث الثالث: واقع الشراكة في جامعة قالمة**
- **المبحث الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية**

I – الجامعة والتعليم العالي من أجل المجتمع في الجزائر

إن تطور الأمم مرتبط بمستواه العلمي والتقني والثقافي ولهذا فان مستوى منظومة التعليم العالي والبحث وقدرته على تكوين أجيال المستقبل يمثل رهانا استراتيجيا هاما ومصدرا للنمو الاقتصادي مما ألزم الجزائر على إن تبذل جهدا معتبرا للاستجابة للمتطلبات الجديدة، وتقوم ببناء منظومة لتعليم عالي وبحث علمي وتطويرها وجعلها واسعة لتغطية كامل التراب [1].

ويحتاج مجتمعنا اليوم كباقي المجتمعات الأخرى إلى مؤسسات ذات مصداقية تكون لها قدر على إنتاج المعرفة وتطويرها وتوظيفها في حل المشكلات التي تواجه المجتمع ويعتبر التعليم العالي في الجزائر حديث النشأة، استمد معظم برامجه ومخططاته من فلسفة ومناهج البلدان المتقدمة[2]

أولا– مفهوم الجامعة والتعليم العالي وعلاقتهما بالبحث العلمي وبالمجتمع

1– مفهوم الجامعة والتعليم العالي

يقصد بالتعليم العالي في الجزائر كل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي وذلك من أجل تنمية البحث العلمي والتكنولوجي واكتساب العلم وتطويره ونشره ونقل المعارف وتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية للأمة الجزائرية عن طريق تكوين إطارات في كل الميادين[3].

وعلى المستوى المؤسساتي تم تكليف " مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني..... تتمتع بشخصية اعتبارية وذات استقلالية مالية[4]" بمختلف مهام التعليم العالي والبحث العلمي إذا يمكن لهذه

---

[1] رشيد حراوبية، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50سنة في خدمة التنمية، ص14 http://www.mesrs.dz/documents/12221/189730/50-ar.pdf

[2] حبيب الله بن محمد التركستاني، دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي، مجلس النشر العلمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع3، مج37، جامعة الكويت، 1999، ص58

[3] المادة3,2 من القانون رقم 99–05 مؤرخ في 4 أفريل سنة 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم. https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[4] المادة2، المرسوم التنفيذي رقم 03 – 279 مؤرخ في 23 غشت سنة2003 يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

المؤسسة إن تأخذ شكل جامعة" مكونة أساسا من كليات" أو مركز جامعي أو مدرسة أو معهد "خارج الجامعة"[1]

وتعرف الجامعة بأنها مؤسسة للتعليم العالي تتكون من عدة كليات، تنظم دراسات في مختلف المجالات، وتخول حق منح درجات جامعية في هذه الدراسة ويتم فيها شكل من البحث[2].

و يضمن التعليم العالي في مجال التكوين العالي والذي تتكفل به الجامعة ثلاث دراسات منتظمة في شكل ثلاث أطوار:

الطور الأول يمكن الطالب من اكتساب المعارف وتعميقها وتنويعها في اختصاصات تفتح منافذ في قطاعات نشاط مختلفة ويتوج بشهادة الليسانس.

الطور الثاني يشمل تكوينا أكاديميا وتكوينا تمهينيا يتوج الثاني بشهادة الماستر.

الطور الثالث يعد تكوينا للبحث وعن طريق البحث، مع العمل بصفة مستمرة على إدماج آخر الابتكارات العلمية والتكنولوجية ويتوج بشهادة الدكتوراه.[3]

2- ماهية البحث العلمي الجامعي

هو عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى باحث من أجل تقصي الحقائق بشان مسألة أو مشكلة معينة تسمى مشكلة البحث باتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث بهدف الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو لنتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث[4]

تعتبر الجامعات البيئة العلمية المناسبة والصالحة لإعداد البحوث، فهي امتداد لمراحل علمية سابقة تخرج منها الباحثون الأذكياء والموهوبون والتي تؤهلهم مكانتهم العلمية وفطانتهم للالتحاق بالدراسات التخصصية في الجامعات ومن ثم إعداد البحوث العلمية، وعلى اعتبار إن خريجي الجامعات هم الصفوة

---

[1] الجريدة الرسمية, المادة32، 31 منالقانون99-05 مؤرخ في 18ذي الحجة عام 1419 الموافق4أبريل سنة1999 يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم بالقانون 08-06 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23فبراير سنة2008، عدد 10، ص33-37

[2] اية عبد الله احمد النوبهي، مرجع سبق ذكره،ص18

[3] المادة2 من القانون رقم 08-06 مؤرخ في 23 فبراير سنة2008 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[4] أية عبد الله احمد النوبهي، مرجع سبق ذكرهص19

المختارة من رجال العلم الذين تقع على كواهلهم مسؤولية النهوض والارتقاء بالمستوى الفكري، ومن تم تجديد العلوم والمعارف والاكتشافات الجديدة.[1]

3–علاقة البحث العلمي الجامعي بالمجتمع:

يعتبر البحث العلمي في أي مجتمع من الأسباب الأساسية والهامة للتقدم العلمي والتنمية، لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها المختلفة الاقتصادية الصناعية والزراعية، ويعمل على إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها وعليه فقد كان البحث العلمي لصيقا بالجامعة لسببين:

1–لان الجامعة تتوفر على موارد فكرية وبشرية قادرة على القيام بنشاطات الأبحاث المرتبطة بحاجات التنمية للدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة

2–تعد الجامعة المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة انضباطية، والتي يمكن إن تقدم الخدمات الاستشاري التي تحتاجها قطاعات المجتمع المختلفة ساء حكومية أم من القطاع الخاص،[2]

وعليه تكمن العلاقة بين الجامعة والبحث العلمي والمجتمع في كون الجامعات معقلا للعمل والبحث العلمي فهي التي تربط العلم بالمجتمع وتنسق الجهود العلمية بهدف تقدم المعرفة الإنسانية من جهة ولجعل العلم في تنمية المجتمع ونهضته من جهة أخرى، فتقوم بدور هام في تنمية المعرفة وتطويرها من خلال ما تقدم من بحوث تتناول مشكلات المجتمع المختلفة، وما تتوصل إليه هذه البحوث من حلول علمية بهدف تطوير المجتمع والنهوض به إلى مستوى أفضل.

ثانيا– مسار بناء منظومة التعليم العالي في الجزائرية نحو خدمة المجتمع

إن الجامعة الجزائرية هي اليوم نتاج عملية طويلة من البناء والتطوير والإصلاحات التي تم الشروع فيها ابتداء من سنة 1962 تاريخ استعادة السيادة الوطنية ولقد عرف تأسيس المؤسسة الجامعية الجزائرية وتطورها من حيث تنظيمها ومناهجها أربع مراحل أساسية منذ الاستقلال:

---

[1] غازي عناية، اعداد البحث العلمي، ليسانس، ماجستير، دكتوراه، مؤسسات شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص21

[2] عبد القادر سعيد عبكشي وفرقاني فتيحة، اسهام الجامعة الجزائرية في التنمية: قرار سياسي أم حاجة اجتماعية، مجموعة أعمال الملتقى الوطني حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية جامعة زيان عاشور، الجلفة 2010، ص30

المرحلة الأولى

تمثلت في إرساء قواعد الجامعة الوطنية، حيث ورثت الجزائر، بعد الاستقلال، جامعة مكونة من كليات أكاديمية حسب الاختصاص تتميز بفصل صارم بين الاختصاصات، تضم أربع كليات: كلية الطب، وكلية العلوم، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية وموجودة في الجزائر العاصمة.

المرحلة الثانية

تمثلت في تنفيذ إصلاح منظومة التعليم العالي سنة 1971، ظهرت الجامعة الجزائرية بالمفهوم الفعلي مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، ومع إطلاق عملية إصلاح التعليم العالي الكبرى سنة 1971 والذي تم تدعيمه وتصحيح مساره من خلال وضع خريطة جامعية سنة 1982 تم تحديثها سنة 1984: حيث تمت إعادة الهيكلة وفق إعادة صياغة برنامج التكوين بشكل كلي، وتنظيم بيداغوجي جديد للدراسة، وتكثيف النماء في التعليم العالي، وإعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية.

المرحلة الثالثة

تمثلت في تعزيز المنظومة وعقلنتها، تماشيا مع التحولات التي يشهدها كل من المجتمع والاقتصاد الجزائريين وقد تم الشروع في ذلك من خلال القانون 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 والمتعلق بالتعليم العالي الذي ضمن شروط الحرية في التطوير العلمي المبدع والناقد وأعادة التأكيد على موضوعية المعرفة واحترام تنوع الآراء ووجهات النظر وألح على الجانب العضوي للعلاقة بين وظيفتي التعليم والبحث العلمي كما أنه أشار إلى الروابط الواجب تطويرهما مع الهيئات الوطنية والدولية.

المرحلة الرابعة

مرحلة تمثلت في تطبيق النظام العالمي، نظام ليسانس. ماستر، دكتوراه، حيث شهدت السنة الجامعية 2005/2004 اعتماد هندسة جديدة في عروض التكوين وهي تتمفصل وفق ثلاث مستويات، يقابل كل مستوى منها شهادة: ليسانس وماستر ودكتوراه، وتم تنظيم هذه الهندسة الجديدة داخل مجالات كبرى تضم عدة اختصاصات متجانسة من حيث الكفاءات العلمية والتقنية وكدا المناصب التي يوفرها سوق العمل. ففي كل مجال، يتم اقتراح مسارات نموذجية يمكنها إن تؤذي إلى تخصصات أو خيارات محددة. والمسار النموذجي هو عبارة عن مجموع الوحدات التعليمية التي يتم تنظيمها وفق منطق تدريجي

بهدف اكتساب كفاءات معينة. ويتم تصميم هذه المسارات من طرف فرق تكوين، ويمكنها إن تتضمن مقاربات مشتركة بين الاختصاصات أو متعددة الاختصاصات أو احترافية، وهي تتيح توجه الطالب تدريجيا حسب مشروعه الخاص أو المهني وتأخذ بعين الاعتبار تنوع الجمهور المستهدف وحاجياته. كما يتعين على هذه المسارات إن تضمن اكتساب كفاءات جانبية لاسيما التحكم في لغة أجنبية حية واحدة على الأقل وفي وسائل الأعلام الآلي والبحث الوثائقي وتم تعميم هذه المسارات نظام ل.م.د (ليسانس. ماستر. دكتورا) بشكل شبه كامل على مجموع التكوينات في مؤسسات التعليم العالي، بعد أقل من عشر سنوات من انطلاقه.[1]

وكان لهذا النظام ل.م.د مزايا تتمثل في ضمان تكوين ذو جودة عالية وتلبية متطلبات المجتمع في شقيها التكويني والمهني، وتحقيق الانسجام الكامل مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وهذا كله بتنمية كل التبادلات بين الجامعة والعالم المحيط بها[2]، بالإضافة إلى تطوير ميكانزمات التأهيل المستمر الذي يتماشى مع تطور المهن ما جعل الجامعة الجزائرية تركز على ثلاثة أهداف أساسية وهي:

1- ضمان تكوين نوعي من أجل اندماج أحسن في الحياة المهنية،

2- التكوين للجميع على مدى الحياة،

3- استقلالية المؤسسات الجامعية وانفتاحها على العالم، [3]

وهنا نستطيع الكشف على مدى وجود الاعتراف والتبادل المشترك في عملية التأثير والتأثر بين الجامعة والمحيط الخارجي، انطلاق من إيجاد وتوفير المعابر والآليات الناجحة لربط خرجي الجامعة بالمؤسسات وعالم الشغل.

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50سنة في خدمة التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص18،

[2]Ministère de l'enseignement supérieur et de recherche scientifique ,règle d'organisation et de gestion pédagogique mondialité d'évaluation et de progression licence et master ,université Abou Baker belkaid, Tlemcen ,2009, p6

[3] مونيس بوخضرة، نظام ل.م.د وإمكانياته المعرفية، الملتقى الوطني: أفاق الدراسات العليا البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، جامعة الجزائر 1 ,2012، ص51

ثالثا– حركية منظومة التعليم العالي الجزائري

كان على الجزائر على امتداد نصف قرن من الزمان إن تبدل جهدا معتبرا للاستجابة للمتطلبات الجديدة إذ كان عليه بناء منظومة لتعليم عالي وبحث وتطويرها جعلها واسعة لتغطية كامل التراب الوطني ومجموع المواد والاختصاصات العلمية، [1]

حيث انجز قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال خمسين سنة، شبكة كثيفة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومرافق مختلفة خاصة بالمرافقة.

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الطاهر حجار، إن الجزائر تحصي 106 مؤسسة جامعية و1.730.000 طالب في الوقت الحالي. سنة 2018.

وأبرز حجار إن عدد الطلبة ما بين(1999–2018) زاد بنسبة 270% (407.995) طالب مسجل منهم (208.523) بنت أي 51.1% ما بين (1999–2000).

وفي سنة 2018 1.730.000 طالب مسجل من بينهم (1.081.250) بنت أي 5،62%.

و أشار إلى إن عدد الأساتذة عرف هو الأخر زيادة بنسبة 340% اذ ارتفع من(17 460) أستاذ في (1999–2000) إلى (60000) أستاذ في(2017–2018).

و في مجال تطور الشبكة الجامعية الجزائرية، أعلن حجار إن القطاع انتقل من 53 مؤسسة منها 18 جامعة في (1999–2000) إلى 106 مؤسسة جامعية[2].

وتظم الشبكة الجامعية الجزائرية اليوم 2019 مئة وستة (106) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعون (48) ولاية عبر التراب الوطني. وتظم خمسون (50) جامعة، ثلاثة عشرة (13) مراكزا جامعيا، عشرون (20) مدرسة وطنية عليا وعشرة (10) مدرسة عليا، إحدا عشرة (11) مدارس عليا للأساتذة، وملحقتين (2) جامعيتين.[3] وموزعة كما يلي:

[1] زمولي كمال، مرداوي كمال، منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جوان 17

[2] https://www.sabqpress.net/national/62/

[3] https://www.mesrs.dz/ar//universites

رابعا– معوقات وظيفة الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع

من خلال البحث في واقع الجامعة الجزائرية نجد أنها تعاني من عدة عوائق مادية وهيكلية وتنظيمية وتربوية.

1 – عوائق مادية

لقد توسع التعليم العالي في الجزائر توسعا كبيرا في مدة قصيرة نسبيا، وازداد عدد الطلبة بأعداد هائلة غير متماشية مع الإمكانيات المادية المحدودة، وهو ما أدى إلى عدة مشاكل أهمها:

***نقص وعدم مناسبة الهياكل والبناءات**

إن التوسع الكبير لقطاع التعليم العالي أدى إلى استعمال هياكل إضافية إلى جانب الجامعات، حولت من نشاطها الأصلي إلى التعليم العالي، كقاعات متفرقة تابعة إلى مصالح مختلفة لتعويض النقص في الهياكل القاعدية وكذا نقص في مكاتب الأساتذة والمدرجات وضيق قاعات الدراسة وقلة الكراسي يقابله كثرة في عدد الطلبة .

***ضعف المكتبات الجامعية**

تعاني المكاتب الجامعية من قلة المراجع العلمية عموما، واتباعها طرق عتيقة في التنظيم في حين يعتمد التعليم العالي على مراجع من كتب ومجلات علمية ومتخصصة هو ما يؤثر سلبا على أداء الجامعة ككل.

***نقص الوسائل البيداغوجية**

هناك ضعف في تجهيزات غالبية المخابر من مواد كيميائية وقطع غيار بعض الأجهزة العلمية، و أجهزة النسخ والحواسب مع عدم صيانتها وإصلاحها مما يعرقل عمل الأستاذ والباحث.

***عدم تعميم استعمال الاتصال الإلكتروني (الانترنيت)**

في الوقت التي توسعت فيه المعلوماتية توسعا كبيرا ودخلت بيوت كثير من الأفراد فان الأستاذ في الجامعة لم تتح له فرصة استغلاله.

2– عوائق تنظيمية

إلى جانب العوائق المادية تعاني الجامعة الجزائرية من عوائق تنظيمية تتمثل في:

***عدم الاستقرار التنظيمي**

عرفت الجامعة الجزائرية عدم الاستقرار الهيكلي حيت عرفت إصلاحات وإصلاحات معاكسة لها مثل هيكلة الجامعة في صورة معاهد للتحول إلى تنظيم في صورة كليات كما أنشئت أكاديميات ثم ألغيت إضافة إلى عدم تجانس تنظيم الكليات بين الجامعات وانحراف مهام المجالس العلمية.

*** طغيان الدور الإداري على الدور البيداغوجي للمسؤولين**

اهتمام المسؤولين من رئيس قسم إلى سلطات مركزية بالوزارة في المهام الإدارية والبيروقراطية أكثر من الاهتمام بالجانب البيداغوجي وسبل تحسين المستوى التعليمي للطلبة.

3- عوائق بيداغوجية

المتمثلة في المناهج الدراسية وطرق إعدادها، وأساليب التقويم والتوجيه المتبعة.

*** المناهج الدراسية**

عرفت المناهج الدراسية للجامعة الجزائرية عدة تغييرات وتعديلات، إلا أنها كانت في غالبيتها دون المستوى المطلوب راجع لوحدة المناهج وعدم مسايرتها لمتطلبات المنطقة رغم اختلاف الخصائص الجغرافية والاقتصادية الذي يتطلب مناهج مكيفة. كذلك جمود المناهج وعدم مسايرتها للتغيرات التي تحدث في المحيط راجع إلى وحدة المناهج في مختف التخصصات وإلى مركزية اتخاذ قرارات تعديلها وتطويرها.

*** سوء التوجيه الجامعي**

إن مركزية توجيه الطلبة عملية مضادة للبيداغوجيا، كونه يجعل الطالب يتوجه إلى تخصص لا يرغب فيه ما يؤدي إلى ضعف الحوافز في الاجتهاد الذي يؤثر على تحصيله الدراسي.

***عدم احترام قدرات استيعاب الهياكل التربوية**

تحديد أعداد الطلبة المقبولين بكل جامعة وكل تخصص على المستوى المركزي الذي يقوم بقبول عدد من الطلبة سنويا فوق طاقة وقدرات استيعاب الكليات وإمكانياتها ما يؤثر سلبا على فعالية التكوين

***سوء طرق التقويم**

تعاني الجامعة الجزائرية من سوء تنظيم الامتحانات وطرق الانتقال من سنة إلى أخرى. فطريقة التكامل بين المقاييس وقصر السنة الدراسية الراجع للاضطرابات والتغيبات الناتج عن ضغط الجمعيات الطلابية يعقد مشكلة التقويم ويؤثر على جدية الدراسة وصرامة التقويم.

*** إهدار في صرف ميزانية التعليم العالي**

لا توجد نظرة اقتصادية فيما يخص تسيير الجامعات من حيث عدد العمال الإداريين الزائد عن الحاجة ومنح الطلبة التي تقدم دون رقابة وكذا توزيع الأموال على الإقامات الجامع بالطريقة الحالية هو تبذير لهذه الموارد غير الكافية أصلا وهو غير منطقي في عهد الأزمة.[1]

II –واقع البحث العلمي بالجزائر وعلاقته بالمجتمع بعد 1998

يعتبر البحث العلمي إحدى الركائز الأساسية للتعليم الجامعي، وإن مخرجات العملية التعليمية الجامعية تتوقف حسب المؤهلات العلمية والفكرية والمعرفية التي يكتسبها الطالب خلال مساره التكويني الجامعي والتي تستثمر هذه الأخيرة في إطار إنجاز البحوث العلمية والأكاديمية[2].

و تكمن جهود الجزائر في مجال دفع عجلة البحث العلمي وربطه بمحيطه الخارجي بإدراج مخططات في سبيل ذلك من خلال البرنامج الخماسي الأول الممتد من 1998–2002 انصبت المهمة على تجسيد مفهوم البحث العلمي ميدانيا وخلق المؤسسات التي تسيره بإنشاء المختبرات وتمويل البحوث وأمام التطور التكنولوجي السريع والكبير في الوقت نفسه نتيجة الحركية الكبيرة التي شهدتها نظم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عبر مختلف الدول، بات من الضروري إن تتماشى منظومة البحث العلمي الجزائري وفق الاستراتيجيات العالمية الرائدة في هذا المجال تم إصدار القانون الثاني الخماسي للبحث العلمي الممتد من 2008–2009 وهي المرحلة التي شهدت إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي عام 2009 [3].

وان سياسات البحث العلمي في الجزائر ترتكز على الدور المتعاظم للقطاع الخاص في تطوير البحث إلى جانب القطاع العمومي. حيث يبقى القطاع العام هو المسيطر على مراكز البحث إلى جانب الدور المؤسسي في الإشراف على البحث العلمي ومدى أهمية استقرار المنظومة البحثية في تطوير البحث العلمي[4].

---

[1] بوفلجة غيات، التربية والتعليم بالجزائر، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع وهران 2006–ص 83–ص88

[2] كبار عبد الله، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق "مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 16، 2014،ص304.

[3] الجريدة الرسمية، التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ت.أ/2015/02/33.

[4] غنية شليغم/ كاوجة محمد الصغير، الساسات البحثية في الجزائر الآليات والعوائق، ملتقى وطني الثاني، 19 فيفري 2019.

وسنحاول في هذا المطلب تقديم عرض تفصيلي للإطار التشريعي للبحث العلمي في الجزائر مع محاولة لتحيين كل المستجدات التي طرأت على منظومة البحث العلمي من الاستقلال إلى اليوم اعتمادا على القانون الذي تم تعديله وإتمامه سواء من ناحية أهداف أو هيئات أو أليات البحث العلمي ليتضح في الأخير إن هناك علاقته ترابطية بين البحث الجامعي ومحيطه الخارجي في خدمته المجتمع.

أولا: تطور الإطار القانوني للبحث العلمي في الجزائر

إن البحث العلمي قبل 1998 كان غائبا عن الواقع الاقتصادي والمجتمع الجزائري ومع إصدار أول قانون للبحث العلمي، وأعطيت له أولوية إنشاء الصندوق الوطني لتمويل القطاع ومن خلال البرنامج الخماسي الأول انصبت المهمة على تجسيد مفهوم البحث العلمي ميدانيا وخلق المؤسسات التي تسيره [1]

وإذا تطرقنا إلى البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر من منظور قانوني فإننا نلاحظ إن إطاره التشريعي قد مر بمرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: من الاستقلال إلى صدور القانون رقم 98-11 المتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي أو مرحلة التفكير في نظام وطني للبحث

المرحلة الثانية: انطلاقا من صدور القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي [2]

1- مرحلة تعدد الهيئات، ضعف الميزانية

بدأ اهتمام بلادنا بالبحث العلمي منذ الاستقلال، ومر بعدة تجارب، إذ كانت في البداية لجنة البحث العلمي سنة 1963، ثم تلتها منظمة التعاون العلمي سنة 1968 ثم الديوان الوطني للبحث العلمي ابتداء من سنة 1973إلى غاية 1968، وكل هذه الهيئات سمحت بانطلاق بحث جامعي أكاديمي بصفة خاصة، لكنه ذو أثر محدود على البحث والتنمية، يمكن تفسيره بغياب قطاع اقتصادي جاهز في طور التشييد.

[1] توفيق بوقعدة،حول الاتفاق على البحث العلمي في الجزائر وتمويله،2016،من الموقع:m scidev net.

[2] لامية حروش، محمد طوالبية، البث العلمي والتطوير في الجزائر:واقع ومستلزمات، الأكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاجتماعية، العدد19، 2018، ص ص 32-46.

2- مرحلة إدراج البحث العلمي في إطار قانون برنامج

مع نهاية القرن الماضي أولت الدولة اهتماما أكبر للبحث العلمي، وقد انعكست الأهمية التي توليها لهذا القطاع في قرار إدراج البحث العلمي في إطار قانون برنامج. ويعبر هذا القرار عن إرادة الدولة في جعل العلم ركيزة أساسية في عملية بناء دولة حديثة وبالتالي عاملا رئيسيا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد. ويتعلق هذا الأمر بالقانون رقم 98-11المؤرخ في 22 غشت 1998 و المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، المعدل والمتمم الذي يشكل الخلفية القانونية للنظام الوطني للبحث.

يدخل القانون المعدل والمتمم في إطار المنهجية الجديدة التي تبنتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنة 1998 الرامية إلى إيجاد منظومة وطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال إنشاء مؤسسات وطنية تتولى تأطيره، ووضع برامج خماسية لتنفيذ السياسة الوطنية في هذا المجال، وتكريس ذلك في شكل قانون برنامج.[1]

- **القانون التوجيهي حول البحث والتطوير التكنولوجي**

1- قانون رقم98-11 مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، ويتضن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لفترة البرنامج الخماسي الأول 1998-2002 وبعد انقضاء هذه الفترة، ارتأت الوزارة وضع برنامج خماسي جديد. يعدله ويتممه

2- قانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23فبراير سنة 2008، ويتضن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي الجديد حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لفترة البرنامج الخماسي الثانية 2008-2012. وإدخال التعديلات التي تتطلبها النقائص التي افرزها التطبيق العملي للقانون رقم98-11

4- قانون رقم 15-21مؤرخ في18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.[2]

[1] عبد القادر شربال، تطور الاطار القانوني للبحث العلمي في الجزائر، مركز البحوث القانونية والقضائية، الأوراس، 2008 ص10.

[2] https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

ثانيا– أهداف القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

عرف المشرع الجزائري البحث العلمي والتطوير التكنولوجي "هما جزاءان من نفس عملية انتاج المعرفة والعلوم تغطي كل مجالات المعرفة واستعمالها واستغلالها من أجل تطبيقات جديدة وذلك للاستجابة للتطلعات الاجتماعية والثقافية والاحتياجات الاقتصادية وضرورات التنمية المستدامة "[1] واشار إلى إن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الأولويات الوطنية ويرمي هذا القانون التوجيهي إلى:

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي
- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد
- فهم التحولات التي يعرفها المجتمع بغرض تحديد وتحليل الأنظمة والمعايير والقيم والظواهر التي تتحكم فيه،
- دراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينهما،
- تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها،
- ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العاليين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى، وتحفيز تثمين نتائج البحث،
- دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،
- تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي[2].

و يبين هذا القانون إن الهدف من البحث العلمي والتطوير التكنولوجي هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد، وذلك من خلال تحديد جملة من الأهداف الاساسية والتي عددها 40 هدفا منها تطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين، لاسيما بتحسين نوعية التكوين[3]،

---

[1] المادة:6، القانون 15–21مؤرخ في18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي،.https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

2 المادة2، سبق ذكره.

[3] المادة7، نفس سبق ذكره.

.

III – هيئات وآليات البحث العلمي

و لتحقيق الأهداف الأساسية والبرامج الوطنية للبحث العلمي نص القانون التوجيهي على هيئات تنظيمية تقوم بإعداد وتسطير السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وهياكل ترقية وتنفيذ البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

أولا– الهيئات التنظيمية

1– المجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

من بين الهياكل التي نص عليها القانون98–11 المعدل والمتمم المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني. ويحدد هذا المجلس التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ويحدد ترتيب البرامج الوطنية للبحث المنصوص عليها في القانون حسب الأولوية، وتنسيق تطبيقاتها وتقييم تنفيذها. (المادتان 10 و13 من القانون 98–11 المعدل والمتمم)[1]

يتكون المجلس من الوزراء المعنيين بنشاطات البحث العلمي المحددة في البرامج الوطنية للبحث، المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، عدد الشخصيات يعينها رئيس الحكومة، وبعض مسيري المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق الأهداف المحدد في القانون 98–11 المعدل والمتمم، ممثلين عن الجمعيات العلمية الوطنية الناشطة في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ويوضع المجلس لدى رئيس الحكومة (الوزير الأول) الذي يتولى رئاسته (المادتين 2و3 من المرسوم 08–237 مؤرخ في 27 يوليو 2008، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وعمله[2]

وتجدر الاشارة إن هذه الهيئة انشئت موجب المرسوم التنفيذي رقم 92–23، باعتبارها جهازا استشاريا لدى رئيس الحكومة يتولى وضع التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، وتنسيق عملية تنفيذها، وتقدير مدى تطبيقها[3]

---

[1] عبد القادر شربال، مرجع سبق ذكره، ص08.

[2] المادتين 2و3 من المرسوم 08–237 وؤرخ في 27 يوليو 2008، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وعمله ، https://www.mesrs.dz/ar/textes–juridiques

[3] عبد القادر شربال، تطور الاطار القانوني للبحث العلمي في الجزائر، مركز البحوث القانونية والقضائية، الأوراس، 2008 ص08،

2- المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

نصت المادة 14 مكرر من القانون 98-11 المعدل والمتمم ينشا لدى الوزير المكلف بالبحث العلمي، هيئة جديدة وهي مجلس وطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، يكلف بالتقييم الاستراتيجي للسياسة الوطنية للبحث وخياراتها ونتائجها وكذا بإعداد آليات لتقييم ومتابعة تنفيذها [1] و بهذه الصفة يكلف على الخصوص بما يلي:

- تقييم الاستراتيجيات والوسائل الموضوعة حيز التنفيذ في إطار السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- تقدير الحاجات من الكفاءات لتحقيق الأهداف المسطرة للبحث واقتراح كل تدبير يرمي إلى تطوير الطاقات العلمية الوطنية.
- المساهمة في تحليل تطوير النظام الوطني للبحث
- اقتراح التدابير التي تسمح بأحسن تنافسية علمية دولية
- إعداد حصيلة نشاطاته عن انتهاء كل برنامج خماسي [2]

3- المديرية العامة للبحث العامي والتطوير التكنولوجي

تحت إشراف الوزارة المكلفة بالبحث العلمي، تقوم المديرية العامة بالتعاون مع القطاعات الأخرى بتنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي كما نص عليه القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 اوت 1998، المعدَل والمتمَم والشكل الموالي يوضح التطور المؤسساتي للبحث في الجزائر.

تطبيقا للمادة 14 من القانون رقم98-11 المعدل والمتمم انشأ المرسوم التنفيذي رقم 08-251 المؤرخ في 3 غشت 2008 وهذا الجهاز الوطني المدير الدائم يتولى تنفيذ السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار جماعي ومشترك بين القطاعات، وقد حدد مهام هذه لمديرية كمايلي:[3]

---

[1] المادة 08من القانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23فبراير سنة2008، https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[2] المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم10-35 مؤرخ في 5لاصفر عام 1431 الموافق 21 يناير سنة 2010 يحدد مهام المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتشكيله وكيفيات سيره، https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[3] عبد القادر شربال، تطور الاطار القانوني للبحث العلمي في الجزائر، مركز البحوث القانونية والقضائية، الأوراس، 2008 ص08

– تتولى السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار جماعي ومشترك بين القطاعات، وتكلف بتنفيذ أحكام القانون رقم98–11 المعدل والمتمم

– التكفل بمقررات وتوصيات المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وتنفيذها: وتتولى أمانة أشغاله[1]

– تمارس، لاسيما عن طريق اللجان المشتركة بين القطاعات والوكالات الموضوعاتية للبحث ، التنسيق الجماعي والمشترك بين القطاعات لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وبالاتصال مع الجان القطاعية الدائمة التابعة للقطاعات المعنية بهذه الأنشطة

تكلف المديرية العامة بتنفيذ جلّ أحكام القانون المتعلقة بالبرمجة، التقييم، التنظيم المؤسساتي تطوير المورد البشري، البحث الجامعي، التطوير التكنولوجي والهندسة البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الإعلام العلمي والتقني، التعاون العلمي، تثمين نتائج البحث العلمي والهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى وتمويل البرنامج الخماسي[2].

***التنظيم المديرية**

تنظم المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مكاتب [3]

تتكون الإدارة المركزية للمديرية العامة من أربع مديريات هي:

- مديرية برمجة البحث والتقييم والاستشراف.
- مديرية إدارة وتمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- مديرية التنمية والمصالح العلمية والتقنية.
- مديرية التنمية التكنولوجي والابتكار[4].

[1] المادة2، مرسوم تنفيذي رقم 08– 251 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت سنة2008، يحدد مهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمه https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[2] المادة2 مرسوم تنفيذي رقم 13–81 ا المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق ل30 يناير سنة 2013 يحدد مهام المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنظيمهاhttps://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[3] المادة 01 قرار وزاري مشترك مؤرخ في 13 رمضان عام 1430 الموافق 3 سبتمبر سنة 2009 يتضمن تنظيم المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مكاتب،www.mesrs.dz/ar/textes–juridiques

[4] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435 الموافق 24 مارس سنة 2914 يحدد تنظيم الميرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مكاتب المادة5.–4–3–2https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

الشكل رقم (05):الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

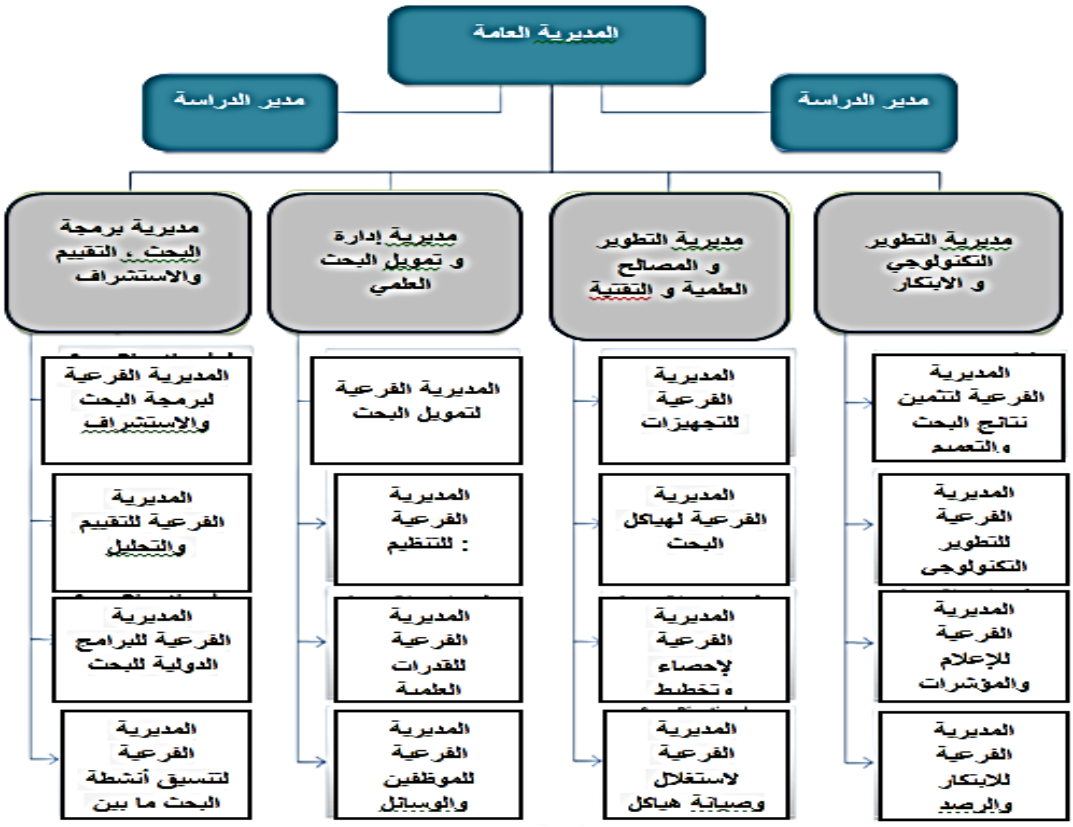

http://www.dgrsdt.dz/Fr/?fc=Qui-sommes*

4- اللجان متعددة القطاعات

اللجان المتعدد القطاعات لها دور يتمثل في مساعدة المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تطبيق السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. وفي هذا الشأن فهي مكلفة ببرمجة وترقية وتنسيق وتقييم أشغال البحث والتطوير التكنولوجي للبرنامج أو البرامج الوطنية المنوطة بها وهي هذه الصفة تتكلف اللجة على الخصوص بما يأتي:

- إعداد البرامج الوطنية للبحث ودراسة الاعتمادات والوسائل وكيفيات وضعها حيز التنفيذ،
- إبداء الرأي فيما يخص كيفيات توزيع الاعتمادات وتخصيصها،
- تنظيم التشاور بين الإدارة وهيئات البحث والمؤسسات الاقتصادية المعنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمجال البث لضمان تنسيق أفضل،
- تشجيع البحث حول مشاريع جامعة ومتعددة الاختصاصات واقتراح كل التدابير الضرورية لتطويره،
- المساهمة في تنسيق أعمال التعاون المرتبطة بالبرامج الوطنية التي تكون مكلفة بها،
- اقتراح عناصر الاستشراف من جل إعداد البرامج الوطنية للبث وتقييمها وتحيينها،

- تقييم برامج البحث وإعداد التقارير السنوية حول تقدم تنفيذ البرنامج أو البرامج التي تكون مكلفة بها،
- اقتراح أعمال تثمين نتائج مشاريع البحث.[1]

5 –اللجان القطاعية الدائمة

اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي توجد على مستوى كل مديرية وزارية. وهي مكلفة بضمان ترقية وتنسيق وإعادة تقييم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مستوى القطاع وهي بهذا الصدد تكلف لاسيما بما يأتي:

- جمع العناصر الضرورية واقتراحها لإعداد سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصة بالقطاع،
- السهر على التنفيذ المتناسق لبرامج البحث العلمي ومتابعتها وتقييم النتائج المتوصل إليها،
- تحديد واقتراح كل نشاط تكويني بواسطة البحث يهدف إلى تدعيم الطاقات العلمية،
- تقدير الوسائل البشرية والمالية اللازمة لإنجاز برامج البحث العلمي واقتراحها،
- إبداء الرأي حول مشاريع إنشاء مخابر ومصالح بحث لدى مؤسسات التعليم والتكوين العاليين،
- دراسة واقتراح كل إجراء من شانه تعميم نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ونشرها وتثمينها.[2]

6 –الوكالات الوطنية

تطبيقا لأحكام المادة 14 مكرر1 من القانون 99–11 المعدل والمتمم تنشأ لذى الوزير المكلف بالبحث العلمي وكالات موضوعتيه للبحث من أجل تنسيق نشاطات البحث ومتابعتها [3]

الوكالة المواضيعية للبحث وهي مؤسسة رائدة موجودة بين الإدارة المركزية وكيانات تنفيذ أنشطة البحث تكلف بتنسيق تنفيذ برامج البحث التابعة لميدان اختصاصها وتثمينها[4]

---

[1] المادة 03: من المرسوم رقم 08–283 مؤرخ في 27 يوليو سنة 2008 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 92– 22 مؤرخ في 13 يناير سنة1992، المتضمن إنشاء اللجان المشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه ويضبط سيرها وتنظيمها.https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[2] المادة2:مرسوم تنفيذي رقم 99– 243 مؤرخ في 31 أكتوبر سنة1999، يحدد تنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وسيرها.https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[3] المادة 8 من قانون رقم 08–05 مرجع سبق ذكره.

[4]المادة 6 من قانون رقم 15–21مرجع سبق ذكره.

الوكالة هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبحث العلمي [1] وتعمل على ضمان نشر نتائج البحث وتوزيعها والمساهمة في تثمينها [2]و تضم:

- الوكالة المواضعية للبحث في العلوم التكنولوجيا – حراش– الجزائر
- الوكالة المواضعية للبحوث في علوم الصحية بوهران
- وكالة البحوث المواضعية في العلوم الاجتماعية والانسانية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12–96 مؤرخ في 8 ربيع الثاني الموافق أول مارس سنة 2012، يتضمن إنشاء الوكالة المواضيعة للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية وحد مقر الوكالة بالبليدة [3]
- وكالة البحوث المواضعية في علوم الطبيعة والحياة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12–97 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1433 الموافق أول مارس سنة2012 يتضمن إنشاء الوكالة المواضيعة للبحث في علوم الطبيعة والحياة وحدد مقر الوكالة ببجاية[4]
- وكالة البحوث المواضعية في التكنولوجيا الحيوية و علوم الأغدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12–95 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1433الموافق أول مارس سنة 2012 يتضمن إنشاء الوكالة المواضعية للبحث في البيو تكنولوجية وعلوم الزراعة والتغذية وحدد مقر الوكالة بقسنطينة[5]
- وكالة الفضاء الجزائرية(ASAL)
- الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث التكنولوجي(ANVREDET) المرسوم رقم 98–137 مؤرخ في 3 ماي سنة1998 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وتنظيمها وحدد مقرها بمدينة الجزائر هذه الوكالة تتولى مهمة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية التكنولوجية، لاسيما عن طريق تحويل نتائج البحث وتثمينها، فهي عبارة عن همزة وصل بين قطاع البحث

---

[1] المادة:02 مرسوم تنفيذي رقم 11–398 مؤرخ في 24 نوفمبر سنة 2011يحدد مهام الوكالة الموضوعاتية للبحث وتنظيمها وسيرها. https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[2]المادة:04، سبق ذكره.

[3] بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12–96 مؤرخ في 8 ربيع الثاني الموافق أول مارس سنة 2012، يتضمن انشاء الوكالة المواضيعة للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية. https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[4]المرسوم التنفيذي رقم 12–97 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1433 الموافق أول مارس سنة2012 يتضمن انشاء الوكالة المواضيعية للبحث في علوم الطبيعة والحياة. www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[5] المرسوم التنفيذي رقم 12–95 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1433الموافق أول مارس سنة 2012 يتضمن إنشاء الوكالة المواضعية للبحث في البيو تكنولوجية وعلوم الزراعة والتغذيةhttps://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

والقطاعات المستعملة وهي مكلفة أساسا بتطوير التعاون والتبادل وترقيتهما لضمان تطبيق التقنيات والتكنولوجيات والمعارف الجديدة ونقاها ولاسيما في اتجاه المؤسسات الصغيرة[1]

ثانيا– هياكل ترقية وتنفيد البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

لقد تجسدت إرادة وسياسة الدولة في عملية إعادة بعث النشاط البحثي بتجريب مخططات متتالية تهدف إلى تنظيم البحث العلمي قانون توجيهي وببرنامج خماسي متعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (قانون رقم 98 – 11) وكانت الغاية من هذا القانون هو إنشاء صرح مؤسساتي للبحث يمكنه ضمان استقرار المؤسسات وديمومة المهام وتناسق الأهداف وتعبئة الكفاءات البشرية ورصد الوسائل المادية والمالية لهذا الغرض [2]ص90 وسنتعرض فيما سيأتي إلى كيانات ووسائل تنفيذ البحث.

1– المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي

يقصد بالمصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي مجموع الوسائل الخاصة والتجهيزات التقنية والعلمية التي توضع بصفة مشتركة تخت تصرفات مؤسسات التعليم والتكوين العالي والمؤسسات الاستشفائية الجامعية ومؤسسات البحث العلمي والوكاتلا الموضوعاتية للبحث. منأجل انجاز برامج بحث محددة ومصادق عليها [3]

حيث أصبح تجميع الكفاءات في أقطاب للنشاطات ضرورة ملحة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القانون رقم98–11 المؤرخ في 22أوت 1998 المعدل والمتمم، وتحسين الوسائل المتاحة على المستوى الجهوي. ولذلك فقد نص مخطط تنمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2008–2012 على إنجاز مرافق علمية مشتركة بين الجامعات متمثلة في المصالح العلمية المشتركة التي تتطلب استثمارا ضخما وتسييرا راشدا[4].

يمكن سيمكن إنشاء مصالح مشتركة للبحث من تحقيق عددا من الأهداف الهامة:

- تحسين الموارد والوسائل الموضوعة تحت تصرف هذه المؤسسات.
- خلق أرضية تبادل وشراكة بين القطاعين الأكاديمي والاقتصادي.

---

[1] المرسوم رقم 98–137 مؤرخ في 3 ماي سنة1998 يتضمن أنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وتنظيمها.https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[2] رشيد حراوبية، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر50سنة في خدمة التنمية، ص90،

[3] المادة:2 مرسوم تنفيذي رقم 12–293 مؤرخ في 2 رمضان عام 1433 الموافق 21 يوليو سنة 2012: يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها. https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[4] http://www.dgrsdt.dz/Fr/?fc=Qui-sommes

- تنمية قدرات حل المشاكل التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية.
- المساهمة في التكوين الميداني للطلبة وتحسين مستوى الموظفين المعنيين.
- تشجيع الابتكار والتحويل التكنولوجي.
- ترقية علامة جزائرية ذات جودة علمية.
- نشر المعارف والتقنيات باتباع مقاربة متعددة التخصصات.

تمثل المصالح المشتركة نقطة محورية لجميع الفاعلين (البحث والتكوين والقطاع الاقتصادي و الاجتماعي) وتمكن من زيادة التبادل فيما بينهم ويمكن المصالح للمصالح المشتركة للبحث إن تكتسي عدة أشكالا وفقا لطبيعة المهام المنوطة بها:[1]

الشكل رقم (06): مخطط يوضح تدفقات التجارة

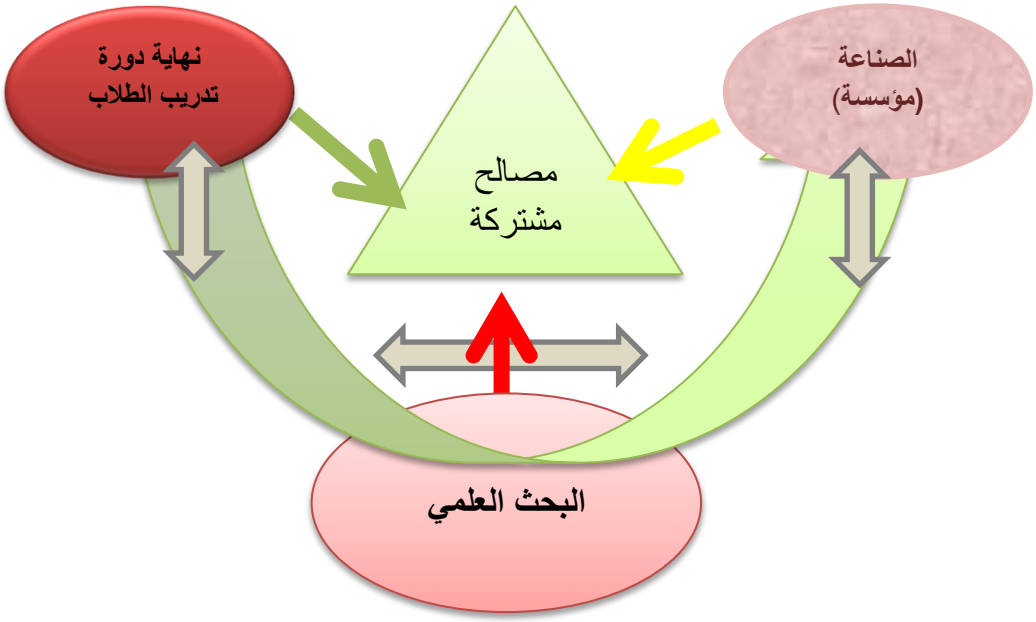

Source :http://www.dgrsdt.dz/Fr/?fc=Qui-sommes

***الأرضيات التكنولوجية**

تمنح المساعدة التقنية والمشورة لفائدة المؤسسات الاقتصادية التي ترافقها في تطورها التكنولوجي. وتساعد على تطوير النماذج، والإنتاج التجريبي، وأدوات المحاكاة والنموذجة وتصنيع المكونات التكنولوجية. كما تساهم في التكوين التطبيقي للطلبة وتحسين المستوى وتجديد المعارف

[1] المادة:3 مرسوم تنفيذي رقم 12–293 مرجع سبق ذكره.

***الوحدات الجهوية للتوثيق**

تكلف بالتحكم في عملية انتاج المعلومة العلمية والتقنية والاقتصادية ومعالجتها ونشرها وتعميمها. تعتبر المعلومة عامل رئيسي في نشاط البحث العلمي ذات أهمية استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. كما تساهم في وضع النظام الوطني للتوثيق على الخط وتطوير المعدات التعليمية والتعميم العلمي.

***الأرضيات التقنية للحساب المكثف**

تكلف بمعالجة التطبيقات المعقدة التي تهم البحث العلمي ومختلف القطاعات لاسيما الصناعة. وحل بعض التطبيقات المعقدة التي تتطلب سرعة المعالجة و/ أو كمية المعلومات إلى عملية إنشاء أجهزة الكمبيوتر العملاقة الرقمية.

***الأرضيات التقنية للتحليل الفيزيائي والكيميائي**

و هي ضرورية في مجال الأمن الغذائي وحماية الصحة والبيئية ومراقبة الجودة إضافة إلى الخبرة والتقييس. وتكلف بتنفيذ كل أعمال الخبرة والدراسة في مجال اختصاصها لحساب القطاع الاقتصادي والاجتماعي كما تساهم في تحسين المعدات والتقنيات التحليلية.

***الأرضيات التقنية الطبية** تتمثل في خدمات للبحث في الصحة والمساعدة على التشخيص التي تهدف إلى تعزيز البحث في الصحة العمومية، والقيام بالتحاليل والتشخيص، وتعزيز وتطوير البحث التطبيقي العيادي والعلاجي وإطلاق الهندسة الصحية الطبية والصيدلانية.

***المراكز التكنولوجية لتوصيف المواد**

موجهة للمواد المصنعة والخبرة الصناعية وتصميم مواد جديدة. وتوضع تحت تصرف الباحثين بما يسمح لهم بإجراء توصيف مواد البحث من أجل تصديقها.

***الأرضيات التقنية لتطوير البرمجيات**

تهدف إلى مساعدة المستخدم في أنشطة البحث والتطوير. وهي ضرورية لاستخدام أي من الأجهزة العلمية. كما تمكن من تطوير منصات البرمجيات ومرافقة جميع أنشطة البحث.

***الحاضنات** و هي هياكل استقبال ومساندة المشاريع المبتكرة ذات صلة مباشرة بالبحث، تساعد صاحب الفكرة على تحقيق فكرته وإثبات إمكانية تطبيقها، وتقدم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشـارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة المبتكرة [1]

[1] المادة: 11، 10، 9، 8، 7، 6، 5، 4 سبق ذكره.

الشكل رقم(07): يوضح توزيع خدمات البحوث المشتركة في جميع أنحاء الاراضي الوطنية

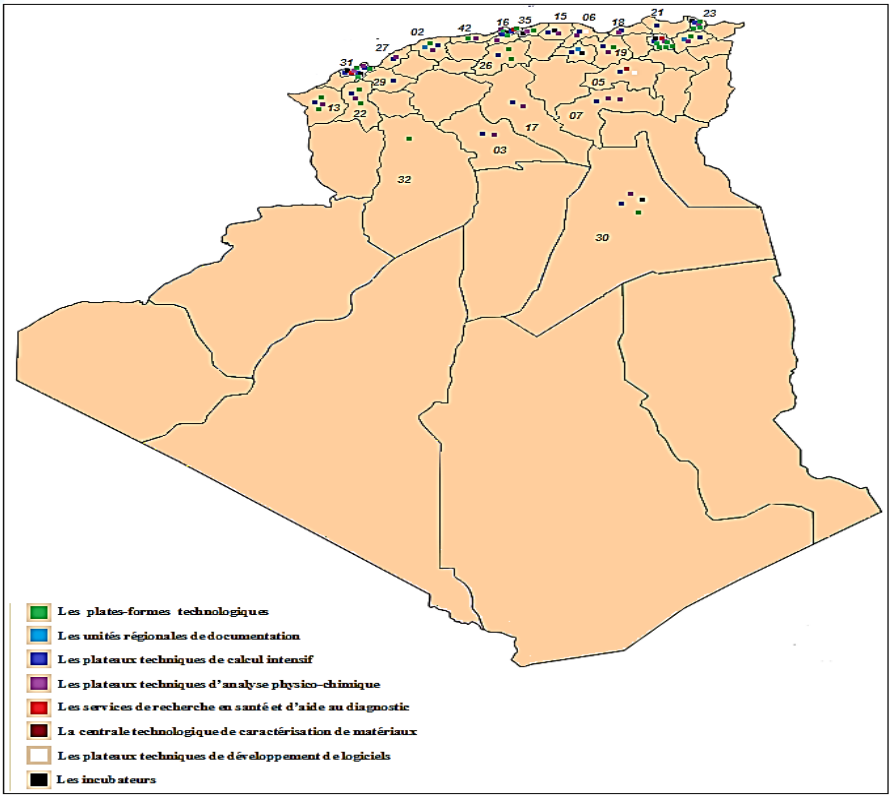

Source : http://www.dgrsdt.dz/Fr/?fc=Qui-sommes

2-المؤسسة العمومية

وهي النمط القانوني للمؤسسات العمومية المطبق على مؤسسات البحث العلمي التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية بما يتوافر مع خصوصية مهامها[1]

تنص المادة 17 من القانون 99-11 المتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المعدل والمتمم على إنشاء مؤسسة عمومية خصوصية ذات طابع علمي وتكنولوجي لتحقيق نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنفيذا لأحكام هذه المادة صدر المرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 يحدد القانون الاساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي التكنولوجي [2] وذلك لانجاز برامج البحث والتطوير التكنولوجي[3] وهي ذات صبغة قطاعية أو

[1] المادة 6 من قانون رقم 15-21مرجع سبق ذكره

[2]المادة الأولى لمرسوم التنفيذي رقم 11-396 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 يحدد القانون الاساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي التكنولوجي. https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques .

[3]المادة 34 من قانون رقم 15-21مرجع سبق ذكره.

مشتركة يمكن للمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي إنشاء مؤسسات فرعية وأخذ الحصص كما يمكنها المساهمة في التعليم والتكوين العاليين[1]

المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، الموجهة للبحث العلمي على مستوى القطاع أو على مستوى قطاعات متعددة. فبالإضافة إلى مهمتها العامة التي تتمثل في تحديد وبرمجة وتنفيذ وتقييم مشاريع البحث، فان هذه المؤسسة مكلفة أيضا بتحفيز الاستيعاب والتحكم في العلوم والتقنيات، وبثمين نتائج البحث، وتسعى إلى تكوين الباحثين والإطارات والتقنيين في مجال البحث [2].

3- وحدات البحث

لتحقيق أشغال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار برنامج بحث علمي وتطوير تكنولوجي أنشئت وحدات البحث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 99- 257 في 16 نوفمبر 1999 المحدد لكيفيات إنشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها وقد جاء هذا النص تطبيقا للمادة 18 من القانون التوجيهي للبحث والتطوير التكنولوجي المعدل والمتمم، ويمكن إنشاء وحدات ذات صبغة قطاعية أو مشتركة بين القطاعات، وتكلف على وجه الخصوص بـ:

- تنفيذ جميع أشغال الدراسات والبحث ذات الصلة بميدان نشاطها المحدد
- المساهمة في تحصيل المعارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها
- ترقية نتائج البحث وتثمينه ونشره
- المساهمة في إعداد برامج وطنية للبحث العلمي والتطوير مرتبطة بميدان نشاطها
- المساهمة بوضع شبكات البحث الملائمة
- جمع المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة بميدان نشاطها ومعالجتها وتثمينها والمحافظة عليها وتسهيل الاطلاع عليها.[3]

يبلغ عدده على المستوى الوطني 26 وحدة بحث مرتبطة بالجامعة والمدارس [4]

---

[1] المادة34، 35سبق ذكره.

[2] رشيد حراوبية، مرجع سبق ذكره، ص93.

[3] المادة6، المرسوم التنفيذي رقم 99- 257 في 16 نوفمبر 1999 المحدد لكيفيات إنشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[4] http://www.dgrsdt.dz/Fr/?fc=Un_Re

4- فرق بحث

أنشئت فرق البحث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-109 المؤرخ في 17 مارس سنة 2013 يحدد كيفيات إنشاء فرق البحث وسيرها، حيث نصت المادة 37من المرسوم 08-05انه يمكن إنشاء وحدات بحث علمي وتطوير تكنولوجي ضمن مؤسسات التعليم والتكوين العاليين والمؤسسات العمومية الأخرى وتكون خاصة بالمؤسسة أو مشتركة أو مختلطة، وذلك من أجل إنجاز مشروع بحث يحتاج في خصوصيته إلى إقامة تعاون مع عدة هيئات [1]

فرق البحث هي الكيان التنظيمي القاعدي لا نجاز مشاريع البحث وتتشكل من(3) ثلاثة باحتين على الأقل

وتكلف فرق البحث على الخصوص بما يلي:

- إنجاز كل مشروع للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ذي علاقة بغرضها
- المساهمة في اكتساب معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها
- المشاركة في تحسين وتطوير تقنيات وطرق الإنتاج وكدا المنتوجات والممتلكات والخدمات
- ترقية نتائج البحث ونشرها
- المساهمة في التكوين من خلال البحث ولفائدته[2]

5- مراكز البحث

لقد بات واضحا ومنذ بدايات القرن الماضي الدور الهام الذي تلعبه مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في رقي الأمم والشعوب والإنسانية جمعاء وذلك من خلال تزويد الحكومات والمؤسسات المختلفة بأفكار المبنية على حقائق علمية وتحليلات موضوعية يكون لها نصيب عظيم من الصحة والصواب. وتتنوع مراكز البحوث والدراسات وفقا لطبيعتها وإلى المساحة العلمية التي تتعامل معها [3]. ومن هذا المنطلق قامت الجزائر بإنشاء مجموعة متنوعة من مراكز البحوث عبر الوطن يبلغ عددها 29 مراكز بحث، منها مركز تطوير الطاقة المتجددة، مركز الوطني للبحوث في علم الآثار مراكز البحوث العلمية والمعلوماتية[4].

---

[1] المادة 9من المرسوم التنفيذي قم 08-05 مرجع سبق ذكره.

[2] المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 13-109 المؤرخ في 17 مارس سنة 2013 يحدد كيفيات انشاء فرق البحث وسيرها، https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[3] عبد القادر شربال، مرجع سبق ذكره

[4] http://www.dgrsdt.dz/Fr/?fc=Ce_Re

6- مخابر البحث

تنص المادة 19 من القانون 99-11 المتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المعدل والمتمم على إنشاء مخابر بحث خاصة بالمؤسسة أو مشتركة وتنفيذا لأحكام هذه المادة صدر المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر يحدد قواعد إنشاء مخبر لبحث وتنظيمه باعتباره أداة تساهم في تحقيق أهداف البحث والتطوير التكنولوجي[1]

وقد بين هذا المرسوم في المادة الرابعة منه مهام المخابر والمتمثلة على الخصوص:

- تحقيق أهداف البحث والتطوير التكنولوجي في مجال معين،
- انجاز الدراسات وأعمال البحث ذات العلاقة مع الهدف الذي انشئ من أجله،
- المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها،
- المشاركة، على مستواه، في تحسين تقنيات وأساليب الإنتاج والمنتجات والسلع والخدمات، وتطوير ذلك،
- المشاركة في التكوين بواسطة البحث ومن أجل البحث،
- ترقية نتائج البحث ونشرها،
- المشاركة في إرساء شبكات بحث ملائمة،

يمكن إنشاء مخابر بحث علمي وتطوير تكنولوجي ضمن مؤسسات التعليم والتكوين العاليين والمؤسسات العمومية الأخرى وتكون خاصة بالمؤسسة أو مشتركة أو مختلطة وتتمتع بالاستقلالية في التسيير وتخضع للمراقبة المالية البعدية [2]

وكانت تضم شبكة البحث العلمي أزيد من 1000 مخبر في احصائيات سنة2012[3] لتصل إلى 1361 مخبرا في سنة 2015 [4]وتم استحداث 88 مخبر بحث عبر المؤسسات الجامعية والمدارس العليا عبر الوطن بعنوان2018مست 42 جامعة و10 مدارس وطنية عليا عبر الوطن مع فتح 10 مخابر علمية جديدة على مستو جامعات الجزائر [5]

و فيما يلي النظام الوطني الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

---

[1] المادة الأولى المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر يحدد قواعد انشاء مخبر لبحث وتنظيمه.
https://www.mesrs.dz/ar/textes-juridiques

[2] المادة 38 من القانون رقم 15-21مرجع سبق ذكره.

[3] https://www.djazairess.com/alahrar/110455

[4] https://www.mesrs.dz/ar/universites.

[5] https://www.elbilad.net/Article/detail?id=88945

الشكل رقم(08) : النظام الوطني الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر

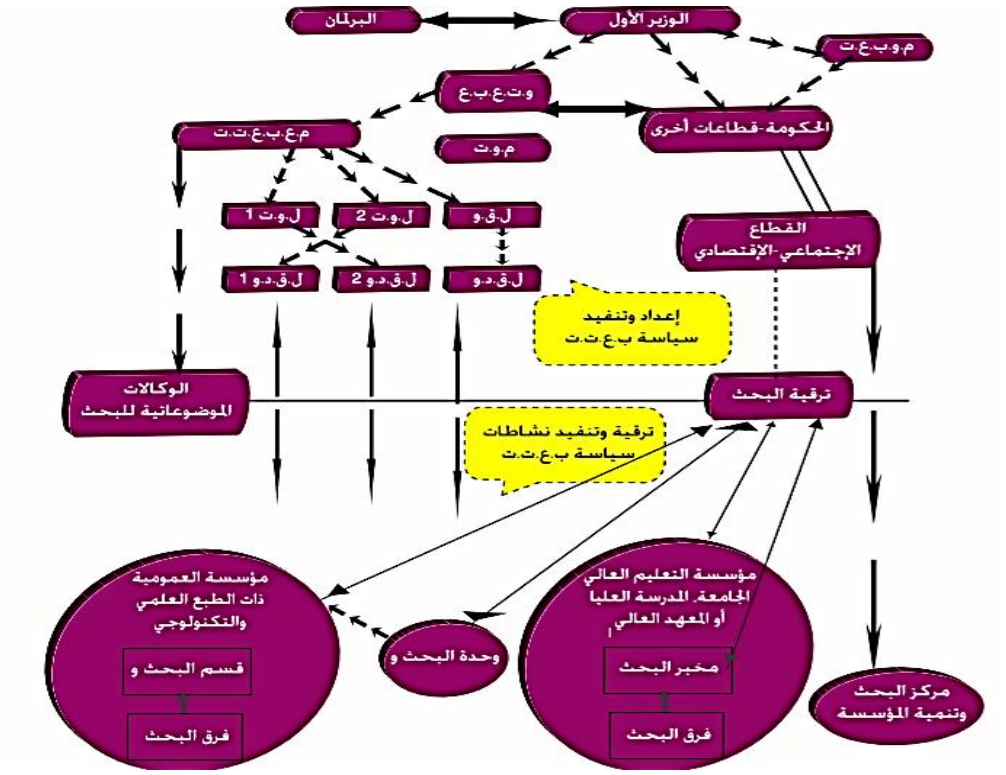

Source :http://www.mesrs.dz/documents/12221/189730/50-ar.pdf

IV–متطلبات تطوير البحث العلمي

إن تطوير البحث العلمي مرتبط بتوفير الموارد البشرية الكفؤة والمتخصصة إلى جانب موارد مالية، أما قوة البحث فتكمن في كيفية التوفيق بين هذه الموارد وترشيد استعمالها، فلقد انشأت الجزائر منظومة قانونية وهيكلة لتطوير البحث العلمي وخصصت اعتمادات مالية ضخمة من أجل ترقيته [1].

أولا– تمويل البحث العلمي

لقد تعزز الجهد الذي تبدله الدولة في عملية تمويل نشاطات البحث بترتيبات القانون القانون 98–11و بخاصة عن طريق تكريس الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي تم استحداثه فيما قبل ضمن قانون المالية لسنة1995.و تضاف موارد هذا الصندوق إلى ميزانيات التشغيل والتجهيز الكلاسيكية التي ترصدها الدولة لكيانات البحث. وهي تسمح بتمويل كل النشاط البحثي من مرحلة برمجته إلى حين تثمينه اقتصاديا.

[1] غنية شليغم/ كاوجة محمد الصغير، مرجع سبق ذكره

و في هذا الإطار، تكرس قوانين المالية ميزانية البحث العلمي سنويا حيث تشمل اعتمادات التشغيل والتجهيز المعدة لتمويل نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتي تقوم بها مختلف مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي التابعة لمختلف الدوائر الوزارية المعنية ومراكز بحث أخرى، كما إنها تشمل أيضا الاعتمادات الموجهة لتمويل البرامج الوطنية للبحث.

ولترقية الصلة بين الجامعة ومحيطها الخارجي: جاء في المادتين الرابعة والخامسة من القانون

– يلزم المتعاملون الاقتصاديون (على الوكلاء الاقتصاديين، العموميين والخواص)، الاستثمار في المجهود الوطني لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ومقابل ذلك، فانه يستفيدون من إجراءات تحفيزية وتشجيعيه تحددها قوانين المالية سنويا[1].

– يمكن للمتعاملين الاقتصاديين الذين يتولون نشاط البحث والتطوير الاستفادة من اعتمادات مالية تصدر عن الميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وفق شروط وكيفيات تحدد عن طريق التنظيم، وعليه وحسب المادة 54 من القانون 15-21 فان الموارد المخصصة لتمويل برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من ميزانية الدولة ومن: موارد ذاتية عمومية، مداخيل ناتجة عن المؤسسات الفرعية وأخذ الحصص، عقود بحث وتقديم خدمات، موارد خاص، التعاون الدولي، الهبات والوصايا.[2]

ثانيا– تطوير المورد البشرية

إن الأهداف الأساسية التي يرمي إليها القانون 98-11 فيما يخص تنمية الموارد البشرية تخدم عملية تعبئة الكفاءات العلمية الوطنية. ويكون ذلك خاصة عن طريق:

- رفع عدد الباحثين الدائمين في هياكل البحث،
- إشراك مكثف للأساتذة الباحثين في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين،
- إشراك الباحثين الناشطين بوقت جزئي،
- استعمال الموارد البشرية المؤهلة والقدرات البشرية الوطنية في مجال الخبرة من المؤسسات والهيئات في الأنشطة المباشرة استجابة للمقتضيات المترتبة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية،
- التكوين بواسطة البحث ومن أجل البحث والتعليم العالي،

[1] رشيد حراوبية، مرجع سبق ذكره، ص97

[2] المادة5، 4، من القانون رقم 15-21مرجع سبق ذكره.

- الاستعمال الأمثل للباحثين المقيمين في الجزائر، والعمل على إشراك الكفاءات العلمية الجزائرية العاملة في الخارج في ميادين التكوين والتعليم والبحث، وكذا الباحثين الأجانب في وضعية الباحث الزائر،
- تكوين شبكات من فرق البحث لتحقيق تطوير البحث التعاوني،
- وضع ترتيبات ملائمة تسمح بتنقل الباحثين بين مؤسسات التعليم والتكوين العاليين وكيانات البحث والهيئات والمؤسسات طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما،
- وضع ترتيبات ملائمة تسمح بممارسة حاملي شهادة الدكتوراه غير الأجراء أنشطة البحث في كياناته بموجب عقود عمل، [1]

تبذل الجزائر جهودا لتقليص الهوة بين البحث العلمي والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي ومعالجتها من خلال تجسيد الفكرة العلمية لتصبح منتجا أو خدمة من خلال القانون التوجيهي للبحث، والعمل على مواءمة الأهداف العلمية مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتجنيد الأسرة العلمية وهيكلتها في إطار كيانات البحث التي أقرها القانون، إضافة إلى تحسين جهاز التمويل وفق هذا الهدف، ولذا جاء القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتحقيق هذه الغاية.

[1] المادة 46 سبق ذكره

المبحث الثاني: "مشروع المؤسسة" لتحديد مسار الجامعة الجزائرية

تمهيد

من أجل دعم تطبيق الإصلاح وتحديث التعليم العالي، وفي إطار الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر، ثم الاتفاق لتفعيل برنامج لدعم السياسة الجهوية للتعليم العالي والبحث العلمي تقوده وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وممول من طرف الجزائر والاتحاد الأوربي يهدف خاصة إلى مرافقة ودعم الإصلاحات الأساسية في الميدان لتحديث النظام الجامعي وهذا من خلال إيجاد آليات لإدماج الطلبة في عالم المؤسسات، تقوية قدرات المؤسسات الجامعية وتحسين نوعية التعليم وكدا تقريب الجامعة من المؤسسات[1].

I. مشروع المؤسسة الجامعية

أولا: التعريف بالمشروع

"مشروع مؤسسة " في الجزائر هو مشروع معد ومنفذ في إطار النظرة العقلانية والاستشرافية المبنية على أساس الاستعمال الأمثل للموارد والرامية إلى بلوغ أهداف محددة، ويعتبر أداة للمساعدة على تطوير المؤسسات الجامعية والبحث، وتحسين حاكمتها ويتضمن هذا المشروع إعداد مخطط خماسي[2].

هو مشروع يتم اعداده وفق المخطط الاستراتيجي للجامعة وهو ورقة طريق وبرنامج عمل لخمس سنوات مقبلة، يعد المشروع بناء على تقييم ذاتي للمؤسسة ويحدد نقاط القوة والضعف للمؤسسة وتحديد الاولويات التي يجب القيام بها، [3] وهذا من أجل تحقيق الحكامة والجودة في التكوين والبحث العلمي والانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وابرام اتفاقيات مع مختلف المؤسسات[4].

ثانيا: إطلاق المشروع

حيث قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بإطلاق مشروع مخطط لتطوير وعصرنة المؤسسات الجامعية في مجال التسيير والحوكمة والتمويل تحت اسم "مشروع المؤسسات" يندرج في إطار المساعي الرامية لتحسين نوعية التعليم العالي والبحث العلمي لمواكبة التقدم الحاصل على المستوى الدولي، وقد وجاء الإعلان عن هذا المشروع القيادي الذي أكدت وزارة التعليم العالي، انه يعتبر الأول

[1] جامعة أبو بكر بلقايد كلية الآداب واللغات، جامعة تلمسان. https://faclettre.univ-tlemcen.dz/pages/129

[2] اعداد-مشروع-المؤسسة-جامعة-عبدالحميد-م–https://www.univ-constantine2.dz/blog/7486

[3] جامعة محمد بوضياف بالمسيلة تنهي إعداد مشروع المؤسسة، https://www.univ-msila.dz

[4] جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الإعلان عن مشروع المؤسسة الجامعية2017- 2022 https://fd.univ-boumerdes.dz/index

من نوعه في الجزائر خلال ملتقى نظمته، بمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني بالتنسيق مع آلية المساعدة التقنية وتبادل المعلومات التابعة للاتحاد الأوروبي المعروفة باسم «تاييكس» في إطار برنامج الدعم الذي تسيره وزارة التجارة ويموله الاتحاد الأوروبي لتنفيذ اتفاق الشراكة القائم بين الطرفين.

ان تنظيم الملتقى يأتي في إطار المسار المتكامل الذي دأبت على بعثه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمتمثل في إصلاح منظومة التعليم العالي، الذي سيبنى بأطر جزائرية وداخل مؤسسات التعليم العالي، ما يؤكد إن هذا المشروع متكامل ويحدد الأهداف الكبرى للمؤسسة وأيضا آليات تنفيذ برنامجها وتسييرها وحوكمتها خاصة وان هذه الآلية تأتي مواكبة للتحديات الجديدة التي يعرفها القطاع والبلد عموما من حيث التحولات الاقتصادية والاجتماعية بالنّظر إلى اعتماد الحكومة نموذجا اقتصاديا جديدا على ضوء ضرورة تنويع مصادر الدخل

وعكف المشاركون من رؤساء الجامعات للاستماع لخبرات وتجارب دول أوروبية على غرار بريطانيا وفرنسا ولستونيا وفيلندا في مجال حوكمة مؤسسات التعليم العالي وتمويلها والشراكة مع المحيط الاقتصادي.وسيكونون مطالبين باتباع خطوات محددة لإعداد المشروع وتنفيذه ومتابعته وتقييمه خاصة وان كل جامعة ستكون مطالبة بتقديم برنامج يتماشى وخصوصياتها التي تميزها عن الجامعات الأخرى.

ومن أجل تنفيذه ستكون المؤسسات الجامعية مطالبة بتحديد الأهداف والوسائل لمشروع المؤسسة وتشخيص الموجود من خلال إظهار نقاط القوة والضعف على المستوى الداخلي والخارجي للمؤسسة إضافة إلى تحديد المحاور الاستراتيجية لخطة العمل[1].

ثالثا: كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بخصوص مشروع مؤسسة

و في كلمة ألقاها السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بمناسبة افتتاح فعاليات الندوة الوطنية للجامعات في 20 ديسمبر 2018 تحدث من خلالها عن هذا المشروع وقال" إن مشروع المؤسسة الذي انبثق عن نتائج عملية التقييم الذاتي التي تمت في أغلب المؤسسات الجامعية، اعتمادا على النظام المرجعي الوطني للتقييم وضمان الجودة، سيسمح لكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، بعد إعادة صياغة مشروعها وتطوير مضامينه في ضوء الملاحظات المسجلة على الصيغة الأولية التي تم إعدادها، برسم مخطط حقيقي لتطوير المؤسسة على المدين المتوسط والبعيد، وتعزيز قدراتها البيداغوجية والعلمية والتنظيمية والإدارية، بما يمكنها من الاقتراب شيئا فشيئا، من المرجعيات القياسية الدولية المعمول بها

[1] محمديوه، اطلاق مشروع المؤسسات الجامعية، الوطن 15 نوفمبر 2016 https://www.el-massa.com/dz

في هذا الشأن. وغني عن البيان إن كل تقدم تحرزه هذه المؤسسة الجامعية أو تلك في مجال مشروع المؤسسة وضمان الجودة سيسهم بشكل حاسم، في تحقيق التحول النوعي وتكريس التغيير نحو الأحسن، بما يجعل الممارسات الحسنة واقعا ملموسا في أفعال التسيير اليومية، وفي سلوكيات ومواقف مختلف مكونات الأسرة الجامعية والعلمية. إن الجهود المبذولة في هذا المجال ينبغي إن تستند إلى رؤية للتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة توفق بين الأهداف والنتائج، وتضمن المشاركة والشفافية ، وتدمج، ضمن خريطة التكوين، متطلبات المحيط الاجتماعي والاقتصادي. وبهذا الخصوص، فان اللجنة الوطنية لمرافقة مشروع المؤسسة ومتابعته وتقييمه، ستتكفل بالسهر غلى تطوير هذه الآلية واقتراح التدابير التصحيحية الضرورية، وذلك من خلال:

– تحديد مؤشرات كل هدف من الأهداف المسطرة والتي تعد، في مجملها بمثابة لوحة قيادة لتصميم مشروع المؤسسة،

– دعم مدراء المؤسسات ومرافقتهم في كل عمل تنظيمي يبادرون به حول استراتيجية تطوير مؤسساتهم،

– إعداد حصيلة مرحلية كمية ونوعية أثناء تصميم مشروع المؤسسة، وإجراء تقييم نهائي بعد الانتهاء من ذات المشروع[1].

رابعا: تنصيب لجنتين مكلفتين بمشروع المؤسسة

وتم فيما بعد تنصيب اللجنة المكلفة بمشروع المؤسسة واللجنة المكلفة بمراجعة خريطة التكوينات الجامعية للسنوات القادمة من أجل التحكم في نمط جديد ونوعي في تسيير المؤسسات الجامعية.

اللجنة الأولى: تتكفل بمشروع المؤسسة من خلال فحص وتقويم وتوجيه الأعمال ذات الصلة التي بادرت وتبادر بها بعض المؤسسات الجامعية على أساس دليل مرجعي بما يضمن إضفاء مزيد من التناسق والانسجام عليها وتتكون من خبراء وأساتذة وإطارات ورؤساء الندوات الجهوية.

اللجنة الثانية: فتتكفل بمراجعة خريطة التكوينات التي ستعكف على وضع المعالم الأساسية لهذه الخريطة، وتتكون هذه اللجنة من أساتذة باحثين على اطلاع ودراية بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومن

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي .بمناسبة افتتاح فعاليات الندوة الوطنية للجامعات. الجزائر 17 ديسمبر 2016، www.univ-tebessa.dz/fichiers/Mot-ministre.pdf

باحثين ينتمون لمراكز بحث وطنية بالإضافة إلى رؤساء الندوات الجهوية للجامعات وإطارات من الإدارة المركزية[1].

و من بين أهداف المشروع:

– ربط عروض التكوين وبرامج البحث والابتكار بسياسات التنمية الاقتصادية للإقليم والأقطاب التنافسية.

– توطيد الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال بناء عروض وتصميم محاور بحث ذات الصلة بمواقع توطين تلك التكوينات والبرامج البحثية،

– تسهيل اندماج الخرجين في سوق العمل، برفع كفاءتهم المهارية وتعزيز تشغيليتهم، وذلك من خلال استحداث أحواض تشغيل ذات تخصصات إقليمية.

– تحقيق التوازن الإقليمي وتعزيز جاذبية الإقليم.

– ترقية الفروع ذات الجودة العالية واستهداف الامتياز الدولي[2].

خامسا: مسعى تقريب الجامعة من المؤسسة

من بين النتائج المرجوة من هذا المشروع بالإضافة إلى الجودة والحكامة وغيرها، تقريب الجامعة من المؤسسات أي من محيطها الاقتصادي والاجتماعي وذلك عن طريق خلق جسور التعاون بينهما ويندرج ذلك ضمن محورين:

- محور متعلق بالبحث العلمي
- محور متعلق بتنشيط المراكز المهنية ودور المقاولاتية [3]

1– البحث العلمي

يكمن في تسخير البحث العلمي لخدمة المجتمع حيث يمكن للجامعة إن تكون سند لمحيطها الخارجي عن طريق وضع خبرات الباحثين تحت تصرف المجتمع لإيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما تشجع عليه قوانين الدولة وتشريعاتها ويتحقق ذلك بالقيام بعلاقة وشراكة وطيدة بين المتعاملين الاقتصاديين في المحيط الاقتصادي والاجتماعي والجامعة من أجل:

---

[1] وكالة الانباء الجزائرية، تعليم العالي: تنصيب لجنتين مكلفتين بمشروع المؤسسة وبمراجعة خريطة التكوينات الجامعية http://www.aps.dz/ar/algerie

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي .سبق ذكره

[3] الهام بوثليجة، حجارضرورة تقريب الجامعة من المؤسسات الاقتصادية 2018 /10/05 https://www.elhourya.com/national/article-98679/html

– ضمان تكوين نوعي وتكييف عروض التكوين بما يتماشى ومتطلبات سوق الشغل،

– تصميم عروض التكوين ذات البعد المهني وتأطيرها بالتعاون مع المهنيين من القطاع الاقتصادي واستخبار الطلبة الجامعيين أثناء إجراء تربصات تطبيقية وميدانية وأبحاث على مستوى المؤسسات،

– تلقين الطلبة معارف تيسر لهم سبل الإدماج المهني في سوق العمل.

– خلق توازن بين المؤهلات ومتطلبات عروض العمل،

– تثمين نتائج البحث بالشراكة مع المؤسسات من خلال تطوير التطبيقات وتجسيدها ميدانيا [1]،

– غلق فروع ليست الجامعة بحاجة لها،

– استحداث شعب جديدة تتماشى وخصوصيات ولايات الوطن ، [2]

و هذا ما يؤثر على خارطة الجامعية بشكل إيجابي وهذا ما تعرضنا له من خلال المبحث الأول عندما تطرقنا للسياسة الدولة في تكريس البحث العلمي لخدمة المجتمع من خلال استحداث منظومة كاملة لهذا الشأن.

2– المقاولاتية

أشارت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي السيدة سعاد بن جاب الله إن إنشاء مؤسسات صغيرة أو المتوسطة يعتمد على التمويل المالي بـ40% وكفاءة صاحب المشروع بـ 60% وهو ما يؤكد وجوب الاهتمام بتكوين وتدريب خرجي الجامعات للحصول على المعارف الأساسية في مجال إنشاء المؤسسات وتكوين رجل أعمال مؤهل للحصول على ثقة كل من أصحاب المال والإداريين وهذا ما تحققه "المقاولاتية" التي تشجع خرجي الجامعات لإطلاق العنان لمواهبهم الإبداعية وتحضر الشباب للولوج إلى عالم الشغل وخلق شركات خاصة، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوسيلة الوحيدة لتوفير أكبر عدد من مناصب الشغل وتطوير الاقتصاد [3] وقد أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار خلال الندوة صحفية على ضرورة إدراج المقاولاتية كنشاط جامعي إلى جانب التعليم والبحث العلمي وهذا

[1] حجار: ضرورة تقريب الجامعة من المؤسسات الاقتصادية، https://www.djazairess.com/echorouk/1358857

[2] أمينة داودي: الجامعات مجبرة على تقديم مشروع المؤسسة في جوان المقبل، 2018/03/17 https://www.ennaharonline.com

[3] نوال ح، الجامعة الجزائرية تتبنى استراتيجية المقاولاتية، 2009/05/17، https://www.djazairess.com/elmassa/21103

ضمن عملية تفاعلية مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي مشيرا انه على القائمين على تسيير المؤسسات الجامعية توفير المحيط لحاملي المشاريع المبتكرة ضمن حاضنات والمؤسسات الناشئة والمنصات التكنولوجية[1]

وتكمن علاقة التكوين الجامعي بالمقاولة في تطوير ثقافة المقاولاتية بالتركيز على العناصر التالية:

–التحسيس والعمل على تأكيد أهمية المقاولة من خلال التكوين في المقاولاتية (البرامج التدريسية، المسالك المهنية والأكاديمية والورشات التدريبية.....إلخ)، هذا لأجل تشجيع الاهتمام بالمقاولة الذي يعتبر العنصر الأساسي في الثقافة المقاولاتية،

–التثمين، أي تشجيع السلوكيات والممارسات المقاولاتية، من خلال تبني ودعم مختلف الأفكار وتحضيرها وإخراجها في شكل مشاريع،

– انفتاح الجامعة على بيئة خلق وإنشاء المؤسسات والهدف من ذلك هو الانتقال من الفكرة والمشروع إلى الفعل والتنفيذ واستقطاب الدعم،

م عليه يظهر إن العلاقة بين التكوين الجامعي وثقافة المقاولة تتمحور ن خلال ثلاثية: «التحسيس، التكوين، الدعم والمتابعة"[2].

II . المفهوم القانوني لدار المقاولاتية في الجامعات الجزائرية

انشأت دور المقاولاتية في الجامعات الجزائري والمراكز الجامعية، المدارس والمعاهد الوطنية في تجربة رائدة بجامعة قسنطينة في 2007بموجب اتفاقية تم توقيعها لتتوسع العملية لتشمل 48 ولاية و54 دار مقاولاتية لتجدد حسب الظروف والتطورات المختلفة، وآخر تجديد كان خلال حدث أقيم في المدرسة العليا للتجارة بالقليعة حيث تم التوقيع على اتفاقية جديدة بين وزارة العدل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 09 مارس 2017.

[1] م أمينة، مشروع مؤسسة لتحديد مسار الجامعة الجزائرية، 10/30/ 2017
https://www.djazairess.com/eldjoumhouria/110260
بدراوي سفيان ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول –دراسة ميدانية بولاية تلمسان –، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والعلوم السياسية، قسم العلوم الاجتماعية تخصص علم الاجتماع والتنمية البشرية، جامعة أبي بكر

[2] بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2004–2005ص82

أولا: الاطار القانوني لدار المقاولاتية

حيث اعتبارا للاتفاقية إن ترقية التشغيل ومكافحة البطالة تشكلان أحد الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للتشغيل واعتبارا لأهمية المورد البشري المؤهل في نجاح استراتيجية التشغيل المصادق عليها من طرف الحكومة، واعتبارا لسياسة الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي في مجال تعزيز التواصل والتنسيق بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي من أجل تكريس العلم والمعرفة لخدمة متطلبات الاقتصاد الوطني واعتبارا للمساهمة المتزايدة للمؤسسة المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، واعتبارا لضرورة تعزيز العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، واعتبارا لضرورة تدعيم التشاور والشراكة بين قطاعي العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والتعليم العالي والبحث العلمي من أجل ترقية الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي وتطويره. وهو ما جعل الوزارتين صيغ بنود اتفاقية مكونة من08 مواد تتحدث بشكل عام حول الإطار الذي يجب إن تكون عليه الشراكة بين الوزارتين، وآفاق التعاون بين الجانبين

تعتبر تجربة جامعة منتوري بقسنطينة تجربة رائدة على المستوى الوطني بإنشاء دار للمقاولاتية سنة2006 تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في إنشاء المؤسسات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولاتية في كل أقسام الجامعة، لتليها جامعات أخرى.

فقد قامت الدولة بإنشاء دار المقاولاتية في أغلب الولايات، تهدف من خلالها إلى إعلام البطالين بصفة عامة والطلبة الجامعيين بصفة خاصة بالآليات التي تتيحها الدولة في مجال إنشاء المؤسسات أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستغلال الامتيازات التي توفرها الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم الشباب (طالب الجامعي)لإنشاء مؤسسة وكيفية الاستفادة منها وتحفيزهم على العمل لاستغلال مؤهلاتهم وصقلها في الميدان الاقتصادي.

إذا تعمل دار المقاولاتية على توجيه الشباب خاصة الحاملين للشهادات الجامعية على الخصوص إلى النشاطات التي تهم التنمية المحلية بالدرجة الأولى، والتي من شانها إن تزداد حجما مع مرور الأيام وبالتالي بإمكانها منح المزيد من فرص العمل لفائدة الشباب البطالين بصفة عامة وحاملي الشهادات الجامعية بصفة خاصة[1].

[1] محمد قوجيل، يوسف قريشي، سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، ، 2015، ص22.

ثانيا: تعريف دار المقاولاتية

لا يمكن إن نضبط تعريفا أكاديميا لدار المقاولاتية، لكن أحسن تعريف يمكن إن يقدم هو تعريف وظيفي وذلك من خلال ذكر أهم الوظائف التي تمارسها دار المقاولاتية عل انها

"المؤسسة الموجودة داخل الجامعة نتيجة شراكة بين وزارة التعليم العالي ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وتهدف إلى

- وضع إطار للتشاور والشراكة يسمح بترقية وتطوير الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي،
- تحفيز الروح المقاولاتية لدى الباحثين والطلبة من خلال برامج ونشاطات تهدف إلى نشر وزرع الثقافة المقاولاتية،
- إنشاء بنك للأفكار وترتكز على مذكرات التخرج وكذا نتائج الأعمال المنجزة من طرف مخابر البحث الجامعية، والتي يمكن إن تكون موضوع مشاريع استثمارية،

تثمين الخبرات وإثراء التجارب في مجال المقاولاتية.

III. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام متزايد من قبل السياسيين والاقتصاديين لاعتبارها قاعدة أساسية ذات تأثير هام على تطور الاقتصاد الجزائري، إذ أصبح ينظر إلى هذا النوع من المؤسسات كوسيلة لمكافحة الفقر وامتصاص البطالة بشكل خاص والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه عام.

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف موحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن لا ينفي ذلك وجود عدة اجتهادات تعتمد على معايير مختلفة مثل حجم العمالة ورأس المال المستثمر والإنتاج والمبيعات والتكنولوجيا المستخدمة وحجم الأسواق التي يتعامل معها المشروع وحجم المخزون ومعدل دورانه.

و لقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيارين هما معيار عدد العمال وآخر هو رقم الأعمال، وذلك حسب ما ورد في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة

من هذا القانون وقد تم تفصيل هذا التعريف أكثر في المواد الخامسة، السادسة والسابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي[1]:

المادة4: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بانها مؤسسة انتاج و/أو الخدمات التي تشغل من 1إلى 250 عاملا لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية أي كل مؤسسة لا تمتلك رأسمالها بمقدار25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

المادة5: تعرف المؤسسة المتوسطة بانها المؤسسة التي تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا و يكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و02 مليار دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار جزائري،

المادة6:تعرف المؤسسة الصغيرة بانها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار جزائري،

المادة7:تعرف المؤسسة المصغرة بانها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

و جاء القانون رقم 17–02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ببعض التعديلات، حيث أصبحت تعرف على انها كل مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية تشغل من 1 إلى 250 عاملا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (04) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليار دينار جزائري وتستوي معايير الاستقلالية[2].

[1] الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، القانون رقم 01–18 المؤرخ في 15 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيلرة والمتوسطة، المواد 04، 05، 06، 07 ص ص05، 06

[2]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، القانون رقم 17–02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسط، المادة 05 ص 05.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص ومزايا من خلال جمعها بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلها عدة خصائص تتميز بها سائر المؤسسات الكبرى وتعكس هذه الخصائص نقاط قوة تتمتع بها من خلال ما يلي[1]:

1- الضآلة النسبية لرأس المال وتكلفة العامل

تحتاج عادة المؤسسات الصغيرة لرأس مال ضئيل وحجم المال المستثمر محدود كما لا يتطلب تشغيلها تكاليف وتجهيزات ضخمة بالمقارنة مع المشاريع الكبرى،

2- المرونة ومركزية القرار

تمتاز بالمرونة، ونقصد بالمرونة القدرة على التغيير أو التعديل في حالة رواج أو كساد، وخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قلة حجم المشروع وسرعة اتخاذ القرار وبالتالي تتمكن من تكييف نشاطها أو أسلوب عملها حسب احتياجات السوق لان أغلبية هذا القطاع يعتمد على التكنولوجيات البسيطة ورأس المال المنخفض،

3- الملكية والاستقلالية

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة حافز أساسي للأشخاص الذين لديهم الرغبة في إنشاء مشاريع خاصة بهم، ولذا لها دور أساسي في إشباع الحاجات المتنوعة للأفراد، كما تتيح الفرصة للأفكار وطموحات المختصين، فملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوقف على شخص بل يمكن إن تأخذ أشكالا متعددة سواء كانوا أسرة أم أصدقاء أم أقرباء ،أما في ما يخص الاستقلالية فقد ركز على الاستقلالية عدة كتاب مثل Hollander في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يساعدها على المرونة والتكييف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، ويمكن إن تكون دولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي،

4- التجديد

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة فكثير من براءات الاختراع تعود إلى أفراد وأغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة، كما إن التي يديرها أصحابها تتعرض

[1] يوسف توفيق عبد الرحيم، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص29.

إلى التجديد أكثر من المؤسسات العامة لان العاملين على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بكل مباشر للعمل.

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن القول إن للمؤسسات الصغير والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاد يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1- تعتبر أداة هامة لخلق فرص العمل،

2- تعتبر إحدى الآليات لدمج المرأة في النشاط الاقتصادي،

3- التوسع في انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخدم هدف العدالة في توزيع الدخل، فحاجتها إلى إمكانيات استثمارية متواضعة سيسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المؤسسات، وهذا الأمر سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة تقليص حجم الطبقة الفقيرة،

4- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة الدخل الوطني خلال فترة قصيرة نسبيا، لان إنشاء هذه المؤسسات يتم خلال فترة أقل مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع،

5- للمؤسسات الصغير والمتوسطة دور مهم في مجال تنويع الهيكل الصناعي،

6- المساعدة في معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية، مثل الاختلال بين الادخار والاستثمار حيث تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على علاج ذلك نظرا لانخفاض تكلفة إقامتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، كما تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات بدرجات متفاوتة في دول العالم من خلال تصنيع السلع المحلية بلا من استردادها وتصدير السلع الصناعية.

تعمل الجزائر اليوم ضمن سياسة جديدة شاملة ترتكز، بالإضافة إلى تعزيز قدرات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي وتشجيع إنشاء الكيانات والهيئات البحثية، الذي تعرضنا له تفصيلا في المبحث السابق، إلى تعزيز تشغيلية خريجيها عن طريق التحسيس، التكوين، الدعم والمتابعة، من أجل تلبية حاجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي لتتحول إلى قطب يجلب الهيئات الداعمة

[1] سهام عبد الكريم، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18و 19 أفريل 2012 ص، ص، 3-4.

و الادارات والمقاولين مع وضع التدابير المتعلقة بإنشاء المشاتل والحاضنات من أجل التكفل المناسب بنشاطات البحث القابلة للتثمين والتحويل التكنولوجي بغرض كسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين والصناعيين، لتلعب الجامعة دورها كقاطرة للتنمية الشاملة للبلاد،

المبحث الثالث: تجربة قالمة – واقع الشراكة جامعة /مؤسسات قالمة.

سنتناول في هذا المبحث إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة لسنة 2017 بالإضافة إلى التعريف بجامعة قالمة، من خلال التطرق إلى نبذة تاريخية عن الجامعة وكذا اتفاقيات التعاون مع المؤسسات والمشاريع التي هي عضو فيها سواء محليا أو دوليا، والهيكل التنظيمي لقطبها الابتكاري.

-إحصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة.

وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة إلى غاية سبتمبر 2017 إلى 6603 مؤسسة ناشطة في عدة قطاعات إنتاجية حسب ما أفادت به المديرية المحلية للصناعة والمناجم. تتوزع المؤسسات الناشطة عبر إقليم هذه الولاية حسب قطاعات النشاط على 3854 مؤسسة في قطاع الخدمات و1997 مؤسسة في البناء والأشغال العمومية و650 وحدة في القطاع الصناعي إضافة إلى 102 مؤسسة في القطاع الفلاحي.

الجدول رقم (04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة حسب النشاطات الاقتصادية خلال سنة 2017

النشاط	عدد م ص وم	النسبة
الخدمات	3854	%37،58
البناء والأشغال العمومية	1997	%24،30
الفلاحة والصيد البحري	102	%55،1
الصناعة	650	%84،9
المجموع	6603	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق إدارية مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم، إحصائيات 2017.

الشكل رقم (09): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة حسب النشاطات الاقتصادية خلال سنة 2017

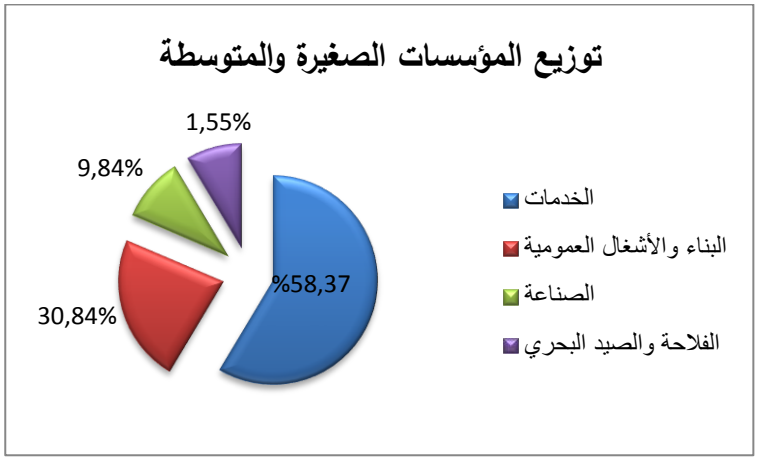

المصدر: من إعداد الطالبيتن بناءا على معطيات الجدول رقم(04)

من خلال الشكل يتضح إن النشاط الصناعي يمثل ما نسبته 84،9% فقط من إجمالي النشاطات الاقتصادية الأخرى، في حين نجد إن نشاط الخدمات طغى على باقي القطاعات بنسبة وصلت إلى 37،58% يليه نشاط البناء والأشغال العمومية بنسبة 84،30%، أما نشاط الفلاحة والصيد البحري فكان ضئيلا جدا مثل نسبة 55،1% فقط من إجمالي النشاطات الأخرى.

الجدول رقم (05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة حسب قطاع النشاط لسنة 2017

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	قطاع النشاط	عدد المؤسسات
صناعة النسيج	83	أعمال عقارية	11
الصناعة الغذائية	232	مؤسسات مالية	21
كيمياء مطاط بلاستيك	12	خدمات للعائلات	636
البناء والأشغال العمومية	1997	خدمات مقدمة للمؤسسات	945
مواد البناء	70	الفندقة والإطعام	343
الحديد والصلب	49	التجارة	1020
المناجم والمحاجر	35	النقل والمواصلات	878
خدمات الأشغال البترولية	1	صناعة مختلفة	64

المياه والطاقة	1	صناعة الخشب والفلين والورق	104
الفلاحة والصيد	102	صناعة الجلود	0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق إدارية مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم، إحصائيات 2017.

تسمح لنا معطيات الجدول من التمييز بين القطاعات الأكثر نشاطا لسنة 2017، بحيث حاز قطاع البناء والأشغال العمومية بأكبر حصة بتعداد بلغ 1997 مؤسسة، ونال قطاع المياه والطاقة وخدمات الأشغال البترولية مؤسسة واحدة، في حين نال قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك 12 مؤسسة وقطاع المناجم والمحاجر 35 مؤسسة أما الحديد والصلب 49 مؤسسة بينما نال قطاع الصناعة الغذائية 232 مؤسسة وصناعة الخشب والفلين والورق 104 مؤسسة، و64 مؤسسة بالنسبة لقطاع الصناعة المختلفة.

الجدول رقم(06): توزيع مؤسسات ولاية قالمة حسب قطاع النشاط والنشاط لسنة 2017

المؤسسة	**قطاع النشاط**	**النشاط**
ش.م.م AGROSATI عبيدي	صناعة الكيمياء	انتاج الأكياس البلاستيكية
المؤسسة الوطنية للآجر (GRANU EST)	المناجم والمحاجر	استخراج الحصى وتحويل الرخام
المركب الصناعي والتجاري مرمورة	الصناعة الغذائية	انتاج السميد والفرينة
Algérie Spa GUELMA ETER	صناعة الخزف والزجاج	انتاج خزف المائدة والطوب المقاوم للحرارة
تواتي للآجر EURL	مواد البناء	انتاج الآجر الأحمر ببرج صباط
محجرة GREPCO قالمة	المناجم والمحاجر	انتاج الحصى
ش.م.م للآجر الرياض	مواد البناء	انتاج الآجر
مصبرات عمر بن عمر CAB	الصناعة الغذائية	مصبرات غذائية
ش.م.م للمصبرات الغذائية بلعبيدي	الصناعة الغذائية	مصبرات طماطم.هريسة.مربى.
ش.م.م الدهوارة للمياه المعدنية	الصناعة الغذائية	انتاج المياه المعدنية
وحدة صناعة أغذية الانعام	الصناعة الغذائية	صناعة أغذية الانعام
ش.م.م فنجال	الصناعة الغذائية	انتاج المياه المعدنية والمشروبات الغازية والعصير

مركب الدراجات والدراجات النارية وتطبيقاتها CYCMA	الصناعة الميكانيكية	انتاج الدراجات والدراجات النارية
شركة تضامن قالمة للبلاط	مواد البناء	صناعة البلاط
مطاحن بن عمر	الصناعة الغذائية	السميد والعجائن الغذائية
شركة تكرير السكر	الصناعة الغذائية	تكرير السكر

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على وثائق إدارية مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم، إحصائيات 2017. COLLECTION ANNUAIRES REGIONAUX, Annuaire Economique et Social, Annuaire 2018 ,Chambre de Commerce et d'industrie MERMOURA – GUELMA

تعاني ولاية قالمة من ضعف في مؤسسات النسيج الصناعي القديم، فهي في طريقها إلى الزوال، كما إن هناك 4 مصانع متربعة على مساحة كبيرة وسط المدينة، مصانع "الخزف" و"السكر" و"الصناعات الميكانيكية" و"الخميرة"، التي يعود فتحها للسبيعنات، وأبوابها اليوم شبه مغلقة، لذا كل هذه المصانع محتاجة لإعادة تأهيل، فمن الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قالمة، نقص التجربة وكفاءة الكوادر البشرية، وفيما يخص مصنع "الخميرة" فهو مغلق ولم يعد له وجود في قالمة.[1]

– حيث وضعت الدولة برنامجا تأهيليا للنهوض بالمؤسسات الوطنية وتطويرها والدفع بها إلى خوض تجربة المنافسة وحسب مكتب الدراسات الجزائرية المشارك في يوم إعلامي نظم بمقر مديرية السياحة سنة 2016 هناك مؤسسات محلية قادرة على التطور وإنجاح برنامج التأهيل الذي يشمل الكوادر البشرية والجودة وقطاع النشاط والعلاقة مع المحيط وتبادل الخبرات، فتم انخراط أكثر من 100 مؤسسة محلية صغيرة ومتوسطة في برنامج التأهيل الممول من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها 40 مؤسسة دخلت مرحلة التطبيق الفعلي تحت إشراف مكاتب دراسات متخصصة ومرافقة مباسرة من الهيئات المحلية المعنية بقطاع الاستثمار والتجارة والصناعة، حيث إن قطاع البناء والأشغال العمومية والري في مقدمة القطاعات الأخرى(الصناعة، الصيد، سياحة وفندقة، الخدمات والنقل وخدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال) والتي تؤكد بان الوضع الاقتصادي للبلاد يحتم عليهم

[1] http://elhiwardz.com/local/116726/

تطوير أساليب التسيير وتحسين الإنتاج والتفكير في دخول الأسواق الدولية بمنتوج ذو جودة وقابلية للتسويق والاستهلاك.[1]

II : نبذة تاريخية عن جامعة قالمة.

تأسست جامعة قالمة في عام 2001 وتم تسميتها في عام 2003 من قبل فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، جامعة قالمة 8 ماي1945 ، هي مؤسسة متعددة التخصصات للتدريب والبحث موزعة على 5 فروع جامعية تضم 24000 مكان تعليمي وتوزع على سبع كليات ويوجد 23 مختبرًا بحثيًا معتمدًا (إضافة مخبر واحد)، مع وجود أكثر من 99 فريقًا بحثيًا يحشدون 720 باحثًا. و26 قسمًا يضم ما مجموعه 15322 طالبًا متخرجًا مسجلين في 72 دورة ماستر و 56دورة الليسانس في 2016/2017 و 393طالبًا بعد التخرج .بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس الدائمين 873 مدرسًا، 20 ٪ منهم كانوا من أعلى الدرجات الأكاديمية .تبلغ قاعدة وثائق مكتبات الكلية السبعة والمكتبة المركزية للجامعة251987 دج[2]

الشكل رقم (10): تمثيل بياني يوضح توزيع المخابر البحثية حسب الكليات

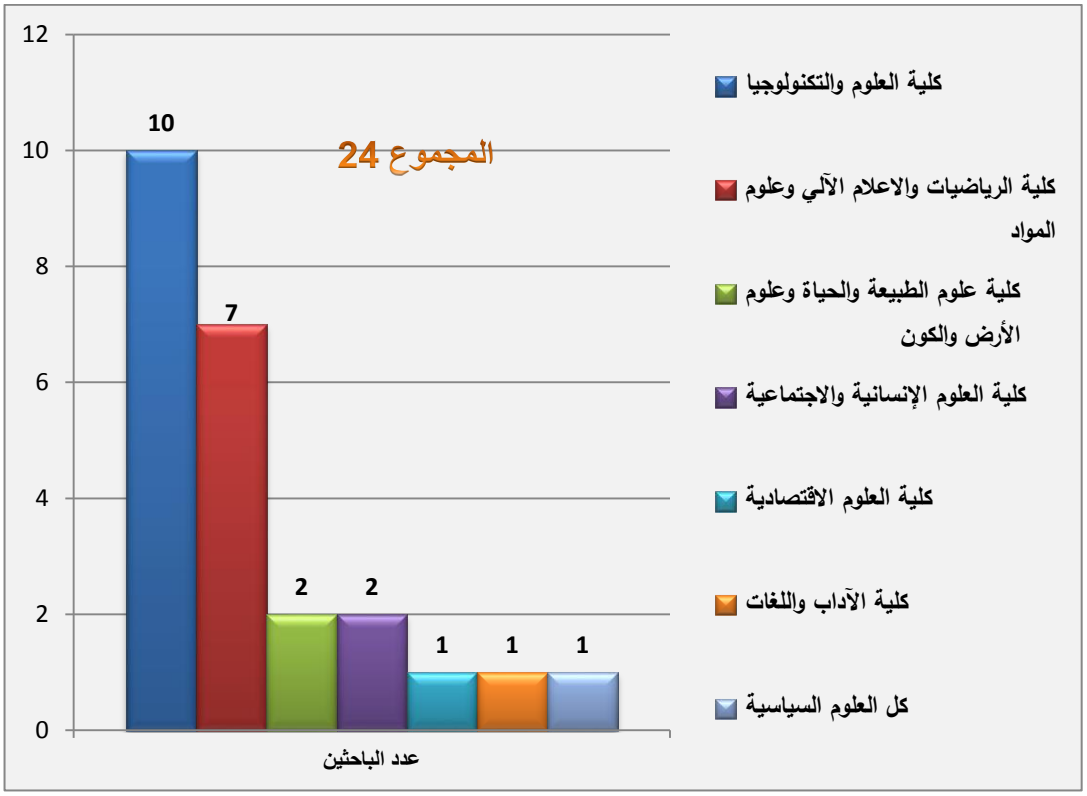

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع الجامعة: http:// univ-guelma.dz

[1] http://annasonline.com
[2] http://relex.univ-guelma.dz/fr/vision-de-luniversit%C3%A9

الشكل رقم (11): تمثيل بياني يوضح توزيع عدد الباحثين حسب الكليات.

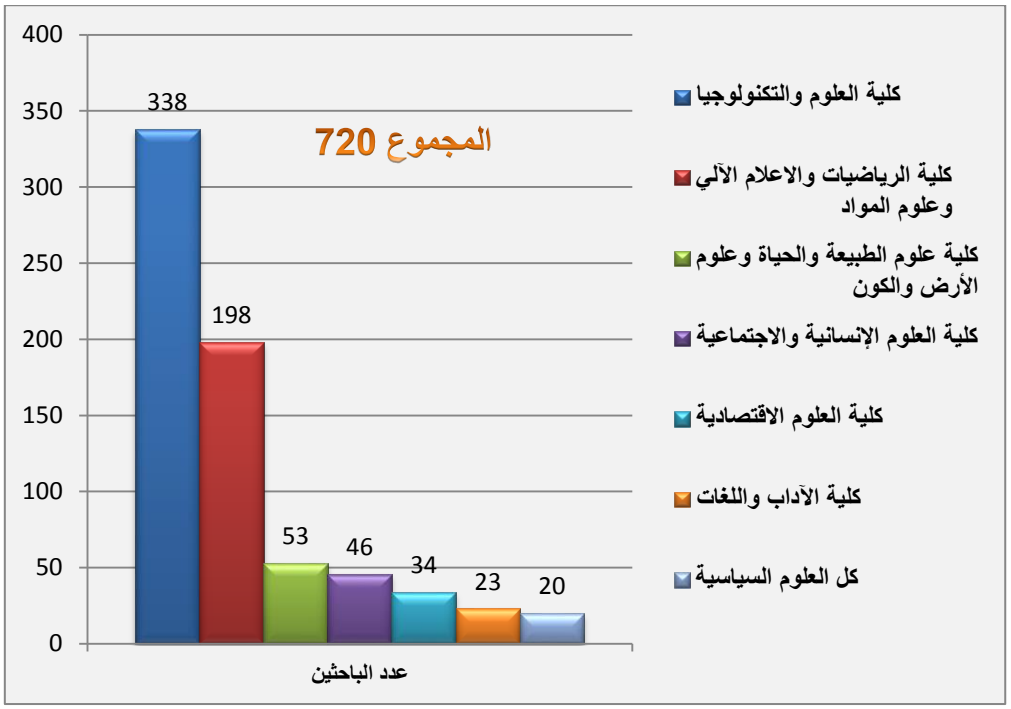

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع الجامعة: http:// univ-guelma.dz

يتضح لنا إن أكبر عدد من مخابر البحث يتمركز في كلية العلوم والتكنولوجيا بعدد عشر (10) مخابر بحث والتي تضم كذلك أكبر عدد من الباحثين مقارنة بالكليات الأخرى حيث وصل عدد الباحثين في هذه الكلية إلى 338 باحث، بينما يتوفر لدى كلية الرياضيات سبع مخابر بحث والتي تضم عددا قدره 198 باحث، في حين ينخفض العدد إلى مخبري بحث فقط في كل من كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض والكون وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تشهد عددا منخفضا من الباحثين، أما بالنسبة لكلية اللغات والآداب وكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وكلية العلوم السياسية فتضم كل واحدة منها مخبر بحث واحد فقط وكذلك عددا منخفضا من الباحثين وصل إلى 23، 34، 20 باحثا في كل كلية على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، تتمتع الجامعة ببيئة معيشية للطلاب جذابة للغاية مع سبعة مساكن واثنان في التقدم يبلغ مجموعها 13500 سرير ومجهزة بمساحات ثقافية ورياضية متعددة الوسائط مختلفة

وتولي الجامعة أهمية كبيرة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة ولديها مركز لنظم المعلومات والتعلم الإلكتروني مسؤول عن النشر الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تبادل الوصول إلى الانترنت لجميع المستخدمين. كذلك، تعد تنمية ونشر الثقافة المقاولاتية داخل الطلاب مصدر انشغال دائم لإدارة الجامعة التي انشأت مركزًا للمقاولاتية والتنمية الدولية، ومركزًا

جامعيًا للمعلومات عن التوظيف، ومرصدًا للعلاقات وتتبع الخريجين ودار المقاولاتية، توفر هذه المساحات للطلاب رؤية أفضل حول قابلية توظيف الدورات التدريبية التي تقدمها الجامعة[1].

III– اتفاقيات التعاون مع المؤسسات ومشاريع الجامعة عضو فيها.

أولا: اتفاقيات تعاون الجامعة مع المؤسسات.

نظرا لان الجامعة تلعب دورًا رئيسيًا وتقع في قلب التنمية المحلية، فقد تم توقيع العديد من اتفاقيات التعاون مع المؤسسات العامة والخاصة، والشركات المحلية والوطنية، وكذلك مع مختلف غرف الحرف وممثلي أصحاب العمل .والمتمثلة في 83اتفاقية تعاون إطاري مع مؤسسات ومؤسسات مختلفة على الصعيدين المحلي والوطني[2]، بما في ذلك 21 اتفاقية مع المؤسسات العامة الأكاديمية / العلمية، و 35اتفاقية مع مؤسسات إدارية، و 27اتفاقية مع مؤسسات الاقتصادية. (موضحة في الملاحق)

الغرض الرئيسي من هذه الاتفاقيات هو توفير مواضع عمل عملية للطلاب وتقريب عالم الأكاديميين من القطاع الاجتماعي والاقتصادي .من خلال هذه الاتفاقات، تسهم الجامعة من خلال التدريب والدراسات والخبرات والخدمات في التنمية المحلية والوطنية وخلق قيمة مضافة من خلال اقتصاد المعرفة.[3]

ثانيا: مشاريع الجامعة عضو فيها.

بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون مع المؤسسات، الجامعة مفتوحة دولياً وأبرمت اتفاقيات تعاون مع العديد من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان العربية ودول الاتحاد الأوروبي ودول الأمريكتين .

جامعة 8 ماي 1945 تابعة لعدة شبكات دولية وهي عضو في العديد من برامج (Tempus الأوروبية وEramusMundus و+Erasmus) خطة العمل الأوروبية من أجل تنقل طلاب الجامعة".[4]

من خلال هذه الاتفاقيات والبرامج، تشجع جامعة قالمة تبادل الطلاب والمعلمين/الباحثين وممارسات التدريس والبحث الجيدة للوفاء بالمعايير الدولية في هذا المجال[5].

* التعريف ببرنامج (+Erasmus) وبرنامج (Tempus) وبرنامج (ErasmusMundus):

[1] http://relex.univ-guelma.dz/fr/vision-de-luniversit%C3%A9
[2] http://relex.univ-guelma.dz/fr/vision-de-luniversit%C3%A9 vu le : 02 Avril 2019.
[3] http://relex.univ-guelma.dz/fr/conventions-nationales-interuniversitaires vu le : 03 Avril 2019.
[4]http://relex.univ-guelma.dz/fr/vision-de-luniversit%C3%A9 vu le : 02 Avril 2019.
[5] http://relex.univ-guelma.dz/fr/partenariat-international vu le : 02 Avril 2019.

1– برنامج (Erasmus+):

ويعني: "خطة العمل الأوروبية من أجل تنقل طلاب الجامعة"

✓ برنامج الاتحاد الأوروبي للتعليم والتدريب والشباب والرياضة للفترة 2014–2020.

✓ البعد الخارجي: التعاون في التعليم العالي مع الدول المجاورة:

–التعلم الحركية والتنقل الدراسات العليا.

– بناء القدرات.

– إصلاح السياسة.

أهداف البرنامج:

يساهم برنامج(+Erasmus) في تحقيق منطقة التعليم العالي الأوروبية من خلال متابعة الأهداف:

• تحسين الجودة وتعزيز البعد الأوروبي للتعليم العالي.

• زيادة تنقل الطلاب والمدرسين وموظفي الجامعة.

• تعزيز التعاون متعدد الأطراف.

• الشفافية والاعتراف بالمؤهلات المكتسبة. تتولى برامج التعليم والتدريب والشباب للفترة 2014–2020.

ينقسم برنامج(+Erasmus) إلى ثلاثة إجراءات، تسمى "الإجراءات الأساسية":

الإجراء الرئيسي 1 – التنقل الفردي للتعليم والتدريب.

يتم تعزيز التنقل التربوي والمهني داخل أوروبا في جميع الأعمار وجميع مستويات التعليم. قد يتم إجراء بعض هذه التنقلات من وإلى بلدان أخرى للتعليم العالي وقطاع الشباب.

و يهتم بـ:

* أعضاء الفرق التعليمية (المدرسة، التعليم العالي، تعليم الكبار): التدريب، المشاركة في الندوات، مهام التدريس، إلخ.

* الطلاب: تدريب لفترات الدراسة أو التدريب في الشركة

* الشباب في التدريب المهني: للتدريب الداخلي في الشركات

* الشباب خارج نظام التعليم: من أجل العمل التطوعي (فردي أو جماعي) من المهنيين وصناع القرار في قطاع الشباب

الإجراء الرئيسي 2 – التعاون والشراكة من أجل الابتكار وتبادل الخبرات

تعزيز مشاريع التعاون الدولي وتبادل الخبرات بين المؤسسات. جميع القطاعات المعنية: التعليم المدرسي، التعليم العالي، التدريب المهني، تعليم الكبار وقطاع الشباب.

تم اقتراح أربعة أنواع من الشراكات:

* الشراكات الاستراتيجية تستجيب للحاجة المتزايدة للابتكار وتهدف إلى الجمع بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في قطاع معين: التعليم، التدريب، الشباب. للحصول على تأثير أكبر، يمكن إكمال أنشطة التنقل وإجراءات التعاون داخل المشروع.[1]

* تحالفات المعرفة هي شراكات واسعة النطاق تستهدف تحديث مؤسسات التعليم العالي. سيؤدي الجمع بين عالم الأعمال إلى توليد المزيد من الابتكار والإبداع وتكييف المؤهلات مع التغييرات في التوظيف.

* تسمح التحالفات القطاعية بالتعاون بين مؤسسات وشركات التدريب المهني: إنشاء قطاعات جديدة، وتحديث ممارسات التدريب، والابتكار الاجتماعي، إلخ.

* تعزيز التعاون الدولي مع دول ثالثة ويهدف إلى تحديث مؤسسات التعليم العالي، وإصلاح أساليب الحكم، ونوعية التعليم، والتعليم غير الرسمي، إلخ. وهذا يشمل: دول الجوار الأوروبي، أمريكا اللاتينية، البلدان الآسيوية والإفريقية. تعمل منصات تكنولوجيا المعلومات (بما في ذلك مبادرة التعلم الإلكتروني) على تعزيز التواصل.

الإجراء الرئيسي 3 – دعم إصلاح السياسات

الهدف من إصلاح السياسات هو تعزيز الأدوات والأدوات الموضوعة لتسهيل التنقل في أوروبا بالإضافة إلى التنسيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجالات التعليم والتدريب والشباب.

اثنين من الإجراءات المحددة، مبادرة جان مونيه (**Jean Monne**)، التي تعزز التدريس والبحث والنقاش حول التاريخ والسياسة والاقتصاد وقانون الاتحاد الأوروبي والتعاون في مجال الرياضة، تكمل هذا الإجراء الجديد للبرنامج.[2]

2– برنامج (Tempus):

"**Tempus**" هو برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي يساهم في تحديث التعليم العالي في الدول الشريكة في أوروبا ومنطقة البحر المتوسط. يشجع برنامج تيمبوس التعاون المؤسسي من خلال التركيز على إصلاح وتحديث أنضمة التعليم العالي في الدول الشريكة.

[1] http://relex.univ-guelma.dz/fr/programme-erasmus-de-quoi-s%E2%80%99agit-il vu le : 02 Avril 2019.
[2] http://relex.univ-guelma.dz/fr/programme-erasmus-de-quoi-s%E2%80%99agit-il vu le : 02 Avril 2019.

بالإضافة إلى التعاون المؤسسي، تعمل تيمبوس أيضًا على تعزيز التبادلات بين الأفراد. يدعم "Tempus" اتحادات المؤسسات التي تتكون أساسًا من الجامعات أو رابطات الجامعات. قد يكون الشركاء غير الأكاديميين أيضًا جزءًا من اتحاد. [1]

3-برنامج (ErasmusMundus):

"**MundusErasmus**" هو برنامج للتعاون والتنقل في مجال التعليم العالي يهدف إلى تحسين جودة التعليم العالي الأوروبي وتعزيز الحوار والتفاهم بين الشعوب والثقافات من خلال التعاون مع دولة ثالثة.

بالإضافة إلى ذلك، فـان‌ه يساهم في تنمية الموارد البشرية والقدرة على التعاون الدولي لمؤسسات التعليم العالي في البلدان الثالثة عن طريق زيادة التنقل بين الاتحاد الأوروبي وهذه البلدان.[2]

* أما بالنسبة للمشاريع التي كانت فيها جامعة قالمة شريكا فتتمثل في الآتي:

أولا: مشروع(Tempus FEFEDI) :

بتنسيق من مدرسة غرينوبل (**Grenoble**)للإدارة، يعد مشروع (تيمبوس: FEFEDIقطاع الخبرة المغاربي في مجال المقاولاتية والتنمية الدولية) مشروعًا مشتركًا متعدد البلدان بتمويل من الاتحاد الأوروبي من خلال الوكالة التنفيذية" التعليم السمعي البصري والثقافة" في إطار برنامج(TEMPU IV) .

يجمع المشروع الذي تم عرضه في موضوع التعاون" إصلاح المناهج"، تسع (09) مؤسسات للتعليم العالي من أوروبا وشمال إفريقيا (المغرب العربي) ومنظمتين تمثلان الشركات، ويهدف إلى تعزيز روح المبادرة وتنمية قدرات الشركاء المغاربيين الدوليين.

نتائج هذا البرنامج للجامعة 8 ماي 1945 هي إنشاء ماجستير في المقاولاتية والتنمية الدولية، ومركز موارد في المقاولاتية والتنمية الدولية. حيث تم إطلاق المشروع في 15 يناير 2010 وتم إغلاقه في 14 يناير 2013 (اكتمل المشروع).

الشريك المنسق:

*مدرسة غرينوبل (**Grenoble**) للإدارة(**GEM**) ، غرونوبل، فرنسا .مركز تايم **Time**

الشركاء المغاربيون:

*جامعة صفاقس (تونس) معهد الدراسات التجارية العليا بصفاقس

*معهد الدراسات التجارية العليا بسوسة.

[1] http://relex.univ-guelma.dz/fr/programme-tempus%C2%A0de-quoi-s%E2%80%99agit-il vu le : 02 Avril 2019.
[2] http://relex.univ-guelma.dz/fr/programmeDans-lesquels-universite-de-guelma-estetait-partenaire-ErasmusMundus vu le : 02 Avril 2019.

*مدرسة الإدارة(**ESCA**) ، الدار البيضاء، المغرب

*جامعة محمد الخامس السويسي(**UM5**) ، الرباط، المغرب .كلية الاقتصاد والقانون والعلوم الاجتماعية

*جامعة باجي مختار(**LIDEE**) ، عنابة، الجزائر .كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

*الجامعة 8 ماي(**U8M45**) 1945 ، قالمة، الجزائر .كلية الحقوق، رسائل، أحداث العلوم الإنسانية

*جمعية تطوير وتعزيز المشاريع(**ADPE**) ، عنابة، الجزائر

*الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف(**UTICA**)، سوسة، تونس

الشركاء الأوربيون:

*جامعة أثينا (**Athens**) للاقتصاد والأعمال(**AUEB**) ، أثينا، اليونان .قسم علوم وتكنولوجيا الإدارة

* **Politecnico di Torino (POLITO)**، تورينو، إيطاليا.[1]

ثانيا: مشروع :Erasmus+ INSTART

بدء التشغيل: 2016

INSTART: "شبكة التميز الأوروبية – الأفريقية للابتكار والمقاولاتية" تهدف إلى تحسين مثلث المعرفة من خلال تعزيز ثقافة الابتكار الفعالة في التعليم العالي، وبدء أساليب مبتكرة من الارتباط والتفاعل بين الجامعات والشركات والمجتمع من أجل تعزيز البيئة الاقتصادية في جميع أنحاء منطقة جنوب البحر المتوسط.

يتكون من 4 جامعات، ومجمع علمي وتكنولوجي واحد من دول الاتحاد الأوروبي – إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وبولندا– و 12جامعة من الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس بدعم من الشركاء الاجتماعيين مثل غرف التجارة والمجموعات والشبكات والجمعيات من هذه البلدانMED .

الشركاء:

–الجزائر :الجامعة 8 ماي 1945 قالمة – جامعة بجاية.

–مصر :جامعة الإسكندرية، جامعة القاهرة

–تونس :جامعة قابس، جامعة صفاقس، جامعة سوسة

–ليبيا :جامعة مصراتة، جامعة الزاوية

–المغرب :جامعة ابنو زهر أغادير – جامعة سيدي محمد بن عبد الله – جامعة القاضي عياد مراكش

–إسبانيا :مؤسسة كاناريا باركي سينتيفيكو تكنولوجيكو من جامعة لاس بالماس دي جران كناريا

[1] http://relex.univ-guelma.dz/fr/programme%C2%A0dans-lesquels vu le : 02 Avril 2019.

–إيطاليا :جامعة ديغلي ستودي من روما لا سابينزا

–بولندا **Uniwersytet Szczecinski** .

– البرتغال: جامعة دا ماديرا.

ان جعل انشطة الجامعة أكثر وضوحًا وإمكانية وصول الشركات وأصحاب المصلحة الآخرين إليها أمر مهم للمساهمة في النمو الاقتصادي من خلال الجمع بين معارفهم ومهاراتهم الجماعية .

مشروع INSTART يطور آليات مبتكرة لتعزيز التميز الجامعي في الابتكار والمقاولاتية وزيادة التعاون بين الجامعة والأعمال من خلال البحر المتوسط .لمواكبة انتاج المعرفة، ستقوم INSTART بتنفيذ مسرع مستعرض التدريب برنامج مع أدوات تعليمية مبتكرة لمختلف مجموعات الأهداف (أساتذة، تقنيين، خريجين، طلاب دراسات عليا)[1]، يركز على مهارات جديدة في الابتكار وريادة الأعمال التي لها تأثير مستعرض على تخصصات مثيرة للاهتمام للمنطقة (مثل الزراعة والاقتصاد، التعليم والهندسة) من أجل تحسين القدرات وخلق وتعزيز هياكل الابتكار في جامعاتMED ، سيقوم المشروع بتطوير برنامج تدريبي يشمل فترة زيارة في أوروبا، وبالتالي بدء انظمة نقل أفضل الممارسات للتعاون طويل الأجل بين جامعات.MED-EU

تم تصميم مشروع INSTART لتشجيع المتوسط العالي المؤسسات التعليمية لتصبح مرجعا للابتكار وريادة الأعمال في سوق العمل والمجتمع ككل.

برنامج التسريع المستعرض:**(TAP)**

الهدف الرئيسي منTAP ، هو تسريع من خلال ما يصل إلى تاريخ في انتاج المعرفة وتعزيز وبدء الابتكار الفعال وثقافة المقاولاتية في مؤسسات التعليم العالي من خلال تنفيذ برنامج مسرع مستعرض . ركزتTAP ، في خطوة أولى، على المدربين والأساتذة، وبعد ذلك، تقدم لطلاب الجامعة في الدورة الأخيرة ولمن تخرجوا حديثًا، بالإضافة إلى طلاب الماجستير والدكتوراه في مجالات INSTART المحددة[2].

قد يتطلب هذا النوع من التعلم غير الرسمي في" كبسولات "النظر في مزج أساليب التدريب بما يتجاوز التقليدية وجهاً لوجه الترتيبات، مثل الفصول الافتراضية، التعلم الإلكتروني أو الفيديو عقد المؤتمرات.

* بالإضافة إلى ذلك كانت جامعة قالمة عضو في العديد من المشاريع الأخرى نذكر منها التالي:

[1] http://instart.ulpgc.es/ vu le : 02 Avril 2019.
[2] http://instart.ulpgc.es/ vu le : 02 Avril 2019.

1- **مشروع إراسموس موندوس يونيتا 2013 (ErasmusMundusUNetBA)**

(شبكة الجامعة للأعمال والإدارة) تنقل الطلاب والباحثي والموظفين الإداريين للتدريب في مجال السياحة والأعمال والإدارة.

المنسق:جامعة لاسبالماس– (**LasPalmas**) اسبانيا

2-**مشروع TempusEOLES2013**

(الإلكترونيات والبصريات التعلم الإلكتروني للانظمة المدمجة):ليسانس السنة الثالثة في البصريات/الإلكترونيات،

المنسق:جامعة ليموج.(**Limoges**)

3- مشروع Erasmus+KA2COFFEE، 2016

(المشاركة في إنشاء عرض تدريبي للجامعة المهنية مع غرض عالي التوظيف)،

هناك رخصتان تجريبيان في الأعمال الزراعية وحماية شبكات الكهرباء في مرحلةالبناء.

المنسق: جامعة **Techniques- Scienceset Montpellier2** فرنسا.

4-مشروع المخبر الإلكترونيE-lab،

بدء التشغيل: 2017 "شبكة مختبرات الأعمال العملية للإلكترونيات"(**ReLaTraPE**)،

الشريك:جامعة عبدالحميد بن باديس في مستغانم وجامعة8 ماي 1945قالمة، مشروع معتمد من وكالة الجامعة الفرانكفونية (**AUF**)لإنشاء وتجميع المختبرات البعيدة.

5-**مشروعFP7، ARIMNET2ERA–NetBOVISOL**

"ممارسات تربية وإدارة سلالات الأبقار الأصلية:حلول نحو مستقبل مستدام"، 2018، منسق معهد بحوث علوم الحيوان(RIAS)، حفارة، اليونان، مختبر علم الأحياء، المياه والبيئة(LBEE)، جامعة8 ماي 1945 قالمة.

6-مشروع Erasmus+KA2e-Lives، 2017، التعليم الإلكتروني لحلول الهندسة المبتكرة،

منسق المشروع: جامعة ليموج–(Limoges) فرنسا.

7-مشروع"**FP7ERANETMED**-SETPROPER**عمليات معالجة مياه الصرف الصحي المستدامة لإعادة استخدام المياه في الزراعة"،

منسق جامعة ستراسبورغ (Strasbourg)، 2016–2019، مختبر LCPCA، جامعة 8ماي1945قالمة.

8-شبكة Téthys(الجامعة الأورومتوسطية)،جامعة البحر المتوسط.(Aix–MarseilleII)

9–شبكة :E-Omed مساحة رقمية مفتوحة على البحر المتوسط، جامعة تولون(Toulon)، INSA،CNAM،ENSIIE،...

10– الوكالة الجامعية للفرانكفونية (AUF)

–شريك في مشروع "التقييم التلقائي." [1]

من خلال هذه الاتفاقيات والمشاريع الدولية والتي تظهر أغلبها مع مؤسسات أكاديمية، تهدف جامعة قالمة من خلالها إلى تطوير التعليم العالي وتنقل الطلاب والأساتذة والباحثين وزيادة التعاون بين الجامعة والمؤسسات، من بين المشاريع نذكر مشروع (INSTART+ Erasmus) لتعزيز ثقافة الابتكار والمقاولاتية في التعليم الجامعي، كذلك مشروع (FEFEDI Tempus) الذي أسفر عنه إنشاء ماجستير في المقاولاتية والتنمية الدولية (من 2010 إلى غاية 2013)، ومركز حالي بالجامعة للموارد المقاولاتية والتنمية الدولية، يسمح هذا الانفتاح الدولي للجامعة باكسابها مكانة مهمة محليا ووطنيا تستطيع من خلالها مواكبة التغيرات والتقرب أكثر من محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

IV قطب الابتكار والشغل بجامعة قالمة.

الشكل رقم (12): قطب الابتكار والشغل بجامعة قالمة.

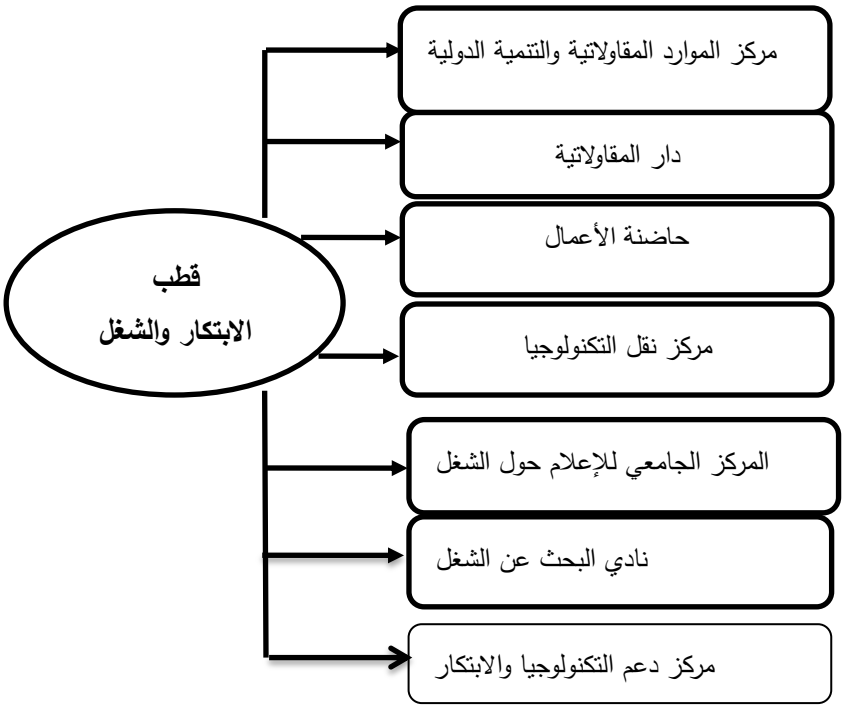

المصدر: من إعداد الطالبتان

يتكون قطب الابتكار والشغل من:

[1]http://relex.univ-guelma.dz/fr/projets-dans-lesquels-l%E2%80%99universit%C3%A9-de-guelma-est%C3%A9tait-partenaire#overlay-context=fr/programme-erasmus vu le : 06 Avril 2019.

1– مركز الموارد المقاولاتية والتنمية الدولية (CREDI)

كجزء من مشروع **FEFEDI Tempus** الذي يهدف إلى إنشاء درجة ماجستير مشتركة في المقاولاتية والتنمية الدولية، من بين أمور أخرى في الجامعة في 8 ماي 1945 قالمة (تم افتتاح برنامج الماجستير منذ عام 2011)، فقد تقرر أيضًا إنشاء مركز الموارد تعزيز القدرات الجامعية للطلاب والشركات.

* مهام مركز الموارد هي كما يلي:

• إشراك إجراءات قوية ومنتظمة لإقامة علاقات شراكة مع الشركات المحلية. هذه الشراكات ضرورية لنجاح السيد الذي يحتاج إلى تقديم "مشاريع" في مجال الأعمال لطلابه وعرض العملاء احتياجات التعليم المستمر.

• الحصول على الموارد التعليمية لدعم درجة الماجستير والتعليم المستمر.

2– دار المقاولاتية

تعد دار المقاولاتية جهازًا مشتركًا يقوم – منذ المراحل المبكرة للإبداع والابتكار– بتكوين الشبكة وتأمين المسارات وتشجيع الديناميات بين المؤسسات وإنشاء أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة..

* مهام دار المقاولاتية تتمثل في:

– نشر ثقافة المقاولاتية(تنظيم المشاريع) من خلال رفع مستوى الوعي.

– تدريب الطلاب على المقاولاتية.

– مرافقة الطلاب الذين يحملون مشاريع.

تستند الإجراءات التي تقوم بها دار المقاولاتية إلى خطة عمل سنوية على النحو التالي:

– أيام الإعلام والتوعية ذات الطابع العام؛

– ندوات وأيام دراسية حول المقاولاتية؛

– الجامعات الصيفية: منهج حول إنشاء الأعمال، بمشاركة شركاء ANSEJ؛

–الجداول المواضيعية؛

– اختبار أفضل خطة عمل "OOBADIR"؛

–تدريب جلسات على نهج تنظيم المشاريع)المقاولاتية(، وطريقة TRIE-CREE لمنظمة العمل الدولية وتوليد نموذج الأعمال (BMG)[1].

***النشاطات**

–تنظيم المسابقات والتحديات: من بينها المسابقة الوطنية للمقاولاتية والابتكار التكنولوجي حول المدينة Innoville, هدفها تشجيع الطلبة على ابتكار حلول تكنولوجية لمشاكل المدينة لتحسين حياة المواطن وايجاد أفكار مقاولاتية واقعية تستجيب لمتطلبات المحيط.

–الأيام الإعلامية والدراسية: يوم إعلامي المسابقة الوطنية للمقاولاتية Innoville, هدفه تفعيل العلاقة (جامعة–مؤسسة) وتحفيز الفاعلين في المحيط السوسيو اقتصادي للجامعة للتعبير على مشاكل المدينة والتي ستكون منطلق لأفكار مقاولاتية لتحسين نوعية العيش داخل المدينة.

–دورات تكوينية: الدورة التكوينية الأولى والثانية– أوجد فكرة مؤسستك TRIE 2، دورة تكوينية كيف تحسب فكرة مشروعك...الخ

–لقاءات: مع المكونين والمشرفين على تدريب المشاركين خلال المسابقة الوطنية للمقاولاتية والابتكار التكنولوجي حول المدينة Innoville, هدفه تأطير الطلبة حاملي المشاريع في المسابقة الوطنية للمقاولاتية والابتكار التكنولوجي حول المدينة Innoville، لقاءات بين دار المقاولاتية والمؤسسات والجهات الممولة لمسابقة Innoville...الخ

–القوافل التحسيسية: قافلة مسابقة Innoville، هدفها التحسيس بأهمية الفكر المقاولاتي من خلال المشاركة في مسابقة Innoville.

–حضور التظاهرات الخارجية: المشاركة في الورشة الجهوية لإرساء محيط محفز على خلق مؤسسات ناشئة ومصغرة في الوسط الجامعي، هدفها البحث في آليات إرساء محيط مناسب للمقاولاتية في الوسط الجامعي والبحث في آليات تثمين نتائج البحث العلمي، وكذا آليات حماية الملكية الفكرية والصناعية للمبتكرات، والتأكيد على ضرورة إنشاء حاضنات مؤسسات جامعية، ...الخ

–إعداد الاستراتيجيات ومخططات العمل: إعداد استراتيجية اتصال وإعلام تفاعلية، هدفها خلق هوية بصرية لدار المقاولاتية وخلق دعائم اتصالية جديدة، التركيز على التواصل عبر شبكات التواصل الاجتماعي، الترويج لنشاطات دار المقاولاتية عبر الفيديوهات والصور، تقديم صورة واضحة عن مهام

[1] الوثائق المقدمة من قطب الابتكار والشغل بجامعة قالمة

دار المقاولاتية وأهدافها والتعريف بها في الوسط الجامعي، إعلام الطلبة بمختلف المسابقات والتحديات والمعطيات الجديدة في مجال المقاولاتية والابتكار. بالإضافة إلى نشاط إعداد مخطط شامل لدار المقاولاتية، هدفه تفعيل أدوار دور المقاولاتية بما يتلاءم مع الامكانيات والفرص والحاجات.

3- حاضنة الأعمال

تم إنشاء حاضنة لمشاريع التعليم العالي والبحث العلمي بجامعة قالمة بهدف التكفل بتجسيد نتائج البحوث والأفكار التي يقدمها طلبة وأساتذة باحثون.

وهذا بمرافقة رسمية من مكتب العمل الدولي في إثراء هذا الهيكل الجديد بالتجارب والخبرات من خلال الخبراء التابعين له. جامعة قالمة لديها عدة أنشطة مع ذات المكتب على غرار مشروع "توظيف" ونادي البحث عن الشغل من أجل دمج خريجي الجامعة في سوق العمل.

تم توطين مشروع الحاضنة داخل الجامعة والذي يسمح في مرحلة أولى بالتكفل الجدي بإنتاجات الباحثين الناشطين عبر 24 مخبر بحث معتمد حاليا بجامعة 8 ماي 1945 في مختلف التخصصات إضافة إلى بلورة وتجسيد كل الإنتاجات العلمية الأخرى التي يقدمها الطلبة في بحوث التخرج بعد الماستر.

كما إن حاضنة المشاريع ستعمم لتشمل كل الأفكار والمشاريع التي يتم إنتاجها على الصعيدين المحلي والوطني من خلال بلورتها وتمكين أصحابها من تجسيدها وهذا الفضاء سيكون "حلقة وصل بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي" والمساعي جارية حاليا من أجل وضع خطط جديدة وآليات فعالة لترقية فضاء المقروئية والرقمنة في الوسط الجامعي لتقديم المعلومة الصحيحة في سياق االانفتاح على المحيط الخارجي الوطني والعالمي. [1]

4- مركز نقل التكنولوجيا: C2T3

من منظور التنمية المستدامة، تظل مهمة C2T3 تعزى إلى مساهمة التقدم التكنولوجي ونمو الأعمال والمؤسسات، وبالتالي إلى تنمية المنطقة من خلال توفير المزيد من فرص العمل والمزيد من الخدمات للسكان.

وبشكل أكثر تحديداً، تتكون مهمة هذا المركز من:

• تطوير مشاريع البحث والتطوير لتلبية الاحتياجات الملموسة للشركات (وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة) والمؤسسات الأخرى ؛

[1] http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/66918-2019 vu le : 06 Avril 2019.

• توفير خدمات الاتصال ونقل التكنولوجيا للشركة ؛

• تقديم تدريب متخصص في مواضيع التكنولوجيا المتقدمة في الاتصالات بناءً على طلب الشركات (3C2T و/ أو مستوى العميل)؛

• ربط مختلف أصحاب المصلحة وتسهيل التواصل والشراكة التعاونية ؛

• إجراء دراسات الجدوى التقنية وتقييم الإمكانات التجارية مع شركائنا (تحليل الأداء والتوصيف والشهادات المسبقة) ؛

• تنظيم الدعم للشركات في مراحل التوسع الخاصة بها وتوسيع مشاريع الابتكار الخاصة بهم.

– مع العلم إن هذا المركز في طور الإنجاز؛ لم يبدأ عمله بعد–

5–المركز الجامعي للإعلام حول التشغيل

في إطار تفتح الجامعة على محيطها الاجتماعي الاقتصادي تم إنشاء هذا المركز في 19 ماي 2011 بجامعة قالمة والتي تعتبر سباقة في ذلك. يتم من خلاله إعلام الطلبة بوجود المقاولاتية ولا يتم اللجوء لعقد اتفاقيات لأن التعاون مع هيئات التشغيل أصبح دائم

***أهدافه**:

– تمكين الطالب من التعرف على عالم الشغل ومستجدات التشغيل.

– مساعدة الطالب ومرافقته على بناء مشروع مهني من خلال التوجيه المهني.

– مساعدة الطالب على اكتساب التقنيات الضرورية للبحث عن العمل.

– فضاء للقاء بين الفاعلين في قطاع الشغل (المؤسسات، هيئات التشغيل) والطلبة وحاملي الشهادات.

***النشاطات**:

ـ تحقيقات الادماج المهني لمتابعة الادماج المهني للخريجين عن طريق قاعدة بيانات يتم إنشاؤها كل سنة تخرج عن جميع الطلبة ليتم الاتصال بهم دوريا لمتابعة ادماجهم المهني ويتم جمع بيانات ويتم تحليله حيث يتم تسجيل نتائج التحليل لمساعدة الجامعة في رسم خارطة التكوينات واتخاذ قرارات بشأن حذف اختصاصات ليصبح مركز للخبرة تلجأ له الجامعة في كل مرة للحصول على معلومات حول عالم الشغل.

– إجراء أسبوع إعلامي حول التشغيل (كل سنة) حول الوكالات المتوفرة للتشغيل.

– خدمات التوجيه المهنية موجهة خاصة للطلبة الجدد .. بحضور مستشاريين.(مفتوحة طيلة السنة).

– المشاركة في تنظيم صالون التشغيل، منتدى الطلبة والمؤسسات بدعوة مؤسسات واقتراح موضوع معين.

– تقديم منظومة من الخدمات مكتملة بمعايير دولية تحقق من خلالها مداخيل حاليا رمزية

– دورات تكوينية للطلبة حول تقنيات جديدة أو التي عليها طلب، لزيادة فرص تشغيل الطالب, (نذكر التصوير الفوتوغرافي, مواقع الويب...الخ) مقابل مبلغ مالي يتماشى مع إمكانيات الطلبة يتراوح بين (3000- 4000دج) ومستقبلا سيتم استقطاب أساتذة ذو كفاءة عالية ما يستلزم رفع المبلغ.

– تقنيات البحث عن الشغل TRE، ومحاولة تعميمه في كل كلية لتصبح كل واحدة منها تنظم وتجري هذه التقنيات للبحث عن الشغل.[1]

– إنشاء مرصد للجامعة الذي يهدف إلى جمع وتحليل ونشر البيانات عن الخريجين وإدماجهم في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، مع تحيين للبيانات في كل مرة

– اطلاق برامج تعاون دولي: المساهمة في التعاون مع هيئات دولية للتشغيل وطرف في المشاريع والشراكة، التي تقدم بإضافة تمويل وتجهيزات تسمح بدعم إطارات المركز .

– تنظيم الأبواب المفتوحة ذات صلة مع مؤسسات خارجية، الهدف منها اكتشاف المهن وإتاحة فرص للتشغيل.

– تنظيم أبواب مفتوحة بالشراكة مع الفاعلين خارجيين(مديرية الفلاحة) ذات الصلة باستخدام الطاقة الشمسية

– التفكير في إنشاء أبواب مفتوحة للصناعات التقليدية (بمشاركة مع غرفة الصناعات التقليدية) واكتشاف الحرف التقليدية.

– مشروع غير مكتمل في شبكة تربط قدماء خريجي الجامعة والطلبة، وإجراء لقاء سنوي هدفه مرافقة الخريج القديم للطالب أي يصبح هذا الخريج مرجع للطالب والاقتداء به وخلق الولاء للطالب.

***خصائص مركز الإعلام حول الشغل بقالمة**

كثافة أنشطة المركز: وجود أنشطة كثيفة يتطلب كل نشاط منها وسائل مادية وبشرية خاصة يقابله نقص في الإمكانيات المادية والبشرية ما يشكل خلل في كفاءة القيام بالأنشطة التي من شأنها أن تحقق نتائج جيدة في المجال المقاولاتي، لذلك يسعى المركز وفق استراتيجية إلى جعل أنشطة المركز غير ممركزة فيه عن طريق مخطط تكوين المكونين ليسمح لكل كلية بالقيام ببعض المهام المتعلقة بها لتخفيف العبء على المركز

– الاعتماد أكثر على وسائل تكنولوجية للاتصال والتي تحقق فوائد للجامعة وللطلبة كونها غير مكلفة وأكثر استعمالا، بوضع إعلانات ومستجدات عن الشغل عن إنشاء طريق صفحة رسمية بمواقع التواصل الاجتماعي.

[1] وثائق مقدمة من قطب الابتكار والشغل بجامعة قالمة.

6- نادي البحث عن الشغل:

***السياق والأهداف:**

مشروع "TAWDIF: من الجامعة إلى عالم الشغل" ،الممول من طرف المملكة المتحدة والذي تم تنفيذه من سبتمبر 2016 إلى مارس 2019 من قبل مكتب العمل الدولي (BIT) بالشراكة مع وزارة العمل التشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نادي بحث عن الوظائف النموذجية لتحسين دمج خريجي الجامعة في سوق العمل في الجزائر.

في مرحلته الأولى، تم انشاء ثلاث نوادي على مستوى كل من جامعة تلمسان، بجاية وبسكرة.

أما في مرحلته الثانية، تم إنشاء نادي جديد وإدارته على مستوى جامعة 8 ماي 1945 قالمة وينشطه مستشارو التوظيف لدى الوكالة الولائية للتشغيل (AWEM) قالمة، والمدربين لهذا الغرض في إطار المشروع، وتم التدشين الرسمي للنادي يوم 18 نوفمبر 2018 بمناسبة تنظيم جامعة قالمة الطبعة الأولى لمنتدى الطلبة والمؤسسات.[1]

تهدف مقاربة نادي البحث عن الشغل (CRE) إلى وضع الشاب في مركز أبحاث هك أو لشخص مسؤول عن مستقبله المهني. ويهدف من خلال دورة تدريبية مكثفة تستغرق أسبوعين إلى إعادة تنشيط أبحاث الشباب وتعظيم فرصهم في العثور على وظيفة من خلال تعلم تقنيات مساعدة في البحث عن العمل، توسيع شبكتهم بالتعرف على مؤسسات جديدة وتنظيم مقابلا تعمل من قبل المؤسسات خلال مدة التكوين.

تعتمد هذه المقاربة على فرضيتين رئيسيتين:

–يمكن للباحثين عن وظيفة العمل بشكل مستقل وفعال في البحث عن وظيفة خاصة بهم.

–البحث عن وظيفة هو في حد ذاته وظيفة بدوام كامل يكون من الأسهل القيام بها مع مجموعة من الناس.

هذه المنهجية أثبتت فعاليتها في كندا، ولاسيما في كيبيك منذ الثمانينات، وقد تم اختبارها في الجزائر والمغرب ومصر، وكذلك في الأرجنتين وفي مختلف بلدان أوروبا الشرقية وآسيا خاصة بدعم من مكتب العمل الدولي (BIT).

[1] وثائق مقدمة من قطب الابتكار والشغل بجامعة قالمة

***الجمهور المستهدف:**

نادي البحث عن الشغل مخصص للأشخاص الذين لا يتقنون تقنيات البحث عن الوظائف والقدرة على عرض أنفسهم في أعين أرباب العمل. يقدم نادي البحث عن الوظيفة برنامج أكثر كثافة لمدة تصل الى 15 يوما، مقارنة بدورات البحث عن الوظائف الأخرى التي تستغرق في الغالب مابين ساعة إلى يومين. سيكون الجمهور المستهدف من خريجي جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الذين يواجهون صعوبات محددة في الوصول إلى سوق العمل.

معايير الاختيار للمشاركين في دورات أعضاء نادي البحث عن الشغل

–متحصل على شهادة جامعية.

–مقر الإقامة في ولاية قالمة.

–مسجل لدى AWEM–قالمة.

–باحث عن وظيفة لأكثر من 12 شهرًا.

متحفز للعثور على وظيفة ولتوسيع أفاقه.

–مستعدًا وجاهزًا للالتزام بالبحث عن وظيفة لمدة 6 ساعات يوميً المدة أسبوعين، 5 أيام في الأسبوع.

–القدرة على الانتقال إلى موقع ورشة التكوين (AWEM،جامعة 8 ماي 1945 قالمة).[1]

7– مركز دعم التكنولوجيا والابتكار (CATI)

تم توقيع اتفاقية تعاون وشراكة بين المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية INAPI وجامعة قالمة، حيث تم تنصيب مركز دعم التكنولوجيا والابتكار (CATI) بالجامعة وجاءت هذه الاتفاقية في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، حيث سيعمل على تأطير الطلبة والأساتذة الباحثين ودعمهم للقيام بأبحاث مفيدة ترجع فائدتها للوطن . وسيكون مركزا لخدمة البحث على مستوى الجامعة وسيكون ايضا مركز للجامعة وملكا لها والمعهد سيكون في خدمة هذا المركز، الهدف الأساسي للمركز هو تقديم التكوين الضروري والأساسي فيما يتعلق بجانب الملكية الفكرية بصفة عامة والملكية الصناعية بصفة خاصة وتقديم المعلومات التقنية فيما يتعلق ببراءة الاختراع والبحوث العلمية على المستوى الاكاديمي.

[1] وثائق مقدمة من قطب الابتكار والشغل بجامعة قالمة.

يهدف هذا المركز إلى:

– دعم الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتكوين خاصة مع وجود الكثير من البحوث والابتكارات التي لم تستغل بسبب غياب التنسيق بين الجامعة والمؤسسة.

– تشجيع سياسة تعزيز القدرة التنافسية للشركات في القطاع الصناعي خصوصا الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تسمح بتحفيز الابتكار ونقل التكنولوجيا بشكل رئيسي من خلال إنشاء هذه الشبكات وبالتالي تمكين ظهور وتطوير سوق المعرفة الذي يعتبر دفعا للابتكار بين عالم البحث والقطاع الاقتصادي.

المبحث الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

سنهتم في هذا المبحث بتوضيح الخطوات الاجرائية في دراسة الحالة وذلك بتحديد أدوات جمع المعلومات، مجتمع الدراسة، وكذا أسلوب التحليل, بالإضافة إلى تحليل نتائج المقابلة والاستبيان .

الخطوات الاجرائية للدراسة

سنتطرق إلى أدوات جمع المعلومات، مجتمع الدراسة، وكذا أسلوب التحليل.

أولا: أدوات جمع المعلومات.

فقد تم الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالدراسة الميدانية من خلال:

1– المقابلة.

تعتبر المقابلة من أهم الأدوات المستعملة في جمع المعلومات، وقد اعتمدنا على:

– مقابلة حرة لا تستدعي الاعتماد على خطة ترتيب الأسئلة التي ستوجه للمستجيب، وقد تحصلنا على معلومات حول عمل وإسهامات المخبر وعلاقاته مع بعض المؤسسات، وتمت هذه المقابلة مع مديري وباحثي بعض المخابر.

– كما قمنا بمقابلة انصبت على استجواب إطارات جامعة 8 ماي 1945 (إطارين)، كانت مع نائب مدير الجامعة المكلف بالتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي والتكوين العالي فيما بعد التدرج ونائب مدير الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية، وتضمنت مجموعة من الأسئلة دارت حول مدى امتثال جامعة 8 ماي 1945 قالمة للممارسات العشرين للجامعة المقاولة.

2- الاستبيان.

يعد الاستبيان من أكثر الأدوات استعمالا لجمع المعلومات، وهو عبارة عن استمارة تحتوي على مجموعة من الفقرات توجه إلى المبحوثين، يجيب عنها كل مبحوث بنفسه.

ولقد اعتمدنا عليه في البحث للكشف عن جوانب الموضوع، كما يسهل الاستبيان من عملية تجميع المعطيات وتصنيفها، وبالتالي تفسيرها والوصول إلى الاستنتاجات المطلوبة والمناسبة، بالإضافة لكون الاستبيان يتصف بالسرية وهذا لعدم معرفة كل فرد لإجابات الآخر.

وقد تم عرض الاستمارة على عدد من الأساتذة ذوي الخبرة والتخصص، فقد أبدوا آراءهم واقتراحاتهم التي على أساسها تم وضع الشكل النهائي للاستمارة والتي تم توزيعها على مجتمع الدراسة المطلوب.

تتكون استمارة البحث من جزأين رئيسيين إضافة إلى صفحة التقديم:

الجزء الأول: يحتوي على المعلومات العامة الخاصة بمجتمع الدراسة: اسم المخبر، تاريخ تأسيس المخبر، عدد الباحثين، عدد الفرق، مجالات البحث والاهتمام.

الجزء الثاني: يحتوي على خمسة وأربعين مؤشرا في صيغة عبارات تغطي آليات نقل المعرفة والشراكة مع المؤسسات والتي تم تحديدها من مشروع تم إجراؤه من خلال مجموعة جامعات Russell، وإدارة المكتبات بتكليف من UNICO في المملكة المتحدة.

ثانيا: مجتمع الدراسة.

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع مخابر جامعة 8 ماي 1945 قالمة، وامتدت فترة الدراسة من 02 ماي حتى 09 ماي 2019، حيث تم إجراء مسح شامل والذي بلغ عددهم 24 مخبرا موزعين على سبع كليات: كلية العلوم والتكنولوجيا، كلية الرياضيات والإعلام إلى وعلوم المواد، كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض والكون، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب واللغات، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

جدول رقم (07): عدد الاستبيانات الموزعة.

النوع	العدد	النسبة المئوية
الاستبيانات غير المسترجعة	8	%33،33
الاستبيانات غير مكتملة الإجابة	4	%67،16
ا الاستبيانات المسترجعة	12	%50

المجموع	24	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الشكل رقم (13): عدد الاستبيانات الموزعة.

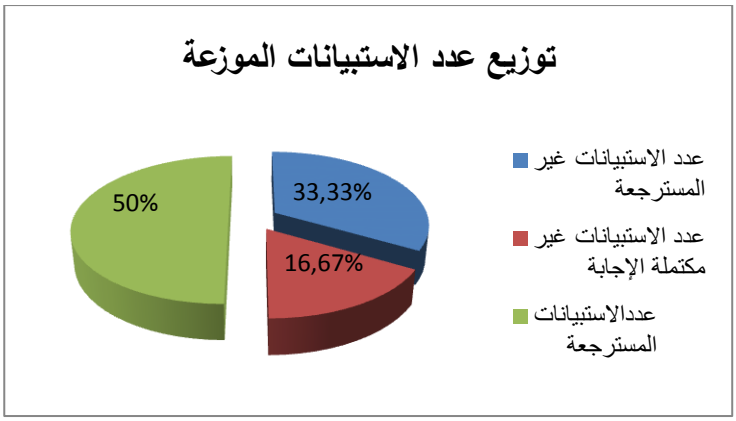

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (08).

ثالثا:أسلوب التحليل.

بهدف تحليل البينات التي تم جمعها من مجتمع الدراسة والوصول إلى تحقيق أهداف البحث، تم استخدام برنامج التحليل **Excel** واستخدام النسب المئوية.

كما اعتمدنا على المنهج الوصفي ، حيث تقوم المنهجية الوصفية بدراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، وتهتم بوصفها وصفا دقيقا يعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها.

II . تحليل نتائج المقابلة ونتائج الاستبيان.

في هذا المبحث سنتطرق إلى تحليل نتائج المقابلة حول توفر ممارسات الجامعة المقاولة, يليها عرض البيانات الخاصة بمجتمع الدراسة (مخابر البحث) وكذا تحليل إجابات الباحثين ومدراء مخابر البحث حول توفر آليات الشراكة جامعة–مؤسسات، بالتطرق إلى تحليل نتائج الاستبيان والمقابلة مع بعض باحثي ومدراء مخابر البحث .

أولا: تحليل نتائج المقابلة حول توفر ممارسات الجامعة المقاولة.

قمنا بإجراء مقابلة يوم الأحد الخامس من شهر ماي سنة 2019 انطلاقا من الساعة التاسعة والنصف صباحا، مع كل من السيد: نائب مدير جامعة 8 ماي 1945 المكلف بالتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج ليتم التنقل بعدها إلى

رئاسة الجامعة لمقابلة السيد: نائب مدير الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية، اللذان نتقدم لهما بفائق الشكر والعرفان لتعاونهم الرائع معنا،

كانت أسئلة المقابلة تتمحور حول مدى امتثال جامعة 8 ماي 1945 بقالمة للممارسات العشرين للجامعة المقاولة الواردة في الملحق رقم4 وهذه الممارسات تم التوصل إليها من طرف برتون كلارك كنتيجة لدراستين أجراهما واحدة سنة1998على 05 جامعات أوروبية وأخرى سنة2004 لتشمل جامعات جديدة أخرى وهذه الممارسات هي مسارات تتخذها الجامعة لتحول نفسها إلى جامعة مقاولة وتم الاعتماد عليها للكشف عن إذا ماكنت جامعة قالمة تتخذ بعض هذه المسارات كمرحلة انتقالية للخروج من دائرة وظائفها التقليدية التعليم والبحث إلى وظيفة الإنتاج والمقاولة وذلك بالنظر لسياسة الدولة في توفير المناخ الصحي لذلك من خلال وضع تشريعات تفرض وتؤطر وتؤسس لعلاقة واضحة تحكمها القوانين التي تعمل على إخراج البحث العلمي من الأسوار المغلقة للجامعة إلى ميدان التطبيق.

قام السيدان نائبا مدير الجامعة بالإجابة عن الأسئلة المرتبطة بكل ممارسة من الممارسات العشرين كلا على حدى وذلك بعبارة يوجد في حالة قيام الجامعة بالنشاطات التي تفرضها كل ممارسة وبعبارة لا يوجد في حالة غياب تلك النشاطات المتعلقة بالممارسة داخل الجامعة وعبارة إلى حد ما في حالة وجود الممارسة بشكل غير مطلق داخل الجامعة أي أن الجامعة تحاول الاقتراب من تلك النشاطات مع وجود قصور في تطبيق الممارسة هذا بالإضافة مع إثراء الإجابة بملاحظات كانت جدا مفيدة للوصول إلى نتائج جيدة.

كانت إجابات السيدان على الأغلب متفقة جدا ما يؤكد وضوح وتبني الجامعة لهذا المفهوم وسيتم فيما يلي عرض إجابات السيدان المتعلقة بكل ممارسة من الممارسات العشرين.

1- **الاستقلالية:** عندما تعلق الأمر بالاستقلالية اتفقا السيدان على عدم وجود استقلالية للجامعة عند قيامها باستثمارات مهمة لأن الرأي النهائي يرجع إلى الوزارة ما يدل إن قوانين وتشريعات الدول لازلت في طور الإصلاح رغم ما كرست الدولة من جهود في سبيل ذلك يبقى فقط عامل الوقت لتفهم الدولة أهمية الاستقلالية في تمكين الجامعات، وكدا التوجه نحو اللامركزية .وان القضاء على المركزية في النظام مسعى تناشد به بعض القطاعات داخل البلاد، وهو يبقى مشكل يخص جميع الجهات الناشطة داخل الجزائر وليس الجامعة فقط، لأنه رغم إقرار الدولة بوجود اللامركزية إلا أن في حقيقة الأمر مبدأ المركزية في السلطة هو السائد في البلاد ما يكشف عن غياب لبعد الحرية الأكاديمية المتمثل في حرية الجامعات في إدارة شؤونها المالية والإدارية بصور مستقلة.

2- ممارسة الدور المهم للفريق: المركزي للإدارة: وعندما تعلق الأمر بالدور المهم للفريق المركزي أكد السيدان إن هناك فعلا جرأة وإقبال شديدين في اتخاذ القرار ما يجعل فريق الإدارة المركزي داخل الجامعة يتصف الصلابة والسرعة عند اتخاذه للقرارات ذات الطابع المقاولاتي المتسم بالمجازفة. غير أن الفقرة الثانية كانت تتفق إلى حد ما مع ممارسة كلارك كون الفريق المركزي للإدارة أوسع وأكثر أهمية من أعضاء هيئة التدريس في أغلب الأحيان ، وتظهر أهمية هيئة التدريس ونوعا ما في الجانب الأكاديمي. وأن محور اهتمام وعمل الإدارة والأكاديميين هو خدمة الطالب .

3- جودة إدارة شؤون الموظف: وفيما يخص جودة إدارة شؤون الموظفين انطلاقا من الإجابات الفرعية التي تشكل الممارسة يتضح أن هناك فعلا جودة في إدارة شؤون الموظفين الناتجة عن توظيف الجامعة مستخدمين أكفاء إضافة إلى توظيف للباحثين بشكل مكثف في المناصب الإدارية وتوفير فرص التدريب والتطوير لهم والعمل على الحفاظ عليهم داخل الجامعة، لأن الجامعة تعتبر الرضا الوظيفي مؤشرا هاما في تحديد مستوى أداء الأفراد وأكثر إنتاجية من غيره، أما فيما يخص استثمار قدرات الموظفين كان هناك اختلاف في الإجابة بين يوجد وإلى حد ما وهذا الاختلاف مرتبط بالصعوبات الناشئة عن تثبيت نظام جديد لإدارة التكنولوجيا المعلومات يؤدي هذا النظام إلى انخفاض كبير في الأداء لان الموظفين لم يتمكنوا من استخدامه بشكل صحيح، ويرجع هذا العجز إلى حد كبير إلى عدم كفاية فرص التدريب والتطوير للموظفين.

4- ثقافة تنظيم المشاريع والتوجه نحو التغيير: هنا يشير السيدان فيما يخص فقرة تمتع الإدارة بمرونة قابلة للتكييف وراغبة في التغيير إلى عبارة إلى حد ما وبأن النصوص القانونية موجودة لكن هناك تقصير في التطبيق حيث تسعى الجامعة إلى التعريف بروح المبادرة عن طريق بعض الآليات منها تعزيز وغرس الثقافة المقاولاتية بين الطلبة من خلال التعليم الجامعي وثقافة المبادرة كإدراج مقرر المقاولاتية والقيام بحملات تحسيسية حول المقاولاتية وتنظيم الندوات والمؤتمرات حول الفكر المقاولاتي في مختلف كليات الجامعة لكي تعزز البعد المقاولاتي لهويتها التي هي في مرحلة الجنين رغم أهميتها المتزايدة. وهنا يظهران أن الأمر يحتاج إلى وقت وطاقة لتغيير الخصائص التي تشكل هوية الجامعة وتتشرب روح المبادرة تماما مهام التعليم والبحث

وكذلك تشجيع الخرجين من الجامعة على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة وذلك من خلال ما توفره الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لقالمة كمؤسسة مرافقة وما تقدمه من مساعدات مالية بموجب اتفاقية بين دور المقاولاتية المتواجد ضمن قطب الابتكار والشغل يعملان من خلالها على

تحسيس، تكوين، دعم ومتابعة الخريجين للانتقال من الفكرة والمشروع إلى الفعل وتنفيذ واستقطاب الدعم. وهنا تم الحديث عن مسابقة ابتكار المدينة innoville التي نظمتها دار المقاولاتية للجامعة والمسابقة التي دامت 72 ساعة متواصلة كانت تهدف إلى احتضان روح المقاولاتية، والابتكار التكنولوجي عند الطلبة وكذلك مرافقة أصحاب المشاريع واقتراح حلول مبتكرة من طرفهم لوضع أفضل للمدينة.

وفيما يتعلق الأمر بالتحفيزات تم الإشارة إلى وجود أشكال من التحفيزات دون المكافآت المالية وبعبارة يوجد فيما يخص باقي الفقرات .

5–الميزانية العامة وعند هذه الفقرة اختارا كلاهما عبارة إلى حد ما للتعبير على الموقف كون امتلاك الجامعة لحرية مقيدة في استخدام التمويل العام حسب رغبتها. اذا هي لا تملك إلى إلى كبير الرخصة في استخدام التمويل حسب رغبتها.

6– التمويل حسب النتائج كان هناك اختلاف في الرأي بين يوجد ولا يوجد كلا حسب وجهة نظره ما يشير إن التمويل داخل الجامعة لا يعتمد بشكل مطلق على النتائج والمخرجات المحققة وهو ما يدل على إن هذا النظام غير راسخ في الجامعة.

7– هيكل هرمي مبسط أشار كلامهما إن هده الممارسة موجودة والجامعة تحاول قدر المستطاع أن تسهل إجراءات العمل فيما يخص اتخاذها للقرارات المرتبطة بإنشاء الأفكار وذلك لتشجع انسيابية الأفكار انطلاقا من وحدات القاعدة لتطفو الأفكار بسرعة على السطح ويكون أمام الجامعة رصيد من الأفكار والقرارات المتعلقة بها.

8– التخطيط الاستراتيجي أشار السيدان إلى وجود هذه الممارسة وأن الجامعة حقا تسير وفق خطة استراتيجية واضحة متعلقة بأهداف إنتاجية حيث تقوم بتطوير الخطط التعليمية والتأهيلية والدراسات العليا في الجامعة والمناهج وفق الاحتياجات العلمية والعملية القائمة وذلك من حيث النوعية أو التخصص أو العدد المطلوب كما تعمل على تأهيل جيل جديد من الخرجين على إطلاع بواقع العمل المستقبلي ومشكلاته لكن التخطيط الاستراتيجي ضعيف بوجه عام في جانب الاتصال في الخطط لأ نه عادة ما يتبع صنع القرار مبدأ اللامركزية في حين يتم وضعه في إطار المبادئ التوجيهية.

9– دور الخريجين من الطلبة أشارا إلى حد ما ويتم ذلك من خلال نادي البحث عن الشغل ومركز الإعلام حول التشغيل التي تعتبر جامعة قالمة سباقة في إنشائه وتقوم من خلاله على إنشاء مرصد للجامعة الذي يهدف إلى جمع وتحليل ونشر البيانات عن الخريجين وإدماجهم في المحيط الاقتصادي

والاجتماعي من جهة ومن جهة أخرى وجود مشروع غير مكتمل لخلق شبكة تربط بين الخريجين(القدامى) والطلبة من أجل الاستفادة من تجاربهم على سبيل الاقتداء وتعزيز روح الانتماء وباكتماله تتحقق الممارسة

10- الشراكة أكد السيدان على وجود هذه الممارسة بشكل مكثف وأن الجامعة تحرص على ديمومة العلاقات الخارجية وتعمل بشكل كبير على توقيع عقود الشراكة مع المحيط الخارجي، من أجل توطيد الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال بناء عروض وتصميم محاور بحث ذات الصلة بمواقع توطين تلك التكوينات والبرامج البحثية، وكذا السماح لطلب الدكتوراه بممارسة أعمال البحث داخل المؤسسات، وانها قامت فعلا بإغلاق شعب وتكوينات ليست بحاجة لها ولا تخدم أغراضها الإنتاجية.

11- البيئة التحتية للحرم الجامعي: أكد السيدان بعبارة يوجد على تمتع الجامعة بسمعة طيبة في المنطقة وإن لها القدرة التنافسية في جلب الطلاب الجدد إليها والمحافظة على طلبتها الحاليين.

12- مصادر التمويل المستدام: أشار السيدان إلى لا يوجد إن الجامعة تقوم باستغلال ما يتوفر لديها من إمكانات لكن ليس كمصادر للتمويل إضافي لعدم امتلاكها مرافق وفنادق حيث أنها تلجأ لإيجارهم من الخواص في حالة قدوم وفد ما لسهولة الإجراءات عند تعاملها مع الخواص .

13- تركيز الجامعة أشار السيدان بعبارة إلى حد ما كون أن الجامعة في كثير من الأحيان تثقل نفسها بمجموعة كبيرة من الأنشطة التي تقع خارج مجالات اختصاصها الأساسية وكفاءتها كونها تملك دائما روح المبادرة وحب الاستكشاف. لكنه دائما ينصب في خدمة التعليم والبحث,

14- أنشطة جديدة: أشار السيدان بعبارة يوجد أن الجامعة تقوم باستمرار بمراقبة تطور أسواق التعليم والبحث وترصد الموارد اللازمة لتتكيف مع ذلك وأنها ملتزمة بهذه الممارسة حيث تقوم باستثمار مواردها في النشاطات التي تقوم بها والهدف من النمو هو دعم قدرة المنظمة على البقاء في المدى البعيد كونها تصبو لتكون جامعة رائدة في هذا المجال، حيث تقوم من حين إلى آخر بإدخال عناصر التكنولوجيا.

15- الهيبات والمنح أشار السيدان بعبارة لا يوجد أن الجامعة لا تعتمد على سمعة مشاريعها وخريجيها من أجل الحصول على تبرعات هامة منتظمة في حين أنها إلى حد ما يمكن القول إنها تشجع مؤسسات المجتمع المحلي على تقديم المساعدات المالية كلما أمكنها ذلك.

16– نجاح الباحثين الشباب أكد السيدان بعبارة يوجد على أن الجامعة تمتاز بقدرة عالية على تحقيق رضا الطلاب المتميزين والحفاظ عليهم وذلك بالتركيز على تحقيق مطالبهم وتوفير الاستقرار والراحة النفسية لهم وإنها في الأخيرة تعمل على تجنيدهم لجذب المتبرعين لإجراء أبحاث ابتكارية كون المحيط الخارجي يسعى من تلقاء نفسه لاكتساب معارف الجامعة كون مخابر الجامعة تمتاز بسمعة طيبة في هذا الشأن.

17– **الجمع بين التخصصات** يؤكد السيدان بعبارة يوجد على وجود هيكل تنظيمي راسخ يعزز التعاون بين المؤسسات في مجال التعليم والبحث وذلك بإنشاء تمثيل لوحدة دعم الشراكة على مستوى كل كلية، إضافة إلى بلورة وتجسيد كل الإنتاجات العلمية الأخرى التي يقدمها الطلبة في بحوث التخرج بعد الماستر. من خلال حاضنة الأعمال حلقة وصل بين الجامعة ومحيطها . وتم هنا الإشارة إلى مشروع مؤسسة(2017–2022) لجامعة قالمة الذي لم يتم المصادقة عليه بعد والذي يسعى إلى تقريب الجامعة من المؤسسة .

18– نقل التكنولوجيا أكد المجيبان بعبارة يوجد على وجود ميكانيزمات جيدة ومتعارف عليها في نقل التكنولوجيا وأشارا إلى إنشاء حاضنة الأعمال وإنشاء مركز دعم ونقل التكنولوجيا بغرض مساعدة المؤسسات ومرافقتها في مسارها الابتكاري إلا أنه لم يتم تشغيله ويتم حاليا تكوين الموظفين لأجل الشروع في فتحه ليشكل نقلة نوعية للجامعة في المجال المقاولاتي.

19– طلاب الدراسات العليا أجاب السيدان بعبارة يوجد على توفر الجامعة لأساتذة متخصصين من حملة الماجستير والدكتوراه ومن خلال ذلك يمكن إن يوفر التعليم مصادر جديدة للإيرادات عن طريق التعليم المستمر على غرار اتفاقية التكوين في الدراسات المتخصصة PGS لصالح موظفي المؤسسات والإدارات العمومية التي تشكل ايراد معتبر للجامعة.

20– الشركات المولودة للبحث: أشار السيدان بعبارة إلى لا يوجد لان الجامعة لا زالت لا تقدم في بحوثها حلول لوجستية لصالح المؤسسات التي تتبع سياسة ترشيد الاستهلاك .إلا أنها تمتلك لصالحها برمجيات لوجستية على غرار STAGE -POGRES6

ثانيا: تحليل نتائج الاستبيان. حول وجود مجال للشراكة بين الجامعة مؤسسات المجتمع المحلي.

سنقوم بعرض البيانات العامة لمجتمع الدراسة مع تحليل نتائج الاستبيان والمقابلة مع بعض مدراء المخابر.

1- البيانات العامة لمجتمع الدراسة.

سيتم توضيح المعلومات الخاصة بمجتمع الدراسة، وتتمثل هذه المعلومات في: تاريخ تأسيس المخبر وعدد الفرق وعدد الباحثين وكذا مجالات البحث والاهتمام.

الجدول رقم(08): توزيع مجتمع الدراسة.

معلومات عامة / ***اسم المخبر***	**تاريخ التأسيس**	**عدد الباحثين**	**عدد الفرق**	**مجالات البحث والاهتمام**
1- مخبر الهندسة الكهربائية- LGEG	25 جويلية 2000	29	6	-المواد العازلة للكهرباء -التوافق الكهرو مغناطيسي -الجهد العالي -المراقبة والتشخيص -نقل الطاقة -الطاقة المتجددة
2- مخبر الأوتوماتيكي والإعلام الآلي- LAIG	5 فيفري 2001	44	4	-تكنولوجيا المعلومات والإعلام الآلي -الاتصالات -التكنولوجيا الصناعية
3- مخبر الهندسة المدنية والهيدروليكا – LGCH	05 فيفري 2001	24	4	-مشكلة التربة -نمذجة الهياكل. -المواد في الهندسة المدنية
4- مخبر التحليل الصناعي وهندسة المواد-LAIGM	05 فيفري 2001	43	4	-كيمياء/هندسة الطرائق -علوم المهندس -العلوم والتكنولوجيا
5- مخبر الميكانيكا والهياكل-LMS	05 فيفري 2001	44	4	-سلوك وتوصيف المواد المركبة. -الديناميات الهيكلية والصيانة الصناعية -قطع المواد

				-انظمة ميكانيكية مشحمة
6-مخبر السيليكات والبوليمرات والمركبات النانوية-(LSPN)				
7- مخبر الرياضيات التطبيقية والنمذجة-LMAM	2011	46	5	-المعادلات التكاملية والأمثلة -النمذجة الفيزيائية -المعادلات التفاضلية الجزئية -نظريات النقاط الصامدة -معادلة النقل
8- مخبر الكيمياء التطبيقية-LCA	05 فيفري 2001	42	4	-توليف وتطوير المركبات ذات الاهتمام البيولوجي -المواد الطبيعية والتطبيقات -الحفز(في الكيمياء) -التوليف والنمذجة
9- مخبر العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات LabSTIC	2011	50	4	-تعلم الآلة -النمذجة وتحسين النظم المشمولة. -الإدارة التلقائية لمستندات الوسائط المتعددة.
10- مخبر الكيمياء الرقمي والبنيات النانوية LCCN	14 أفريل 2014	27	4	-نمذجة النظم البيولوجية -دراسة التفاعلات الجزيئية -مجمعات التضمين -الناقلات العصبية
11- مخبر المحافظة على الأراضي الرطبة - LCZH	11 سبتمبر 2012	34	4	-الحفاظ على المناطق الرطبة بيئة، محيط، التنوع البيولوجي -بيئة الطيور المائية وغيرها من

				الفقاريات المائية –المراقبة الحيوية ونوعية المياه.
12– مخبر التاريخ للبحوث والدراسات المغاربية – LHREM	مارس 2011	42	7	–تاريخ الجزائر والمغرب العربي وكل العلوم التي تخدم هذا الهدف كالآثار، الفلسفة..
المجموع		**425 باحث**	**50 فريق**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ إن عدد الباحثين يمثل 425 باحث في 12 مخبر بحث (الذي أجريت عليه الدراسة) موزعين على 50 فريق، وكل فريق ينشط في مجال خاص بطبيعة واهتمام المخبر الذي ينتمي إليه. والأشكال التالية توضح توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد الفرق وحسب عدد الباحثين وحسب تاريخ التأسيس.

الشكل رقم(14): توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد الفرق

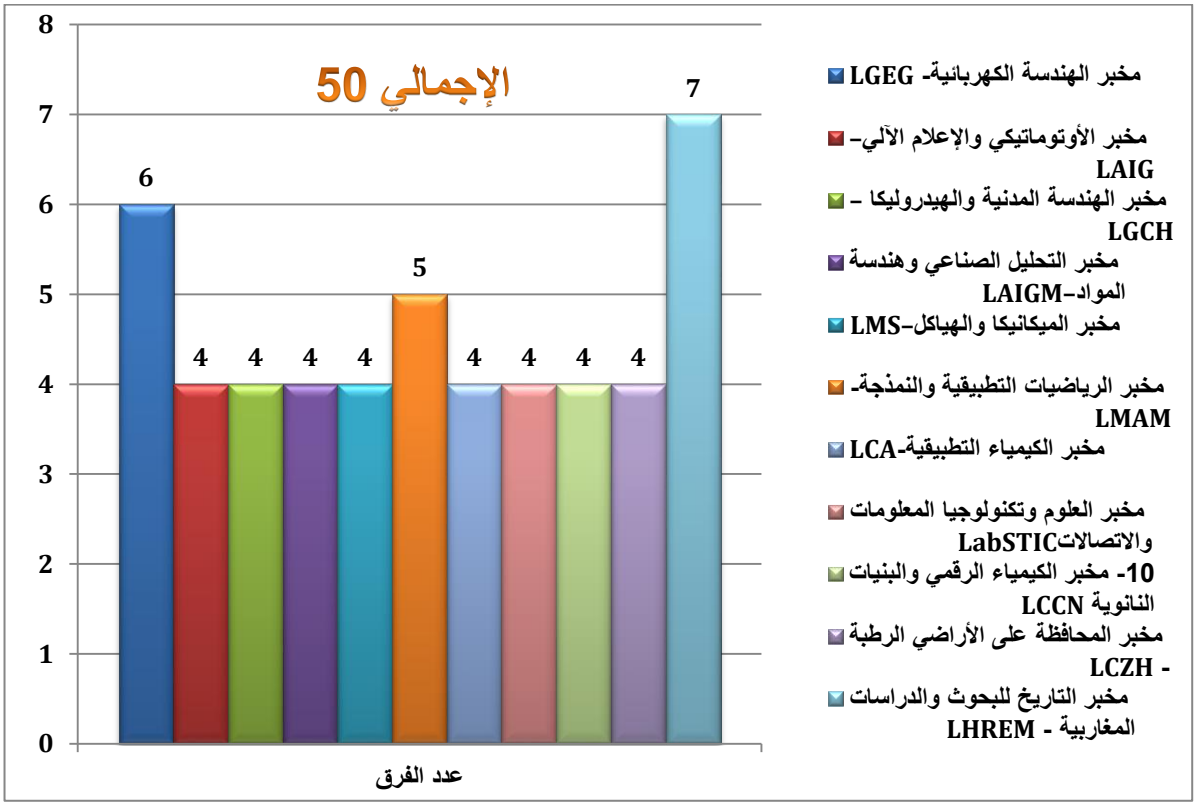

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (08)

من خلال الشكل نلاحظ إن أغلب مخابر البحث لجامعة قالمة تضم اربعة (04) فرق بحث في كل مخبر بحث. أما بالنسبة لمخبر التاريخ للبحوث والدراسات المغاربية – LHREM فيضم سبع (07) فرق بحث ومخبر الهندسة الكهربائية LGEG يضم ست (06) فرق بحث، ومخبر الرياضيات التطبيقية والنمذجة LMAM الذي يضم خمس (05) فرق بحث.

الشكل رقم(15): توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد الباحثين

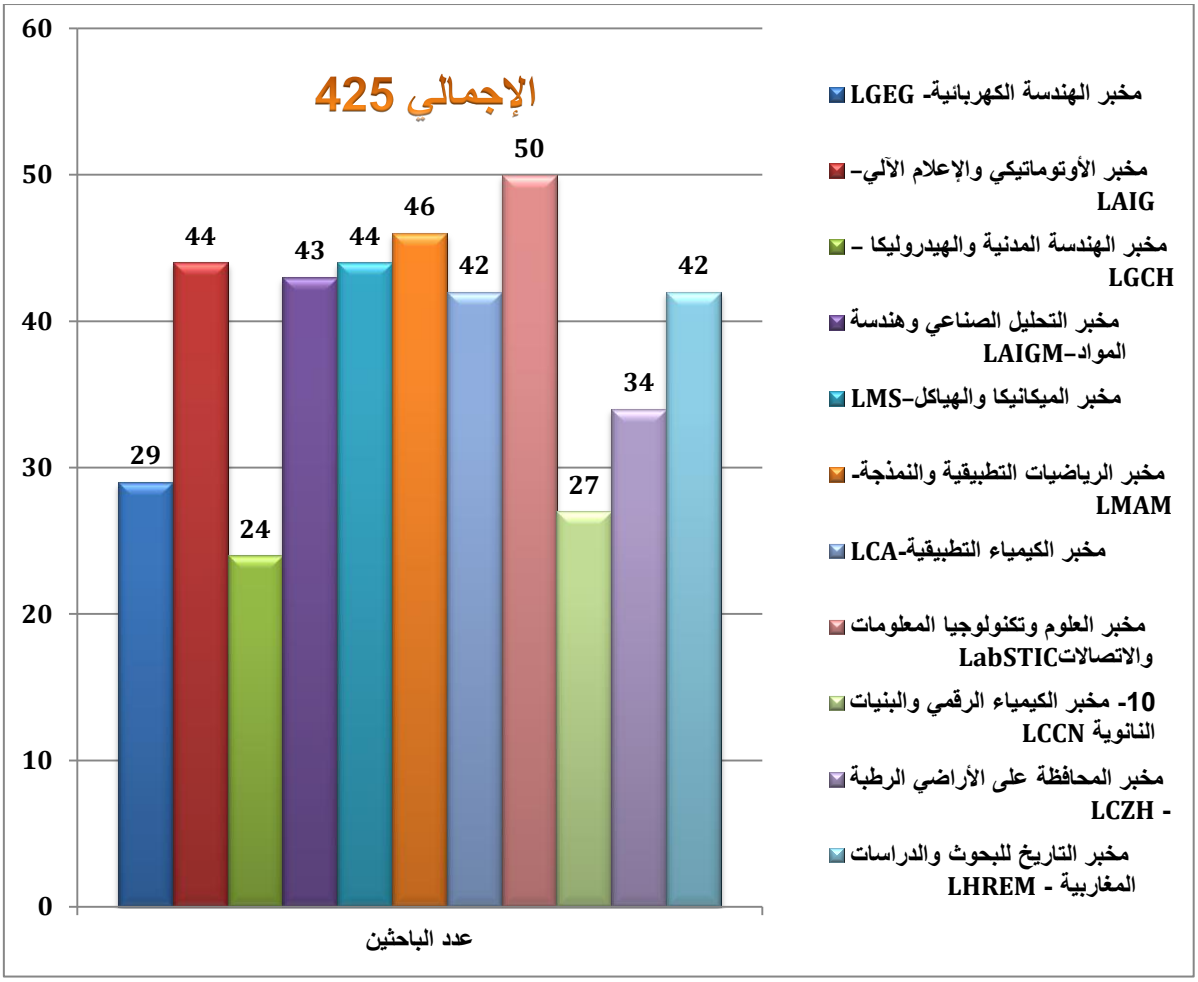

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (08)

نلاحظ من خلال الشكل إن عدد الباحثين ينحصر من 24 إلى 50 باحث في كل مخبر بحث، ويضم مخبر العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – LabSTIC أكبر عدد من الباحثين والمقدر ب50 باحث.

الشكل رقم(16): توزيع مجتمع الدراسة حسب تاريخ التأسيس

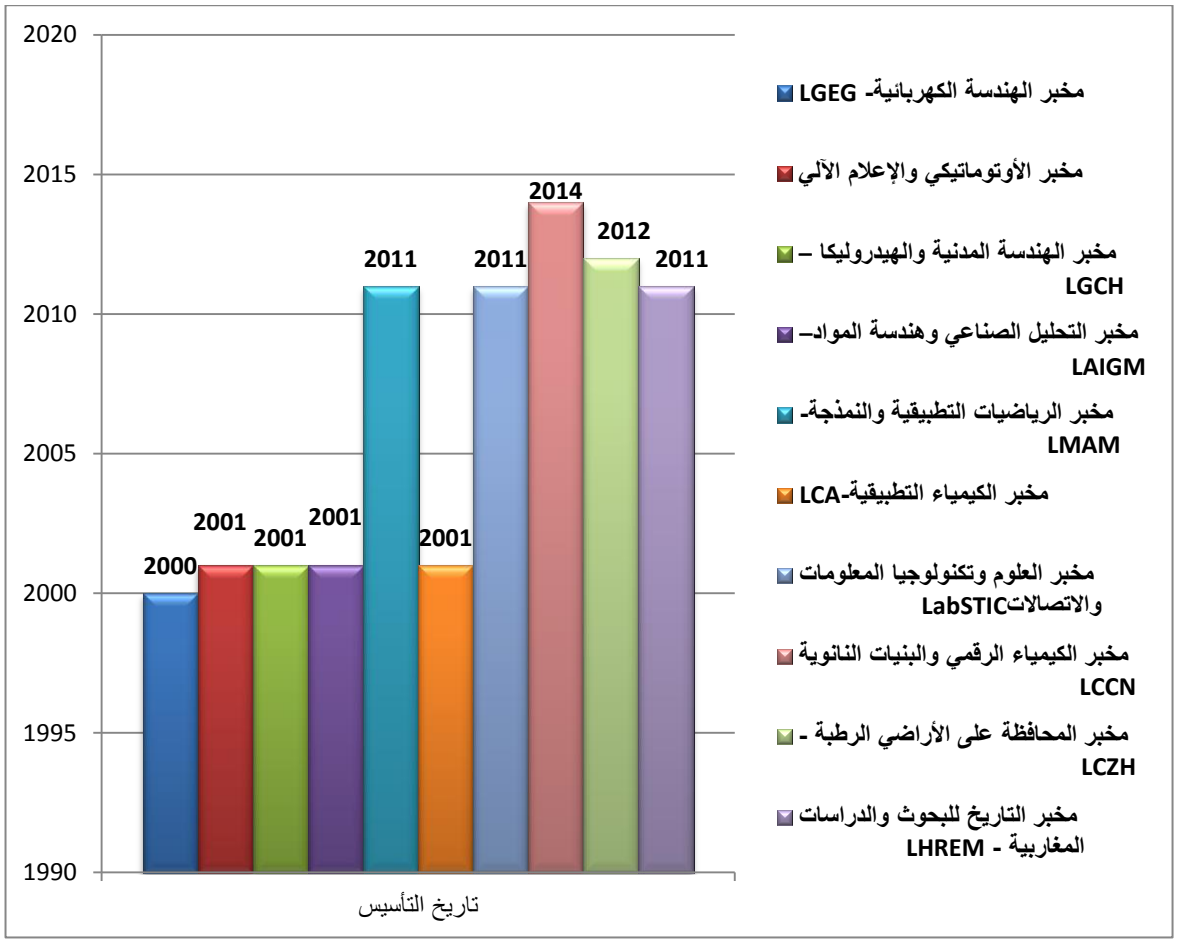

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (08)

من خلال الشكل يتضح لنا إن مخبر الهندسة الكهربائية – LGEG هو أقدم مخبر بحث تأسس بالنسبة لهذه المخابر حيث يرجع تاريخ تأسيسه إلى سنة 2000، يليه مخبر الأوتوماتيكي والاعلام الآلي ومخبر الهندسة المدنية ومخبر التحليل الصناعي وهندسة المواد ومخبر الكيمياء التطبيقية والنمذجة الذي يرجع تاريخ تأسيسهم إلى سنة 2001، في حين نجد إن أحدث مخبر بحث هو مخبر الكيمياء الرقمي والبنيات النانوية والمؤسس في سنة 2014.

2- تحليل إجابات أفراد مجتمع الدراسة (باحثي ومدراء مخابر) حول توفر آليات الشراكة ومجالات التعاون بين جامعة – مؤسسات قالمة.

نستعرض فيما يلي إجابات أفراد مجتمع الدراسة حول توفر مؤشرات آليات الشراكة، حسب كل آلية من هذه الآليات بالإضافة إلى الملاحظات المقدمة حول ذلك، وعرض لإجابات المقابلة فيما يخص الشراكة.

أ– **الترخيص وتسويق الملكية الفكرية:** يوضح الجدول أدناه إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات الترخيص وتسويق الملكية الفكرية.

الجدول رقم (09): إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات الترخيص وتسويق الملكية الفكرية.

	المؤشرات	التكرار	النسبة %		ملاحظات
			يوجد	لا يوجد	
الترخيص وتسويق الملكية الفكرية	1–هناك اختراعات توصلتم إليها من خلال أبحاثكم. (ذكر عددها إن وجدت).	2	67،16%	33،83%	–هناك اختراعات تم التوصل إليها سابقا وهي مسجلة، كما توجد العديد من المنشورات المتاحة حاليا إلكترونيا والتي تتضمن العديد من مشاريع البحث التي قد نفيد بها لاحقا المؤسسات أخرى.
	2– هناك عمليات تسجيل للاختراعات(براءات الاختراع) التي توصلت إليها أبحاثكم. (ذكر عددها إن وجدت)	2	67،16%	33،83%	
	3–هناك براءات إختراع ممنوحة من مكتب براءات الاختراع. (عددها إن وجدت)	1	33،8%	67،91%	
	4–هناك إتاحة (ترخيص) باستخدام اختراعاتكم لمؤسسات غيرأكاديمية.(عددها إن وجدت)	12	0%	100%	
	5–هناك منتجات نشأت عند استخدام المؤسسات غير الأكاديمية للاختراع الذي توصلت إليه أبحاثكم (ذكر العدد إن وجدت)	12	0%	100%	
	6–هناك مبلغ أودخل ناتج عن إتاحة (ترخيص) استخدام اختراعكم. (تحديده إن وجد)	12	0%	100%	
	7–هناك إتاحة(ترخيص) لمؤسسات غير أكاديمية باستخدام حقوق النشر والتأليف.(كم قيمتها إن وجدت)	12	0%	100%	
	8–هناك علاقات طويلة الأجل تم انشاؤها بعد الترخيص.	12	0%	100%	
	المجموع		12،5%	79،94%	

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

تشير النتائج إلى إن ما نسبته 16.67% من اجابات مجتمع الدراسة كانت بوجود اختراعات تم التوصل إليها من خلال أبحاثهم ونفس النسبة من الإجابات (16.67%) بوجد عمليات تسجيل للاختراعات المتواصل لها، في حين نجد ما نسبته 8.33 % فقط كانت إجابتهم بوجود براءات اختراع

ممنوحة من مكتب براءات الاختراع، وأجمعوا بنسبة 100 % على عدم وجود إتاحة (ترخيص) لمؤسسات غير أكاديمية باستخدام اختراعهم ولا إتاحة باستخدام حقوق النشر والتأليف وبالتالي لم تنشأ منتجات ولا تحقيق دخل من ذلك ولا تكوين أية علاقة طويلة الأجل مع المؤسسات بخصوص هذا الشان (الترخيص).

أما بالنسبة لإجمالي إجابات مجتمع الدراسة حول توفر آلية ترخيص وتسويق الملكية الفكرية فأشارت ما نسبته 94.79% من إجمالي الإجابات إلى عدم توفر هذه الآلية في علاقة الجامعة بمؤسسات غير أكاديمية.

وقدم مجتمع الدراسة ملاحظات بخصوص ذلك تمثلت في:

– هناك اختراعات تم التوصل إليها سابقا وهي مسجلة، كما توجد العديد من المنشورات المتاحة حاليا إلكترونيا والتي تتضمن العديد من مشاريع البحث التي قد نفيد بها لاحقا المؤسسات أخرى.

هذه النتائج المتوصل إليها تؤكد عدم اهتمام الجامعة بنقل معرفتها وتكنولوجياتها للمؤسسات الاخرى.

ب– المقاولاتية الأكاديمية والشركات الناشئة:: يوضح الجدول أدناه إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات المقاولاتية الأكاديمية والشركات الناشئة.

الجدول رقم (11):إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات المقاولاتية الأكاديمية والشركات الناشئة.

	المؤشرات	التكرار	النسبة		ملاحظات
			يوجد	لا يوجد	
المقاولاتية الأكاديمية والشركات الناشئة	– هناك مشاريع مشتركة مع مؤسسات غير أكاديمية. (عددها إن وجدت)	3	25%	75%	– هناك حاضنة الأعمال التي تنمي ثقافة المقاولاتية لدى الطالب. – عدد المشاريع المشتركة مع مؤسسات غير أكاديمية هو: ثلاث(3) مشاريع. – فيما يخص الشركات الناشئة هناك شركات منفصلة تم انشاؤها من طرف خريجين واصلوا من خلالها مشاريعهم وهذا بدعم من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.
	–هناك دورات المقاولاتية للطلاب والباحثين في الجامعة. (عددها ان وجدت)	7	33،58%	67،41%	
	– هناك شركات ناشئة تم انشاؤها؛ من خريجين ودكتوراه/ أو المنفصلة. (عددها)	1	33،8%	67،91%	

	–هناك تحقيق لمبيعات/ أرباح من الشركات الناشئة.	0	0%	100%
	– هناك أموال ودعم تقدمه الجامعة لهذه الشركات الناشئة.	0	0%	100%
	– توجد نجاحات تعاون بحثي مشكلة من خلال هذه الشركات الناشئة (عددها إن وجدت)	0	0%	100%
	المجموع		**28،15%**	**72،84%**

يتضح لنا من خلال الجدول ما يلي:

أشارت نسبة عالية من إجابات مجتمع الدراسة إلى وجود دورات المقاولاتية للطلاب والباحثين في الجامعة وقدرت هذه النسبة ب33،58%، كما أشارت ما نسبته 25% من الإجابات بوجود مشاريع مشتركة في مجال المقاولاتية مع مؤسسات غير أكاديمية، أما بالنسبة للشركات الناشئة التي تم انشاؤها من خريجين ودكتوراه منفصلة فكانت الإجابة بنسبة8.33% فقط بوجود هذه الشركات، في حين أجمعوا بنسبة 100% على عدم وجود أرباح من هذه الشركات وعدم وجود دعم وأموال تقدمها الجامعة لهذه الشركات الناشئة بنفس النسبة (100%) وكذلك الأمر بعدم وجود نجاحات للتعاون البحثي المشكل من خلال الشركات الناشئة.

وكأن إجمالي إجابات مجتمع الدراسة حول توفر آلية المقاولاتية الأكاديمية والشركات الناشئة بنسبة 15.28% فقط بوجود هذه الآلية في علاقتهم بالمؤسسات،

كما أدرج مجتمع الدراسة ملاحظات بخصوص ذلك تمثلت في:

– هناك حاضنة الأعمال التي تنمي الثقافة المقاولاتية للطالب وتدفعه لإنشاء المشاريع والابتكار.

– عدد المشاريع المشتركة (في المجال المقاولاتي) مع مؤسسات غير أكاديمية هو: ثلاث(03) مشاريع.

– أما فيما يخص الشركات الناشئة هناك شركات منفصلة تم إنشاؤها من طرف خريجين واصلوا من خلالها مشاريعهم وهذا بدعم من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

تشير هذه النتائج إلى إن هناك بعض الاهتمام بالجانب المقاولاتي خاصة وان هناك حاضنة للأعمال.

جـ– تقديم الاستشارات والخدمات الفنية: يوضح الجدول أدناه إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات تقديم الاستشارات والخدمات الفنية.

الجدول رقم (10):إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات تقديم الاستشارات والخدمات الفنية.

	المؤشرات	التكرار	النسبة		ملاحظات
			يوجد	لا يوجد	
تقديم الاستشارات والخدمات الفنية	–هناك لجوء المؤسسات غير الأكاديمية لطلب استشارات من باحثيكم (ذكر عدد الاستشارات إن وجدت)	3	25%	75%	– هناك ثلاث(03) حالات لاستشارة غير الأكاديميين للباحثين. – تم التعاقد مع مؤسسة الدرك الوطني بعد تقديم الاستشارات للمؤسسة، وشركة CYCMAللدراجات والدراجات النارية. – نتجت مشاريع تعاونية عن هذا العمال الاستشاري والمتمثلة في مشروعين اثنين (02).
	–هناك قيمة /مبلغ مرتبط بالعمل الاستشاري المقدم من طرف الأكاديميين لغير الأكاديميين.(كم تقدّر)	1	33،8%	67،91%	
	– هناك مشاريع لبحوث تعاونية ناتجة عن العمل الاستشاري المقدم. (عددها إن وجدت)	3	25%	75%	
	– هناك شركات عميلة متعاقد معها في مجال الاستشارات. (عددها إن وجدت)	2	67،16%	33،83%	
	– هناك دعوات للأكاديميين للتحدث في	9	75%	25%	

	مؤتمرات غير أكاديمية. (عددها إن وجدت)				
	– هناك دعوات للأكاديميين لحضور اجتماعات اللجنة الاستشارية للمنظمات غير الأكاديمية. (ذكر عددها)	1	33،8%	67،91%	
المجموع			39،26%	61،73%	

من خلال الجدول نلاحظ إن نسبة عالية من إجابات مجتمع الدراسة كانت بوجود دعوات للأكاديميين للتحدث في مؤتمرات غير أكاديمية وذلك بنسبة 75%، وأشارت ما نسبته 25% من الإجابات بوجود لجوء لمؤسسات غير أكاديمية لطلب استشارات من الباحثين ونفس النسبة (25%) بوجود مشاريع لبحوث تعاونية ناتجة عن العمل الاستشاري المقدم، ونسبة 16.67% فقط من الإجابات كانت بوجود شركات متعاقد معها في مجال الاستشارات، في حين أجمعوا بنسبة كبرى على عدم وجود مبلغ مرتبط بالعمل الاستشاري المقدم لغير الأكاديميين والمقدرة ب91.67%، وبنفس النسبة (91.67%) على عدم وجود دعوات للأكاديميين لحضور اجتماعات اللجنة الاستشارية لمؤسسات غير أكاديمية.

أما بالنسبة لإجمالي إجابات مجتمع الدراسة حول توفر آلية تقديم الاستشارات والخدمات الفنية للمؤسسات غير الأكاديمية فأشارت ما نسبته 26.39% من الإجابات إلى وجود هذا النوع من آليات الشراكة، وهي نسبة مرتفعة نوعا ما مقارنة بالآليات الأخرى.

وأفاد مجتمع الدراسة بملاحظات بخصوص تقديم الاستشارات والخدمات الفنية تمثلت في:

– هناك ثلاث(03) حالات لاستشارة غير الأكاديميين للباحثين.

– تم التعاقد مع مؤسسة الدرك الوطني بعد تقديم الاستشارات للمؤسسة، وشركة CYCMA للدراجات والدراجات النارية.

– نتجت مشاريع تعاونية عن هذا العمال الاستشاري والمتمثلة في مشروعين اثنين (02).

ان هذه النتائج المتواصل إليها تشير إلى إن تقديم الاستشارات والخدمات الفنية يظهر كآلية مهمة تربط أبحاث المخابر بقضايا المؤسسات الاخرى والذي يمكن إن يؤدي إلى انشطة البحث الأخرى.

د- **البحوث التعاقدية (بحوث بتكليف من مؤسسات غير أكاديمية):** يوضح الجدول أدناه إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات البحوث التعاقدية (بحوث بتكليف من مؤسسات غير أكاديمية).

الجدول رقم (11): إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات البحوث التعاقدية (بحوث بتكليف من مؤسسات غير أكاديمية).

	المؤشرات	التكرار	النسبة		ملاحظات
			يوجد	لا يوجد	
البحوث التعاقدية(بحوث بتكليف من مؤسسات غير أكاديمية)	-هناك صفقات بحوث تعاقدية موقعة مع منظمات غيرأكاديمية (عددها إن وجدت)	2	67،16%	33،83%	– عدد صفقات البحوث التعاقدية التي أجريناها: اثنان(02) - الشركات المتعاقد معها اثنان (02) - قيمة البحوث التعاقدية (أكثر من 5.000.000دج)
	يوجد مبلغ للبحوث التعاقدية التي أجرتها الجامعة مع مؤسسات غير أكاديمة (كم يقدر إن وجدت)	2	67،16%	33،83%	
	هناك منتجات نشأت عن أبحاث العقود. (عددها إن وجدت)	1	33،8%	67،91%	
	هناك شركات عميلة متعاقد معها في مجال البحوث. (ذكر إسمها)	1	67،16%	33،83%	
	- هناك مشاريع أخرى لبحث العقود: ورش عمل، ندوات، مؤتمرات ترعاها مؤسسات غير أكاديمية. (عددها إن وجدت)	1	33،8%	67،91%	
المجموع			33،13%	22،72%	

من خلال الجدول نلاحظ إن ما نسبته 16.67% من إجابات مجتمع الدراسة أشارت إلى وجود صفقات بحوث تعاقدية موقعة مع مؤسسات غير أكاديمية وأشارت نفس النسبة إلى وجود مبلغ مرتبط بهذه الصفقات، وان نسبة 8.33% من الإجابات كانت بوجود منتجات نشأت عن هذه الأبحاث التعاقدية ونفس النسبة (8.33%) بوجود شركات عميلة متعاقد معها وكذلك الأمر بالنسبة لوجود مشاريع أخرى: ورش عمل، ندوات، مؤتمرات ترعاها مؤسسات غير أكاديمية (بنسبة 8.33%).

وكان إجمالي إجابات مجتمع الدراسة حول توفر آلية البحوث التعاقدية ما نسبته 13.33% فقط بوجود هذا النوع من آليات الشراكة مع مؤسسات غير أكاديمية، وهي نسبة ضعيفة.

كما أدرج مجتمع الدراسة ملاحظات بخصوص البحوث التعاقدية وتمثلت في:

– عدد صفقات البحوث التعاقدية التي أجريناها: اثان(02)

– الشركات المتعاقد معها اثان (02)

– قيمة البحوث التعاقدية (أكثر من 5.000.000دج)

ان هذه النتائج تؤكد إن هناك لجوء لمؤسسات غير أكاديمية للمخابر واعتبارها كطرف فاعل بشان معالجة بعض قضايا هذه المؤسسات مما يؤدي إلى تسهيل خوض الجامعة في علاقات تعاون وشراكة.

هـ– المرافق الأكاديمية: يوضح الجدول أدناه إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات المرافق الأكاديمية.

الجدول رقم (12):إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات المرافق الأكاديمية.

	المؤشرات	التكرار	النسبة		ملاحظات
			يوجد	لا يوجد	
المرافق الأكاديمية	–هناك إيجار/ تأجير توظيف مرافق الجامعة (المختبرات، مرافق الاختبار، المكتبات، المرافق الثقافية والترفيهية) لغير الأكاديميين.(إيرادات ذلك)	12	0%	100%	–هناك لجوء لأصحاب المؤسسات لمخابرنا دون حصولنا على أجرٍ من ذلك.
المجموع			0%	100%	

يتضح لنا من خلال الجدول إن مجتمع الدراسة أجمع بنسبة 100% على عدم وجود تأجير، توظيف مرافق الجامعة (مخابر، مكتبات، مرافق ثقافية..) لغير الأكاديميين.

كما أدرجوا ملاحظات حول ذلك بـان هناك لجوء لأصحاب المؤسسات لمخابرنا دون حصولنا على أجرٍ من ذلك.

يشير هذا إلى إن الجامعة لا تولي اهتمام بتأجير مرافقها لغير الأكاديميين كآلية تمكنها من جلب إيرادات.

و– اتفاقيات البحث والتطوير التعاوني: يوضح الجدول أدناه إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات اتفاقيات البحث والتطوير التعاوني.

الجدول رقم (13):إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات اتفاقيات البحث والتطوير التعاوني.

	المؤشرات	التكرار	النسبة		ملاحظات
			يوجد	لا يوجد	
اتفاقيات البحث والتطوير التعاوني	–هناك اتفاقيات بحث وتطوير تعاوني مع مؤسسات غير أكاديمية. (ذكر عددها وإسم المؤسسات المتعاون معها إن وجدت)	5	67،41%	33،58%	–عدد اتفاقيات البحث والتطوير التعاوني: ثمانية (08) اتفاقيات. – المؤسسات المتعاون معها: مؤسسة ENAP (الشركة الوطنية للدهانات، حول تركيبات جديدة للدهان)، مركب الحديد والصلب SNS الحجار، سوناطراك: قسم بومرداس للتكنولوجيا والتطوير، FERTIAL بعنابة (الأسمدة)، مركب الدراجات والدراجات النارية CYCMA (قالمة)، معصرة زيت الزيتون (قالمة)، شركة المصبرات الغذائية CABعمر بن عمر (حول المواد الحافظة في المصبرات الغذائية). – عدد الأوراق الأكاديمية والمنشورات المؤلفة بالتعاون مع غير الأكاديميين: ستة عشر (16) –منتجات تم انشاؤها بنجاح من خلال البحوث التعاونية: دهانات جديدة (FERTIAL بعنابة)...
	–هناك اتفاقيات بحث وتطوير تعاوني مع مؤسسات غير أكاديمية ووجود مبلغ مرتبط باتفاقيات البحث والتطوير التعاوني مع مؤسسات غير أكاديمية.(كم يقدّر)	5	67،41%	33،58%	
	–توجد أوراق أكاديمية ومنشورات مؤلفة بالتعاون مع غير الأكاديميين. (عددها إن وجدت)	3	25%	75%	
	–هناك وصول إلى المعدات الصناعية (للمؤسسات المتعاونة) التقنية.	4	33،33%	67،66%	
	–هناك منتجات/ عمليات جديدة تم انشاؤها بنجاح في البحوث التعاونية.(عددها إن وجدت)	4	33،33%	67،66%	
المجموع			35%	65%	

من خلال الجدول نلاحظ إن نسبة 41.67% من إجابات مجتمع الدراسة كانت بوجود اتفاقيات بحث وتطوير تعاوني مع مؤسسات غير أكاديمية ووجود مبلغ مرتبط بهذه الاتفاقيات (بنفس النسبة 41.67%)، في حين أشارت ما نسبته 33.33% من الإجابات لكل من وجود وصول إلى المعدات الصناعية (للمؤسسات المتعاونة) ووجود منتجات/ عمليات جديدة تم إنشاؤها بنجاح في هذه البحوث

التعاونية، ونسبة 25% من الإجابات كانت بوجود أوراق أكاديمية ومنشورات مؤلفة بالتعاون مع غير الأكاديميين.

أما بالنسبة لإجمالي إجابات مجتمع الدراسة حول توفر آلية اتفاقيات البحث والتطوير التعاوني فأشارت ما نسبته 35% إلى وجود هذه الآلية للشراكة مع مؤسسات غير أكاديمية، وهي نسبة عالية نوعا ما مقارنة بالآليات الأخرى.

كما أفاد مجتمع الدراسة بملاحظات بخصوص هذا الشأن تمثلت في:

– عدد اتفاقيات البحث والتطوير التعاوني: ثمانية (08) اتفاقيات.

– المؤسسات المتعاون معها: مؤسسة **ENAP** (الشركة الوطنية للدهانات، حول تركيبات جديدة للدهان)، مركب الحديد والصلب **SNS** الحجار، سوناطراك: قسم بومرداس للتكنولوجيا والتطوير، **FERTIAL** بعنابة (الأسمدة)، مركب الدراجات والدراجات النارية **CYCMA** (قالمة)، معصرة زيت الزيتون (قالمة)، شركة المصبرات الغذائية **CAB** عمر بن عمر (حول المواد الحافظة في المصبرات الغذائية).

– عدد الأوراق الأكاديمية والمنشورات المؤلفة بالتعاون مع غير الأكاديميين: ستة عشر (16).

– منتجات تم انشاؤها بنجاح من خلال البحوث التعاونية: دهانات جديدة (**FERTIAL** بعنابة)...

هذه النتائج إن أشارت إلى شيء فهي تشير إلى مدى تطور أبحاث المخابر والتي تخدم فعلا وتعالج مشكلات المؤسسات.

ز– **تصميم وتطوير المناهج:** يوضح الجدول أدناه إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات تصميم وتطوير المناهج.

الجدول رقم (14):إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات تصميم وتطوير المناهج.

	المؤشرات	التكرار	النسبة		ملاحظات
			يوجد	لا يوجد	
تصميم وتطوير المناهج	– توجد مشاركة للمؤسسات غير الأكاديمية في تطوير ومراجعة محتوى برامج التعليم الجامعية ذات الصلة بسوق العمل.	8	67،66%	33،33%	– مجلس إدارة الجامعة أغلب أعضائه هم أصحاب مؤسسات غير أكاديمية؛ ويقومون بالمراجعة المستمرة لمحتوى برامج التعليم الجامعية. – من بين البرامج التي طورت مع مؤسسات غير أكاديمية: برنامج مع شركة عمر بن عمر. – هناك العديد من الخريجين الذين تم إشراف مشترك عليهم مع مؤسسات غير أكاديمية، وكان هذا مع شركة عمر بن عمر، مستشفى قالمة... – عدد دورات محاضرات ضيوف مع مؤسسات غير أكاديمية: 03 دورات
	– هناك برامج/ مناهج تم تطويرها بالتعاون مع مؤسسات غير أكاديمية.(عددهاان وجدت)	2	67،16%	33،83%	
	– يوجد إشراف مشترك لمؤسسات غير أكاديمية على رسائل الماجستير/ أو الدكتوراه.	1	33،8%	67،91%	
	– هناك خريجين تم إشراف مشترك عليهم مع مؤسسات غير أكاديمية. (عددهم إن وجد)	3	25%	75%	
	–توجد دورات ومشاركين في محاضرات ضيوف من مؤسسات غير أكاديمية. (عددها إن وجدت)	3	25%	75%	
المجموع			33،28%	67،71%	

نلاحظ من خلال الجدول إن نسبة عالية من إجابات مجتمع الدراسة 66.67% كانت حول وجود مشاركة للمؤسسات غير الأكاديمية في تطوير ومراجعة محتوى برامج التعليم الجامعية ذات الصلة بسوق العمل، وتساوت نسبة الإجابات بوجود خريجين تم إشراف مشترك عليهم مع مؤسسات غير أكاديمية ووجود دورات ومشاركين في محاضرات ضيوف مع مؤسسات غير أكاديمية وذلك بنسبة 25%، وما نسبته 16.67% من الإجابات كانت بوجود برامج/ مناهج تم تطويرها مع مؤسسات غير أكاديمية، وأجمعوا بنسبة 91.67% على عدم وجود إشراف مشترك لمؤسسات غير أكاديمية على رسائل الدكتوراه.

أما بالنسبة لإجمالي إجابات مجتمع الدراسة حول توفر آلية تصميم وتطوير المناهج فكانت ما نسبته 28.33% من الإجابات وجود هذه الآلية من آليات الشراكة مع مؤسسات غير أكاديمية،

إلى جانب ذلك قدم مجتمع الدراسة ملاحظات تمثلت في:

– مجلس إدارة الجامعة أغلب أعضائه هم أصحاب مؤسسات غير أكاديمية؛ ويقومون بالمراجعة المستمرة لمحتوى برامج التعليم الجامعية.

– من بين البرامج التي طورت مع مؤسسات غير أكاديمية: برنامج مع شركة عمر بن عمر.

– هناك العديد من الخريجين الذين تم إشراف مشترك عليهم مع مؤسسات غير أكاديمية، وكان هذا مع شركة عمر بن عمر، مستشفى قالمة...

– عدد دورات محاضرات ضيوف مع مؤسسات غير أكاديمية: 03 دورات

تشير هذه النتائج إلى انه يمكن للجامعة إفادة وتلبية احتياجات المؤسسات وتبادل المعرفة كون إن هناك مشاركة لهذه المؤسسات في تطوير البرامج التعليمية الجامعية بالإضافة وكذلك وجود دورات ومشاركين في محاضرات ضيوف مع مؤسسات غير أكاديمية

حـ– التعلم المستمر: يوضح الجدول أدناه إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات التعلم المستمر.

الجدول(15):مجتمع الدراسة حول مؤشرات التعلم المستمر.

	المؤشرات	التكرار	النسبة		ملاحظات
			يوجد	لا يوجد	
التعلم المستمر	هناك دورات عقدت مع مؤسسات غير أكاديمية تعزز تعلم الطالب (عددها إن وجدت)	1	33،8%	67،91%	
	هناك خريجون من هذه الدورات.	1	33،8%	67،91%	
	– هناك تبادل للباحثين بين الجامعة والمؤسسات.	2	67،16%	33،83%	
	هناك تنقل للموظفين غير الأكاديميين للتدريس أو إجراء بحوث في الجامعة.	2	67،16%	33،83%	
	هناك برامج تعليم علمية وبحثية أخرى من طرف مؤسسات غير أكاديمية.	2	67،16%	33،83%	
المجموع			33،13%	67،86%	

يتضح لنا من خلال الجدول ما يلي:

أشار ما نسبته 16.67% من إجابات مجتمع الدراسة إلى وجود تبادل للباحثين بين الجامعة والمؤسسات وكذلك الأمر بالنسبة لوجود تنقل للموظفين غير الأكاديميين للتدريس أو إجراء بحوث في الجامعات ووجود برامج تعليم علمية وبحثية أخرى من طرف غير الأكاديميين تعزز (بنسبة 16.67%)، بينما أشار ما نسبته 91.67% من الإجابات إلى عدم وجود دورات عقدت مع مؤسسات غير أكاديمية تعزز تعلم الطالب وبالتالي عدم وجود خريجين من هذه الدورات بنفس النسبة (91.67%).

وكأن إجمالي إجابات مجتمع الدراسة حول تفر آلية التعلم المستمر ما نسبته 86.67% بعدم وجود هذا النوع من آليات الشراكة مع مؤسسات غير أكاديمية.

ولم يفد مجتمع الدراسة بأي ملاحظة بهذا الشأن. وبالتالي فاهتمام الجامعة منخفض فيما يخص آلية التعلم المستمر.

ط– تنقل الطلاب: يوضح الجدول أدناه إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات تنقل الطلاب.

الجدول رقم(16):إجابات مجتمع الدراسة حول مؤشرات تنقل الطلاب.

	المؤشرات	التكرار	النسبة		ملاحظات
			يوجد	لا يوجد	
تنقل الطلاب	هناك تدريب للطلاب في مؤسسات غير أكاديمية. (عددهم إن وجد)	6	50%	50%	–من بين المؤسسات غير الأكاديمية التي يتم تدريب الطلاب فيها: شركة عمر بن عمر، شركة توزيع الكهرباء والغاز بقالمة... – يوجد 30 موضوع للطلاب بناءا على طلب مؤسسات غير أكاديمية. – هناك عمليات تبادل لطلاب الدكتوراه مع مؤسسات غير أكاديمية شملت أربع (04) طلاب.
	– هناك مواضيع للطلاب بناء على طلب المؤسسات.(ذكر عددها)	7	33،58%	67،41%	
	هناك عمليات تبادل لطلاب الدكتوراه مع مؤسسات غير أكاديمية.(ذكر عددها)	2	67،16%	33،83%	
	– هناك مناصب/ منح دراسات عليا ممولة من مؤسسات غير أكاديمية.(ذكر عددها)	0	0%	% 100	
المجموع			25،31%	75،68%	

من خلال الجدول نلاحظ إن ما نسبته 58.33% من إجابات مجتمع الدراسة كان بوجود مواضيع للطلاب بناءا على طلب المؤسسات غير الأكاديمية تليها ما نسبته 50% من الإجابات بوجود تدريب للطلاب في المؤسسات، أما بالنسبة لعمليات تبادل طلاب الدكتوراه مع مؤسسات غير أكاديمية فكانت الإجابة بنسبة 83.33% بعدم وجود هذا التبادل.

أما بالنسبة لإجمالي إجابات مجتمع الدراسة حول توفر آلية تنقل الطلاب فأشارت ما نسبته 31.25% بوجود هذا النوع من آليات الشراكة مع مؤسسات غير أكاديمية،

إلى جانب هذا أفاد مجتمع الدراسة بملاحظات تمثلت في:

– من بين المؤسسات غير الأكاديمية التي يتم تدريب الطلاب فيها: شركة عمر بن عمر، شركة توزيع الكهرباء والغاز بقالمة...

– يوجد 30 موضوع للطلاب بناءا على طلب مؤسسات غير أكاديمية.

– هناك عمليات تبادل لطلاب الدكتوراه مع مؤسسات غير أكاديمية شملت أربع (04) طلاب.

هذه النتائج تشير إلى إن الجامعة تحاول تنمية مهارات الطلاب التطبيقية مما يزيد من فرص التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم وكذلك يؤدي إلى كسر الحواجز بين الجامعة والمؤسسات.

الجدول رقم (17):إجابات مجتمع الدراسة حول توفر آليات الشراكة

آليات الشراكة	النسبة	
	يوجد	لا يوجد
–الترخيص وتسويق الملكية الفكرية.	21،5%	79،94%
–المقاولاتية الأكاديمية والشركات الناشئة.	28،15%	72،84%
–تقديم الاستشارات والخدمات الفنية.	38،26%	62،73%
–البحوث التعاقدية(بحوث بتكليف من مؤسسات غير أكاديمية).	33،13%	67،86%
–المرافق الأكاديمية.	0%	100%
–اتفاقيات البحث والتطوير التعاوني.	35%	65%
–تصميم وتطوير المناهج.	33،28%	67،71%
–التعلم المستمر.	33،13%	67،86%
–تنقل الطلاب.	25،31%	75،68%
المجموع	68،18%	32،81%

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه إن؛

آلية اتفاقيات البحث والتطوير تظهر بنسبة أكبر عن باقي آليات الشراكة وهذا بنسبة 35% تليها آلية تنقل الطلاب بنسبة 25،31% ثم تصميم وتطوير المناهج بنسبة 33،28% وتقديم الاستشارات والخدمات الفنية بنسبة 38،26%، والمقاولاتية الأكاديمية والشركات الناشئة فكانت بنسبة 28،15%، أما البحوث التعاقدية والتعلم المستمر فبنسبة 33،13%، وباقي الآليات تكاد إن تكون منعدمة.

وبالتالي تشير النتائج فيما يخص توفر آليات شراكة الجامعة مع مؤسسات غير أكاديمية إلى توفرها ولكن بنسبة قليلة جدا، حيث أشار ما نسبته 68،18% فقط بوجود هذه الآليات وهي نسبة ضئيلة.

3- تحليل نتائج المقابلة مع مدراء المخابر

تم إجراء مقابلة مع بعض باحثي ومدراء مخابر (07 مخابر) لجامعة 8 ماي 1945 قالمة نظرا لانشغال آخرين، (مخبر الهندسة الكهربائية LGEG ومخبر الأوتوماتيكي والإعلام الآلي LAIG ومخبر السلكيات والبوليمرات والمركبات النانوية LSPN ومخبر الرياضيات التطبيقية والنمذجة LMAM مخبر العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات LabSTic، مخبر الكيمياء التطبيقية LCA، مخبر الكيمياء الرقمي والبنيات النانوية LCCN)، والتيكانت بين يومي 02 ماي و09 ماي 2019، وهذا تدعيما لنتائج الاستبيان حيث تم إفادتنا بجملة من المعلومات، وكل مخبر كانت له الحرية في الحديث عن مجال عمله وما يمكن إن يقدمه من خلال أبحاثه لمعالجة مشاكل قد تعاني منها مؤسسات المجتمع، وكانت الإجابات كالتالي:

أ- مخبر الهندسة الكهربائية LGEG:

بالنظر إلى خبرتنا ومشاركتنا في العديد من مشاريع التعاون الوطنية والدولية، فمخبرنا يعمل على توفير تفسيرات تجريبية (للمواد العازلة) المتعلقة بالظواهر الكهروساتيكية، إضافة إلى بحثنا المتمحور حول التوافق الكهرومغناطيسي، ونذكر إن لنا شريك اقتصادي وهو الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء (Sonalgez)، وكذلك يقوم مخبرنا بتطوير تقنيات ذكية حاليا وتختبر طرقا جديدة في التطبيقات الصناعية، كمراقبة وفحص الانظمة الميكانيكية التي لا يمكن الوصول إليها بسهولة، واكتشاف الأعطال ومراقبة المعدات الكهربائية الصناعية.

ب- مخبر الأوتوماتيكي والإعلام الآلي LAIG:

بالنظر إلى خبرة مخبرنا خاصة في المجال البيومتري والأوتوماتيك، يمكن لنا إن نقدم استشارات للصناعيين الجزائريين خاصة ومرافقتهم في إيجاد حلول نوعية للمشاكل التي تصادفهم كل في مجاله، ونذكر إن مخبرنا ساهم في مشروع بيومتري ضخم بالشراكة مع مؤسسة الدرك الوطني، عُلل ببرنامج بيومتري عالي المستوى، وكذلك برنامج التعرف التلقائي على الوجوه، ومشروع آخر في أتمتة عملية الإنتاج بالشراكة مع مؤسسة توزيع الكهرباء (Sonalgez).

بناءا على هذه المعلومات المقدمة من مخبر الأوتوماتيكي والإعلام الآلي، يمكننا القول إذن إن هذا المخبر يستطيع تقديم استشارات والتعاون في المجال الأوتوماتيكي والإعلام إلى مع العديد من المؤسسات نذكر على سبيل المثال: مصنع الآجر الرياض (بن جراح، قالمة) ومصنع الآجر (ببرج صباط، قالمة)، وهذا التعاون قد يكون حول تطوير نوعية المواد ومراقبة الآجر (مراقبة قبلية وبعدية) عن طريق تقديم خبراء في مجال الأوتوماتيك والنمذجة لذلك. كذلك الأمر بالنسبة لمحجرة GREPCO لإنتاج الحصى، والمؤسسة الوطنية للرخام GRANU -Est (استخراج الحصى وتحويل الرخام بقالمة) وهذا بالتعاون أو الاستشارة في مجال البرمجة والتحكم بالكشف مثلا عن الموضع الدقيق للشاحنة وعمليات الحفر والأحمال للرمل والحصى. بالإضافة إلى ذلك نجد شركة تكرير السكر (SORA Sucre SPA) والتي يمكن للمخبر التعاون معها في مجال أتمتة عملياتها، كالمزامنة لتدفق السكر والجهاز الذي يستخدم للتغليف مما يمكنها الإنتاج بأسرع وقت وأقل تكلفة. ونجد أيضا شركة انتاج الأكياس البلاستيكية (AGROSATI)، والمؤسسة الوطنية لإنتاج الخزف والطوب المقاوم للحرارة (SPA GUELMA) والتي قد يقدم لها المخبر الاستشارة أو التعاون فيما يخص مثلا تصميم وبرمجة لقياسات الضغط والمستوى والحرارة اللازمة وبهذا تتمكن من الإنتاج بأقل التكاليف.

جـ– مخبر السيليكات والبوليمرات والمركبات النانوية LSPN:

يقوم مخبرنا ببحوث حول صناعة الزجاج والسيراميك والبوليمار (مادة بلاستيكية)، حيث نقوم باختبار لعينات الزجاج (مدى توافر خصائص معينة في الزجاج) ثم دراسة مكوناته وأخيرا صناعة الزجاج. يمكن لمخبرنا إن يتعامل مع مصانع انتتاج الزجاج، حيث يقوم المخبر بعرض ما توصل إليه من انتتاج للزجاج على المصانع، ويمكن للمصنع أخذ عينة ويقوم بدراسة نوعيتها ومدى تلاؤمها واحتياجه، كما يمكن للمصنع إن يقوم بعرض عينة من إنتاجه على مخبرنا لنقوم بتحليلها وتحديد خصائصها ثم نقدم النتائج، وكذلك الأمر بالنسبة للسيراميك والبوليمار حيث نعمل على تحسين خواصهما بما يناسب مجالات استعمالهما، فالبوليمار (نوع من البلاستيك) قد يستعمل مثلا في السيارات مضادا للصدمات.

يمكننا القول إذن إن هذا المخبر (LSPN) يمكن إن يتعاون مع عدة مصانع ومؤسسات مثل: مؤسسة انتتاج خزف المائدة والطوب المقاوم للحرارة (SPA GUELMA)، من خلال أخذ عينة من منتج المخبر (زجاج أو سيراميك) ودراسة مدى توافقها مع ما هو مطلوب (لصناعة خزف المائدة)، أو من خلال إرسال عينة من منتج المؤسسة للمخبر ليعمل على دراسة خصائصها وتقديم النتائج للمؤسسة.

بالإضافة إلى مؤسسة انتتاج البلاط (قالمة) والمؤسسة الوطنية للرخام (GRANU -Est) التي يمكن للمخبر إن يتعاون معها في مجال السيراميك بتقديم عينات قد تستعمل في صناعة البلاط أو الرخام، والذي ربما ينتهي بموافقة المؤسسة على شراء هذا النوع الذي قد يلبي احتياجاتها.

د– مخبر الرياضيات التطبيقية والنمذجة LMAM:

المجالات الممكن تغطيتها من طرف مخبرنا تتمثل في نمذجة كل أنواع المشكلات الفيزيائية، الكيميائية، التكنولوجية، الاجتماعية، الاقتصادية بالاعتماد على برامج وأساليب رياضية، كذلك اقتراح حلول تقريبية تسمح بدراسة مسبقة للمشاريع، ودراسة إمكانية نجاح فكرة جديدة وتقديم حلول لنجاحها وتجسيدها وهذا بالتقريب الرقمي مما يسمح بربح الوقت والمال. ويمكننا التعامل مع مؤسسات صناعية كبرى.

فيمكن إذن لمخبر (LMAM) إن يتعاون مع مركب الدراجات والدراجات النارية (CYCMA) بقالمة، على سبيل المثال من خلال النمذجة للوقت اللازم لإنتاج كل نوع أو قطعة في كل مرحلة مثلا والطاقة المتاحة للآلات المستخدمة، واحتياجات كل وحدة واحدة من الموارد سواد مواد أولية، عاملين، الزمن...الخ، لتحقيق أقصى انتتاج بأقل التكاليف، وكذلك إمكانية نمذجة استهلاك الوقود. بالإضافة إلى نمذجة لخطوط انتتاج الصناعات الغذائية نذكر المركب الصناعي والتجاري مرمورة (مطاحن عمر بن عمر)، مطاحن بن عمر –الفجوج (السميد والعجائن الغذائية) وهذا بدراسة للمشكلات التي قد تواجهها الآلات وسيرورة الإنتاج.

هـ– مخبر العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات LabSTic:

يمكن لمخبرنا إن يقوم بإنتاج برامج في كاميرات المراقبة، والتعرف على النموذج (الشكل) في المجال الطبي مثل برامج الكشف عن الأمراض الخبيثة.

و– مخبر الكيمياء التطبيقية LCA:

بالنظر إلى خبرة مخبرنا خاصة في مجال المواد الحافظة التي كانت باتفاقية مع مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية (CAB)، يمكننا المرافقة وعمل بحث حول المواد الحافظة سواء للمصبرات أو عصائر...الخ.

ومنه يمكن لهذا المخبر (LCA) عمل اتفاقيات تعاون أخرى مع شركات مثل شركة المصبرات الغذائية بلعبيدي (طماطم، هريسة، مربى) وهذا حول المواد الحافظة، كذلك الأمر بالنسبة لشركة

التضامن بوكبو لإنتاج المشروبات الغازية، وشركة فنجال لإنتاج المياه المعدنية والمشروبات الغازية والعصائر.

ز– مخبر الكيمياء الرقمي والبنيات النانوية LCCN:

يمكن لمخبرنا تقديم جميع أنواع النمذجة الجزيئية والتفسير باستعمال برامج متطورة، وهذا لأي عمل مخبري لا يمكن تطبيقه وفهمه من خلال التجارب، فنقوم باستعمال برامج عالية التقنية لإعطاء تفسيرات لظواهر قد تحدث على مستوى جد دقيق للجزيئات، والتي قد تفشل التجارب في الكشف عنها، ونقدم معلومات جديدة تفيد وتسهل لاحقا عمل المخابر، كما يمكن لأي مؤسسة حسب مجال عملها إن تستفيد من البرامج المتطورة لمخبرنا.

يتضح من خلال هذا إن هناك العديد من الأبحاث التي يمكن إن تقدمها مخابر جامعة قالمة للمؤسسات سواء اقتصادية، تجارية، خدمية، وان هناك علاقة تعاون وشراكة إلى حد ما مع هذه المؤسسات في عدة مجالات بحثية والتي تمكنها وتفتح أمامها الطريق في خوض علاقات أخرى للشراكة.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل قمنا بإجراء دراسة حالة جامعة قالمة لمعرفة مدى توافر ممارسات الجامعة المقاولة داخل الجامعة والعلاقة التي تربطها بمؤسسات المجتمع، وهذا بعد التطرق لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي ومساهماتها في ربط التعليم العالي والبحث العلمي بحاجات المجتمع، هذا من خلال إلمامنا بواقع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وعلاقته بالمجتمع ومشروع جامعة مؤسسة بالجزائر، إضافة إلى الاتفاقيات والمشاريع الوطنية والدولية التي شاركت جامعة قالمة وكانت عضو فيها.

حيث قمنا بتوزيع استبيان على المخابر وإجراء مقابلة مع إطارات الجامعة وبعد التحليل توصلنا إلى أن جامعة قالمة تتخذ بعض المسارات للتحول إلى جامعة مقاولة، وعلى المستوى المخابر تزداد أهمية هذه العلاقة نتيجة وجود إمكانيات لدى المؤسسات معطلة ولم يتم استغلالها وتوجيهها بطريقة عملية وهو الدور المنوط بالجامعة من خلال ربط شراكة بينها وبين هذه المؤسسات رغم ضآلتها على المستوى المحلي لتعزيز وترسيخ ومرافقة جهود التنمية التي تبذلها الدولة في هذا المجال ويتحقق ذلك بتعزيز فرص نجاحها واحداث التواصل الفكري والعملي بين مختلف الفاعلين إلى المجهودات الداخلية التي تخص الجامعة انطلاقا من تخصيص ميزانية مناسبة للبحث العلمي واستغلال مخرجاته وعدم تركه على رفوف المكتبات والمخابر بل يجب أن تعرف هذه المخرجات طريقها إلى الميدان.

الخاتمة

إن القيمة الاقتصادية للتعليم ترتبط بإسهامه في الاقتصاد في جوانبه المختلفة، وبالذات لإنتاجية منها، والجامعة كانت ولاتزال مصدرا للمعرفة الإبداعية، فهي أهم المؤسسات الاجتماعية، والأداة الأساسية في أي استثمار فاعل في الموارد البشرية، إضافة إلى إن التعليم العالي يتمتع بقدرة هيئاته على الاستجابة لمتطلبات المجتمع.

و من خلال ما تم التطرق له تبين أن علاقة الجامعة بالمؤسسة تكمن في تغيير دور الجامعة من حيث الفكر والممارسة من خلال الانتقال الواضح من مقاربة التعليم الأكاديمي والبحث العلمي إلى مقاربة جديدة تختزل الدور الجديد للجامعة والانتقال للعب دور ريادي في النهوض بالأمة من خلال ما أصبح يطلق عليه بالجامعة المقاولة ، ويتم إنشاء مصالح مشتركة بين الجامعة والمؤسسة عن طريق مد جسور الشراكة بين الجامعة والمؤسسة من خلال آليات محددة يتفق عليها الطرفان يتميز فيها العمل بالالتزام والمسؤولية والاستمرارية وتبادل المعارف والموارد والقدرات لتوليد أفضل أداء بصورة تثمر في تحقيق أهداف الجامعة والمؤسسة وهذا ما تؤكده بعض تجارب الدول المختلف من العالم التي حققت نتائج ايجابية في مجال الشراكة بين الجامعة والمؤسسة.

وهذا ما دفع بالجامعة الجزائرية إلى أن تصبح شريكا فاعلا للمجتمع من حيث العمل على تنميته وتطويره. ويتم ذلك من خلال تعزيز التعاون والشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع . وإرساء قواعد التوأمة بين البحث العلمي ومشكلات المجتمع عن طريق مجهودات الدولة تمثلت في إصلاح منظومة التعليم العلي لترتكز على مقاربة جديدة للعلاقات البيداغوجية والتعليمية بتطبيقها نظام LMD التي تسعى من خلاله إلى ضمان مواءمة خريجي الجامعات لسوق الشغل. وكذلك تجسيد مفهوم البحث العلمي ميدانيا وخلق المؤسسات التي تسيره بإنشاء المختبرات وتمويل البحوث وتوجيهه ومتابعته من خلال القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي تم تعديله واتمامه ليقرب البحث العلمي من المؤسسة وجاء إطلاق مشروع المؤسسة الجامعية وهو مشروع تنموي محدد وواضح من حيث معالم إخضاع التعليم العالي إلى اقتصاد العولمة وقيم المردودية، تتفاعل فيه مصلحتان مصلحة الفرد الذي يرمي الى تدبير المشروع الجامعي لصالح مستقبله الفردي مهنيا واجتماعيا وثقافيا ، ومصلحة الدولة التي ترمي من خلال هذا المشروع إلى دعم الأسس المؤسساتية التي تمنحها مقومات الوجود والاستمرارية وذلك عن طريق الاستثمار في المقاولاتية، واتخاذ عدة إجراءات وسياسات لتحفيز التوجه المقاولاتي، اقتناعا منها بأنه السبيل لتحقيق النمو والتنمية. من هذا المنطلق حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الاشكالية التالية : ما مدى إمكانية إقامة علاقة شراكة بين جامعة ومؤسسات قالمة ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

- تعمل الجزائر على ربط البحث العلمي الجامعي بالمؤسسات المجتمع من خلال التأسيس لعلاقة تحكمها القوانين. .
- تتبع جامعة قالمة سياسة الدولة في الانفتاح على مختلف مؤسسات المجتمع .
- تقدم مخابر بحث جامعة قالمة بعض الحلول للمشاكل التي تعاني منها مؤسسات المجتمع مع توفر آليات شراكة بينهم .

نتائج الدراسة:

و من خلال الدراسة الميدانية على مستوى جامعة 08 ماي1945 بقالمة أمكننا الحكم على أن جامعة قالمة حديثة في مجال المقاولة وهي بصدد اتخاذ مسارات انتقالية لمرحلة واعدة بالنسبة للجامعة في مجال المقاولة وعدم الانحصار في الأدوار التقليدية التعليم والبحث العلمي هذا بالنظر لسياسة الدولة في توفير المناخ الصحي لذلك من خلال وضع تشريعات تفرض وتؤطر وتؤسس لعلاقة واضحة تحكمها القوانين التي تعمل على إخراج البحث العلمي من الأسوار المغلقة للجامعة إلى ميدان التطبيق.

- و في الأخير توصلنا إلى تأكيد صحة الفرضية الأولى من خلال النتائج التالية:

– إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي عام 2009 التي قامت بهيكلة القطاع برفع عدد الباحثين والأكاديميين والمخابر وتوفر جامعة قالمة على بيئة تعليمية وبحثية فاعلة واحتوائها على بنية أساسية وتكنولوجية تساعد على ربط الجامعة بالمؤسسة حيث تحتوي جامعة قالمة على 24 مخبر بحث تضم 720 باحث و15322 طالب متخرج منهم 72في دورة ماستر.

– وجود عدد مقبول من أعضاء هيئة التدريس من أعلى الدرجات الأكاديمية المقدر 175مدرس.

– الدعم الحكومي الذي يضمن موارد مالية مستقرة ومتزايدة.

- كما تم تأكيد صحة الفرضية الثانية – تتبع جامعة قالمة سياسة الدولة في الانفتاح على مختلف مؤسسات المجتمع. من خلال النتائج التالية:

– الشروع في إعداد مشروع مخطط خماسي (2017–2022) بناء على تقييم ذاتي للجامعة ويحدد نقاط القوة والضعف فيها من أجل الانفتاح على المحيط.

– إدراج مقرر المقاولاتية في البرنامج الدراسي لأغلبية الاختصاصات.

– إنشاء قطب الابتكار والشغل الذي يضم عدة هياكل تعمل على ربط الجامعة بالمؤسسة

– السمعة الأكاديمية المتميزة التي تحققها الجامعة ما سمح لها بالارتباط بالعديد من الاتفاقيات التعاون والشراكة في مشاريع مع جامعات وهيئات إقليمية وعالمية، نذكر مشروع FEFEDI لإصلاح المناهج أسفر عنه إنشاء ماجستير في المقاولاتية والتنمية الدولية، ومركز للموارد المقاولاتية والتنمية الدولية بجامعة قالمة، مشروع INSTART لتعزيز ثقافة الابتكار والمقاولاتية في التعليم العالي ونقل التكنولوجيا.

– إنشاء تمثيل لوحدة دعم الشراكة على مستوى كل كلية.

–إمضاء العديد من اتفاقيات الشراكة الهدف منها تحسيس الخريجين الشباب وإعلامهم وتأطيرهم و مرافقتهم ، ومساندتهم في بعث مشاريعهم.

–الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ومن أبرزها تلك المبرمة مع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي تمخض عنها انشاء "دار للمقاولاتية "لمرافقة الطلبة في عملية الادماج في المحيط الاقتصادي والاجتماعي ومن أبرز نشاطاتها تنظيم مسابقة ابتكار المدينة اينوفيل وكانت مفتوحة لجميع الطلبة والهدف من ورائها اقتراح حلول من طرف البحث العلمي لوضع أفضل للمدينة.

- كما تم تأكيد الفرضية الثالثة – تعمل مخابر بحث جامعة قالمة بالتعاون مع المؤسسات في العديد من المجلات كما تقدم بعض الحلول للمشاكل التي تعاني منها مؤسسات المجتمع من خلال:

–عقد اتفاقيات البحث والتطوير مع مؤسسات من بينها: الشركة الوطنية للدهانات(ENAP) ، مركب الحديد والصلب الحجار(SNS) ، سوناطراك: قسم بومرداس، (FERTIAL)للأسمدة بعنابة، مركب الدراجات والدراجات النارية(CYCMA) ، شركة عمر بن عمر. والذي أسفر عنه منتجات جديدة (الدهان؛ بتركيبات جديدة) مع الشركة الوطنية للدهانات.(ENAP)

–تنقل الطلاب والتدريب العملي لهم وإجراء البحوث التطبيقية في مؤسسات اقتصادية كشركة عمر بن عمر، وشركة توزيع الكهرباء والغاز.

–تقديم المخابر للاستشارات والخدمات الفنية لمؤسسة الدرك الوطني من طرف مخبر الأوتوماتيكي والاعلام آلي(LAIG) ، ولمركب الدراجات والدراجات النارية.(CYCMA)

–إجراء بحوث تعاقدية نشأت عن العمل الاستشاري المقدم من طرف مخبر الأوتوماتيكي والاعلام آلي (LAIG)لمؤسسة الدرك الوطني، والذي أسفر عن إنشاء برنامج التعرف التلقائي على الوجوه.

–عدم الاهتمام بنقل التكنولوجيا (الترخيص) للمؤسسات وعدم الاهتمام بتأجير مرافق الجامعة كالمخابر.

–ضعف في نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة وفي مجملها مؤسسات أفراد مصغرة جدا.

أغلب مؤسسات ولاية قالمة تنتمي إلى قطاع الصناعة الغذائية توجه إنتاجها فقط للطلب المحلي، ما يجعل هذا عائقا امام اهتمامها بالجانب الابداعي و الاستعانة بمصادر خارجية كأبحاث الجامعات لتحسين إنتاجها و تسويقه دوليا

الاقتراحات

إن الحديث عن دور رائد للجامعة يتطلب قبل كل شيء وضع سياسة عامة انطلاقا من إرادة الدولة ويمكن في هذا المجال إدراج التوصيات التالية:

– ضرورة توفير الاستقلال المالي والإداري للجامعة، وتوفير مناخ إداري مناسب يتسم بشيء من المرونة والديمقراطية كون إن هناك ضمانات قانونية للحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمي كشفت عنها المادة 38 الفقرة الرابعة والخامسة من مشروع قانون تعديل الدستور 2009 التي نصت " الحريات الأكاديمية والحريات العلمية مضمونة وتمارس في إطار القانون"، " تعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة وتم تدعيم قطاع التعليم بهيئة استشارية استحدثت مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجي الذي يعكس اتجاه الدولة الجزائرية نحو خلق مناخ مناسب للبحث العلمي خال من أية عراقيل وعقبات ويسمح بتعزيز الحرية الأكاديمية.

اقتراحات على مستوى الجامعة

–التشجيع الدائم لبرامج التدريب والتكوين الميداني للإداريين وغيرهم، مع العمل على خلق مناخ يسوده التعاون وروح الفريق بين جميع الأطراف.

–التشجيع على إبداع أفكار لمشاريع وبرامج إنتاجية جديدة وذلك بتفعيل النظام التحفيزي المادي.

– اعادة توجيه الموارد باتجاه المشروعات التي تحقق مرامي الجامعة.

–مراقبة المشروعات من أجل النتائج.

–دعم المشروعات الموجهة بالغاية والهدف من الأعمال التي تسعى لتقدم الجامعة.

– زيادة الأيام الإعلامية والتحسيسية المساعدة لتعريف الطالب بالمهن والوظائف المطلوبة ومتطلباتها ليتمكن من اتخاذ قرارات صائبة فيما يخص مصيره ومستقبله المهني.

– ضرورة توسع وانفتاح الجامعة أكثر على المستوى الجهوي والوطني.

– تبسيط الإجراءات المتعلقة بأنشطة البحث العلمي لتكون أكثر مرونة وتخليصها من القيود التي تقيد جهود البحث العلمي لتجد المؤسسات والجامعة الوسائل المناسبة للتعاون والشراكة وتتحسن نوعية البحث العلمي.

اقتراحات على مستوى المخابر

– تسويق قدرات الجامعة في حل مشاكل المحيط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتفعيل السياسة الإعلامية لتعزيز دور الجامعة في المحيط الخارجي.

– إعطاء الباحثين الأكاديميين الفرصة للتفاوض المباشر مع المؤسسات.

–إنشاء نظام معلومات إلكتروني يبرز الإمكانات البحثية والخدمية للجامعة وقدرتها في حل المشكلات المختلفة لمؤسسات المجتمع.

– –توعية المسؤولين في قطاع الأعمال بأهمية الأبحاث التي تقوم بها الجامعة من خلال إقامة مؤتمرات وندوات متخصصة في ذلك.

–التحول إلى ثقافة عصر الشراكة وبث الروح في هذه الثقافة، وذلك من خلال الندوات والمحاضرات والبرامج وغيرها من الوسائل التي تعمل على ترسيخ مفهوم الشراكة في أذهان الجميع، والاتجاه نحو العمل الجاد المشترك

آفاق البحث:

كل الأعمال مهما اكتملت فهي ناقصة، ومهما أنجزنا وحرصنا على خلوها من النقائص والعيوب فهي في النهاية تبدو خلاف ذلك، وكذا طبيعة البحوث لان العلوم والابتكارات تتغير والرؤى تتبدل والمفاهيم تتشعب والعلم لا يقتصر على بحث أو دراسة ولا يتوقف عندها، إنما هو تراكم معرفي أنساني بدأ مع الخليقة وينتهي بانتهائها.

فمن خلال النتائج التي أسفر عنها البحث الحالي يمكن إن نقترح مجموعة من المواضيع التي تعتبر كبحوث مستقبلية للمزيد من الأثراء والتجديد ونذكر على سبيل المثال:

– توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع.

– التحديات التي تمنع نجاح الجامعة في إقامة علاقة مع المجتمع.

اللغة العربية

أولا: الكتب

1. زحلان أنطوان، العلم و السياسة العلمية في الوطن العربي ، بيروت،0198
2. jims grushia، judith miller، ترجمة فاطمة عصام صبري، الوصول إلى الجامعة المقاولة، الطبعة الأولى ، العبيكان بالتعاقد مع شركة جوسي باس، الرياض، السعودية، 2006.
3. محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر، واساليب تدريسه، قطر، دار الثقافة، 1987.
4. محمد صادق، البحث العلمي بين المشرق العربي و العالم الغربي، كيف نهضوا ولماذا تراجعوا، ط1،المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة،2014.
5. إسماعيل محمد دياب العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم العالي، عالم الكتب، القاهرة،1990.
6. سعيد التل، وآخرون، قواعد التدريس في الجامعة، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان.
7. الوظيفة الثالثة للجامعات، الإدارة العامة للتخطيط و الإحصاء، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 2013
8. حامد عمار: الجامعة بين الرسالة و المؤسسة، سلسلة دراسات في التربية و الثقافة، القاهرة، الدار العربية، 1996.
9. شبل بدران، جمال الدهشان، التجديد في التعليم الجامعي، القاهرة، قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
10. بوفلجة غيات، التربية و التعليم بالجزائر، ط2، دار الغرب للنشر و التوزيع وهران، 2006.
11. كبار عبد الله، الجامعة الجزائرية و مسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق "مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية العدد 16، 2014.
12. يوسف توفيق عبد الرحيم، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

13. دهمام عبد الخالق عبد الغفور، محمد عبد الوهاب العزاوي الجامعة المنتجة الرؤى الاستراتيجية ووسائل التنفيذ، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر و التوزيع، 2018.
14. زيد بن محمد الرماني، خدمة المجتمع و دور الجامعات، الطبعة الأولى، مؤسسة الجزيرة للصحابة والطباعة والنشر، 2001.

ثانيا: منشورات وملتقيات ومجلات وجرائد

1. اتفاقية الشراكة بين الوكالة الوطنية لدعم التشغيل والجامعة، 09 مارس 2017.
2. أية عبد الله أ حمد النوري، دور الجامعات في تقديم البحث العلمي و أثره على المجتمع، المركز الديمقراطي العربي، 15 جويلية 2014.
3. أية عبد الله أ حمد النوري، دور الجامعات في تقديم البحث العلمي و أثره على المجتمع، المركز الديمقراطي العربي، 15 جويلية 2014.
4. بوحديد ليلى ,يحياوي إلهام ,عبد الصمد نجوى" ,الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص التجربة اليابانية والماليزية نموذجا ,"مجلة الباحث الاقتصادي ,العدد ,4 الجزائر ,جوان.2017
5. تحسين زبوي علوي، تحليل الاستثمار في راس المال البشري على الجامعة المنتجة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد25، مارس، 2017.
6. تسيسير عبد الجبار الآلوسي، الجامعات و البحث العلمي في البلدان العربية، مركز الجزيرة للدراسات، مكة، 2009.
7. توفيق بوقعدة، حول الانفاق على البحث العلمي في الجزائر وتمويله،2016،من الموقع m scidev net:
8. الجامعة المنتجة افضل وسيلة لمواجهة مشكلات التطوير، البيان، العدد38، 19 مارس، 2002.
9. الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 15 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

11. الجريدة الرسمية, المادة32، 31 من القانون99-05 مؤرخ في 18ذي الحجة عام 1419 الموافق4أبريل سنة1999 يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل و المتمم بالقانون 08-06 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23فبراير سنة2008، عدد 10.

12. الجريدة الرسمية، التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي ت.أ/2015/02/33

13. حبيب الله بن محمد التركستاني، دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 3، المجلد 37، جامعة الكويت، 1999.

14. دهيمي زينب، مداخلة بعنوان: مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

15. زمولي كمال، مرداوي كمال، منظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الجزائر الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد 5، جوان 17.

16. ساري عوض الحسنات، تفعيل الاستثمار في البنية التحتية: مصدر مقترح لتمويل جامعة الأزهر بغزة، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 18، 2017.

17. سهام عبد الكريم، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: استراتيجية التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18و 19 افريل 2012.

18. الشربيني، فهمي، طرق جديدة لزيادة موارد الجامعة، مجلة المعرفة، المجلد1، العدد177، السعودية.

19. عبد السلام عبد الغفار، دعوة لتطوير التعليم الجامعي، مجلة دراسات في العليم الجامعي، جامعة عين الشمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، القاهرة، عالم الكتب 1993.

20. عبد العزيز بن ناصر عبد العزيز الشثري" ,جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية ,"مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية,ع 43..2011

21. عبد القادر سعيد عبكشي و فرقاني فتيحة، اسهام الجامعة الجزائرية في التنمية: قرار سياسي أم حاجة اجتماعية، مجموعة أعمال الملتقى الوطني حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل و مواكبة تطلعات التنمية جامعة زيان عاشور، الجلفة 2010.

22. عبد القادر شربال، تطور الاطار القانوني للبحث العلمي في الجزائر، مركز البحوث القانونية والقضائية، الأوراس، 2008.

23. غازي عناية، اعداد البحث العلمي، ليسانس، ماجستير، دكتوراه، مؤسسات شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

24. غازي عناية، اعداد البحث العلمي، ليسانس، ماجستير، دكتوراه، مؤسسات شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

25. غنية شليغم، كاوجة محمد الصغير، السياسات البحثية في الجزائر الآليات و العوائق، الملتقى الوطني الثاني، 19 فيفري 2019.

26. لامية حروش، محمد طوالبية، البث العلمي و التطوير في الجزائر: واقع و مستلزمات، الأكادمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، قسم العلوم الاجتماعية، العدد19، 2018.

27. ماهر أحمد حسن محمد، تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة، المجلة الدولية للبحوث التربوية، العدد2، جامعة الامارات، 14جوان، 2017.

28. المجلس الأعلى للغة العربية، جامعة 8 ماي 1945 بقالمة، الجامعة و الانفتاح عل المحيط الخارجي، منشورات المجلس 2018.

29. محمد باطويح، بامخزمة أحمد، الجامعة المنتجة اللاربحية في الدول الإسلامية، صيغة تمويلية مقترحة، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، السنة الأولى، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، اليمن.

30. محمد قوجيل، يوسف قريشي، سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، ، 2015.

31. مونيس بوخضرة، نظام ل.م.د وإمكانياته المعرفية، الملتقى الوطني: أفاق الدراسات العليا البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، جامعة الجزائر1 ,2012.

32. وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر 50سنة في خدمة التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية،

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

1. أوقاسي لونيس الأنماط القيادية السائدة، وأساليب التسيير لمدراء المعاهد بالشرق الجزائري، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة،2001.
2. بدراوي سفيان ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول –دراسة ميدانية بولاية تلمسان –، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية و العلوم السياسية، قسم العلوم الاجتماعية تخصص علم الاجتماع و التنمية البشرية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2004– 2005.
3. حمادي، بوستة، الأوضاع الاجتماعية والمهنية للأستاذ الجامعي في المؤسسات الجامعية الجزائرية، دراسة ميدانية عن أوضاع أستاذ جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة،2001.
4. راوية حسين، مدى توافر متطلبات الجامعة المنتجة وعلاقتها بالفاعلية التنظيمية في الكليات التقنية لمحافظات غزة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة، 2016.

رابعا: مواقع إلكترونية

1. . (استرجعت بتاريخ 14 2014 05–12–2009 www.almarefah.net. موقع مجلة المعرفة
2. https://www.univ–constantine2.dz/blog/اعداد–مشروع–المؤسسة–جامعة–عبدالحميد–م–7486
a. https://www.univ–msila.dz جامعة محمد بوضياف بالمسيلة تنهي إعداد مشروع المؤسسة،
3. أحمد سامي المعموري، محمد غالي الموسوي الشراكة البحثية بين الجامعة العراقية والشركات، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=77996
4. اعتدال الحلو،آمال بوحيلة، الجامعة المنتجة اللاربحية: كمدخل لتعزيز استدامة الموارد المالية الإضافية: دراسات تطبيقية على جامعة الأزهر.
https://www.ptcdb.edu.ps/site/research/wp–content/uploads/sites/13/2018/09

5. أمينة داودي: الجامعات مجبرة على تقديم مشروع المؤسسة في جوان المقبل، 2018/03/17 https://www.ennaharonline.com

6. بسكرة،2012، 2013ouargla.dz/production%20scientifique/national/2012/vhttps://bu.uni .pdf

7. جامعة أبو بكر بلقايد كلية الآداب و اللغات، جامعة تلمسان، https://faclettre.univ-tlemcen.dz/pages/129

8. جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الإعلان عن مشروع المؤسسة الجامعية2017-2022 https://fd.univ-boumerdes.dz/index

9. حجار: ضرورة تقريب الجامعة من المؤسسات الاقتصادية، https://www.djazairess.com/echorouk/1358857

10. دهيمي زينب مداخلة بعنوان: مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية جامعة محمد خيضر

11. رشيد حراوبية، التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر50سنة في خدمة التنمية، http://www.mesrs.dz/documents/12221/189730/50-ar.pdf

12. رفيق زراولة، دور الجامعة في انتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة. nettps://www.researchgate.ht.

13. سعود بن سهل القوس، دور الكليات في التنمية الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-5-N1.pdf

14. السعيد محمود السعيد الجامعة المنتجة صيغة مقترحة لتطوير التعليم العالي مكتبة عربيتنا، العدد07، http://www.tarbyatona.net/include/plugins/article/article.php?action=s&id=32

15. طارق عبد الرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، 2007 https://alhadidi.files.wordpress.com/2010/1

16. عائشة التايب و آخرون، الجامعات و البحث العلمي في العالم العربي، المركز للأبحاث ودراسة السياسات، https://bookstore.dohainstitute.org/p-980.aspx

17. القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل و المتمم. -https://www.mesrs.dz/ar/textes juridiques

18. م أمينة، مشروع مؤسسة لتحديد مسار الجامعة الجزائرية، 30/10/ 2017 https://www.djazairess.com/eldjoumhouria/110260

19. محمد زين العابدين عبد الفتاح تحديات التعليم العالي في مصر: الجامعات المنتجة كحل للازمة، http://cfy.ksu.edu.sa/male/sites/py.ksu.edu.sa.male/files/images/7_0.pdf

20. محمد هاشم البشير الجامعة المنتجة و نمو البحث العلمي منظمة المجتمع العلمي العربي، http://arsco.org/article-detail-634-8-0

21. محمديوه، اطلاق مشروع المؤسسات الجامعية، الوطن 15 نوفمبر 2016 -https://www.el massa.com/dz

22. نوال ح، الجامعة الجزائرية تتبنى استراتيجية المقاولاتية، 2009/05/17، https://www.djazairess.com/elmassa/21103

23. الهام بوثليجة، حجار ضرورة تقريب الجامعة من المؤسسات الاقتصادية 05/10/ 2018 https://www.elhourya.com/national/article-98679/html

24. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي .بمناسبة افتتاح فعاليات الندوة الوطنية للجامعات. الجزائر 17 ديسمبر 2016، -www.univ tebessa.dz/fichiers/Mot-ministre.pdf

25. وكالة الانباء الجزائرية، تعليم العالي: تنصيب لجنتين مكلفتين بمشروع المؤسسة و بمراجعة خريطة التكوينات الجامعية http://www.aps.dz/ar/algerie

اللغة الانجليزية

1. Andrea Zacharova, SpoluprácaUniverzitafiriem v slovenskejre publike v oblasti výskumua v ývoja.
2. Andrea zacharova, Synergetic effects of knowledge Based R&D in Multinational coporations v vysokà Škola Manažmentu, Slovakia.

3. Ben Jongbloed, Indicators for mapping university-regional interactions ,Paper for the ENID-PRIME Indicators Conference in Oslo, 26-28 May 2008 Special session on higher education indicators, Center for Higher Education Policy Studies (CHEPS) University of Twente.
4. Ben Jongbloed, Indicators for mapping university-regional interactions ,Paper for the ENID-PRIME Indicators Conference in Oslo, 26-28 May 2008 Special session on higher education indicators, Center for Higher Education Policy Studies (CHEPS) University of Twente.
5. Carlos Mondra gónliévana, the Relationship Between Industry and Universities, Cuadernos de Estudios Emprisariles, Instituto Tecnológico Autónomo de México ITAM, Vol20, 2010.
6. Change , Stanford University Office of Tchnology Licensing Annual Report 2014/15.
7. Change , Stanford University Office of Technology Licensing Annual Report 2014/15.
8. David Arsitei, Michelavechi, Francesco Venturini, University and Inter-Firm R&D Collaboration : propensity and intensity of cooperation in Europ.
9. Eva Stal, Tales Andreassi, Asa Fujino, « The Role of University Incubator in Stimulating acadimic entreprenership », RAI revista de administração e Inovação, 13, 2016.
10. Gerard G, Shaker S.A,& Wood D.R, The effective of Business-University alliances on innovative output and financial performance : A study of publicly traded biotechnology campanies, Journal of Business Venturing 17(06), 577-609, Singapore Management University, 2002.
11. Jan Ślusarek, BŁazejSbota, EwaMenec, Collaboration between university and industry based experience of the silesian University of Technology, silesian University of Technology, Poland, 2010,
12. Laura Phillips, Success factors powering university collaboration in Australia, Research Report.
13. Markus Perkmann, UniversityIndustryRelationships and open Innovation : Towards a Research Agenda International Jornal of Management Review, 9(13), 2007.
14. Martin T. Holi, Rochana Wickramasinghe, Metrics for the Evaluation of Knowledge Transfer Activities at Universities,LIBRARY HOUSE ESSENTIAL INTELLIGENCE.
15. Michael D. Santoro, Alokk, Chakrabarti, Firm Size and TechnologyCenrtality in MASSACHUSETTS institute of technology, USA.
16. Miguel Pinheiro, Cãndida Lucas, Josécarlos, Examining University-Indestry Interactions from the perspective of relationship marketing and business network, Portugal paper 119-Final version.
17. Paul H. Jensen, Alfons Palangkaraya and Elizabeth Webster ,A Guide to Metrics on Knowledge Transfer from Universities to Businesses and Industry in Australia, Intellectual Property Research Institute of Australia,September 2009.
18. S N. Ankrah, Omar AL-Tabaa, University-Undustry Collaboration : A Systematic Review, Forthcoming: Scandinavian Journal of Management, UK , April 18, 2015.

19. Sadegh R, N Khabiria, A. A Senina ,Evaluation Framework for Assessing University-Industry Collaborative Research and Technological Initiative, Procedia - Social and Behavioral Sciences 40 (2012)410 – 416
20. Shahinshah Babar Khan, Saeed Anwar, University-Industry Partnership for Development of Knowledge, Asian Journal of Sociel Sciences & Humanities, Vol 2, No 2, May 2013.
21. Siegel D.S, Waldaman D.A, AtawaterL.E,& Link, Toward a model of the effective Transfer of scientific knowledge from academicians to prastitioners : qualitive evidence from the commercialization of university technologies, Journal of Engineering and Technology Management 21, 115-142.
22. Word ,kelly ,wolf ,lisa: centeredlearning ,american benovioural scientist ,vol ,43 ,No2000 ,pp ,767: 781

اللغة الفرنسية

Article

1. Frédérick Marcil, Incubater L'entrepreneur pour développer L'économie locale : L'expérience la cere à Action Vale, La matrise en adaminstration des affaires, Université du Québec, Juin 2013.
2. -Ministère de l'enseignement supérieur et de recherche scientifique ,règle d'organisation et de gestion pédagogique mondialité d'évaluation et de progression licence et master ,université Abou Baker belkaid, Tlemcen ,2009.

Doctorat Thèse

1. AUBESTY C, ‹‹ Dynamique de la constution de coopération transversales›› , thèse Doctorat, Université Paris IX Dauphine, France, 2002

web Site

1. Asli Amina, El manzani Noureddine ، de l'Innovation revue de l'Entrepreneuriat et ، le_role_de_l'education_a_l'entrepreneuriat _dans _le_developpement https://www.researchgate.net/publication/323019618_le_role_de_l'education_a_l'entrepreneuriat_dans_le_developpement_de_la_culture_entreprene
2. Comment définir l'université du XXIe siècle ? https://www.cairn.info/revue-politiques-et-gestion-de-l-enseignement-superieur-2005-2-page-9.htm‹vu le14/04/2019
3. http://byustartuphub.wordpress.com/rollins-centre/
4. http://byustartuphub.wordpress.com/rollins-centre/tto/
5. http://www.dgrsdt.dz/Fr/?fc=Qui-sommes
6. http://www.dgrsdt.dz/Fr/?fc=Un_Re
7. http://www.dgrsdt.dz/Fr/?fc=Un_Re

8. https://www.cairn.info/revue-politiques-et-gestion-de-l-enseignement-superieur-2006-3-page-95.htmL'université entrepreneuriale: vingt pratiques distinctives.
9. https://www.djazairess.com/alahrar/110455
10. https://www.elbilad.net/Article/detail?id=88945
11. https://www.france-science.org/L-universite-entrepreneuriale.html
12. https://www.mesrs.dz/ar//universites
13. https://www.researchgate.net/publication/323019639_L'instauration_du_caractere_entrepreneurial_de_l'universite_marocaine_et_le_developpement_d'une_culture_entrepreneuriale_regionale.
14. https://www.sabqpress.net/national/62/
15. Luniversité entrepreneuriale enjeux et difficultés de l'innovation institutionnelle
16. -L'université entrepreneuriale: vingt pratiques distinctives https://www.cairn.info/revue-politiques-et-gestion-de-l-enseignement-superieur-2006-3-page-95.htm vu le 21/03/2019
17. Marzougui Antar, Hamdisalima, Partenaiat Université-Entreprise : état des lieux et perspectives de renforcementhttp://www.memoireonline.com/01/08/885/m_partenait-univesite-entreprise-etats-des-lieu1.html
18. -Risky Business , , Stanford University Office of Tchnology Licensing Annual Report 2013/14, p15,17, Available at : http://otl.stanford.edu/decument/olter14.pdf.
19. -Risky Business , , Stanford University Office of Tchnology Licensing Annual Report 2013/14, p15,17, Available at : http://otl.stanford.edu/decument/olter14.pdf
20. T-echnology & Venture Commercialization Synergy,2016 Annual Report, the University of Utah, available at : http://www.tvcutah.edu/downloads/2016annualreport_Tvc.Pdf.
21. uriale_chez_les_etudiants_univers vu le 01/05/2019
22. Zerroki Wassila. Grari Yamina Tlemcen L'université De L'université Entrepreneuriale En Algérie. Cas Des étudiants De https://www.asjp.cerist.dz/en vu le22/03/2019

ملحق رقم (1): الاستبيان

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

تتشرف الطالبتان أن تضع بين أيدي سيادتكم أداة هذه الدراسة وهي عبارة عن استبانة ومقابلة لجمع البيانات المتعلقة بدراسة حول: "إمكانية الشراكة جامعة – مؤسسات"

وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص إدارة الأعمال بجامعة قالمة. وقد اقتضت الدراسة استخدام استبانة ومقابلة.

ونظرا لأهمية رأيكم في هذا المجال، نأمل منكم التكرم بالاجابة على الاستبانة بدقة، حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم، لذلك نرجو أن تولوا هذه الاستبانة اهتمامكم، فمشاركتكم ضرورية وعامل أساسي من عوامل نجاحنا، ونحيطكم علما أن جميع إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

من إعداد الطالبتين: **الأستاذة المشرفة:**

– زيغد راضية. – بركات غنية.

– لقريني نجمة.

القسم الأول : البيانات العامة :

الرجاء وضع إشارة (×) أمام الاجابة المناسبة.

1- اسم المخبر

كلية العلوم و التكنولوجيا

مخبر الأوتوماتيكي والكمبيوتر – LAIG

مخبر الهندسة المدنية والهيدروليكا – LGCH

مخبر التحليل الصناعي وهندسة المواد–LAIGM

مخبر الميكانيكا والهياكل–LMS

مخبر الاتصالات– LT

المشاكل العكسية: النمذجة والمعلومات والأنظمة– PI: MIS

مخبر السيليكات والبوليمرات والمركبات النانوية–(LSPN)

مخبر التحكم المتقدم– (LABCAV)

مخبر الميكانيكا التطبيقية للمواد الجديدة– (LMANM)

كلية الرياضيات والحساب والعلوم

مخبر الرياضيات التطبيقية والنمذجة

مخبر فيزياء قالمة – جي بي إل

مخبر الكيمياء التطبيقيةLCA

مخبر العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مخبر فيزياء الموادL2PM

مخبر الكيمياء الحاسوبية والهيكل النانويLCCN ☐

مخبر الكيمياء الفيزيائي- LCP ☐

كلية علوم الطبيعة و الحياة و علوم الأرض و الكون

مخبر البحوث: الاحياء،المياه و البيئة LBEE ☐

مخبر المحافظة على الأراضي الرطبة – LCZH ☐

كلية العلوم الاقتصادية

مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشدLADBG ☐

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

مخبر التاريخ للبحوث والدراسات المغاربية ☐

كلية الآداب واللغات

مخبر الدراسات اللغوية والأدبية ☐

كلية القانون والعلوم السياسية

مخبر الدراسات القانونية البيئة ☐

2- تاريخ تأسيس المختبر :...../...../.....

3 عـدد الباحثيـــــن :.....

4- عـدد الفـــــرق :.....

5- مجالات البحث و الاهتمام : .. ..

القسم الثاني: فقرات الدراسة:

فيما يلي مجموعة من العبارات والمرجو وضع إشارة (×) في الخانة المناسبة. وذكر عدد أو مبلغ أو أي ملاحظة أخرى في خانة الملاحظات.

	آليات الشراكة	المؤشـــــرات	يوجد	لا يوجد	ملاحظات
1	الترخيص وتسويق الملكية الفكرية.	– هناك اختراعات توصلتم إليها من خلال أبحاثكم. (ذكر عددها إن وجدت).			
		– هناك إتاحة(ترخيص) باستخدام اختراعاتكم لمؤسسات غير أكاديمية . (عددها ان وجدت)			
		– هناك منتجات نشأت عند استخدام المؤسسات غير الأكاديمية للاختتراع الذي توصلت إليه أبحاثكم)ذكر العدد إن وجدت)			
		–هناك مبلغ أو دخل ناتج عن إتاحة)ترخيص(استخدام اختراعكم. (تحديده ان وجد)			
		– هناك عمليات تسجيل للإختراعات)براءات الاختراع(التي توصلت إليها أبحاثكم. (ذكر عددها ان وجدت)			
		– هناك براءات إختراع ممنوحة من مكتب براءات الاختراع . (عددها ان وجدت)			
		– هناك إتاحة)ترخيص(لمؤسسات غير أكاديمية باستخدام حقوق النشر والتأليف .(كم قيمتها ان وجدت)			
		–هناك علاقات طويلة الأجل تم إنشاؤها بعد الترخيص.			
2		– هناك مشاريع مشتركة مع مؤسسات غير أكاديمية. (عددها إن وجدت)			
		– هناك دورات المقاولاتية للطلاب والباحثين في			

	المقاولاتيةالأكاديمية والشركات الناشئة	الجامعة. (عددها إن وجدت)			
		– هناك شركات ناشئة تم إنشاؤها؛ من خريجين ودكتوراه/ أو المنفصلة. (عددها)			
		– هناك تحقيق لمبيعات/ أرباح من الشركات الناشئة.			
		– هناك أموال ودعم تقدمه الجامعة لهذه الشركات الناشئة.			
		– توجد نجاحات تعاون بحثي مشكلة من خلال هذه الشركات الناشئة. (عددها إن وجدت(			
3	تقديم الاستشارات والخدمات الفنية	– هناك لجوء المؤسسات غير الأكاديمية لطلب استشارات من باحثيكم .(ذكر عدد الاستشارات إن وجدت)			
		– هناك قيمة /مبلغ مرتبط بالعمل الاستشاري المقدم من طرف الأكاديميين لغير الأكاديميين.(كم تقدّر)			
		– هناك مشاريع لبحوث تعاونية ناتجة عن العمل الاستشاري المقدم. (عددها إن وجدت)			
		– هناك شركات عميلة متعاقد معها في مجال الاستشارات. (عددها إن وجدت)			
		– هناك دعوات للأكاديميين للتحدث في مؤتمرات غير أكاديمية. (عددها إن وجدت)			
		– هناك دعوات للأكاديميين لحضور اجتماعات اللجنة الاستشارية للمنظمات غير الأكاديمية. (ذكر عددها)			
4	البحوث التعاقدية	– هناك صفقات بحوث تعاقدية موقعة مع منظمات غير أكاديمية)عددها إن وجدت(			
		–يوجد مبلغ للبحوث التعاقدية التي أجرتها الجامعة مع مؤسسات غير أكاديمة .)كم يقدر ان وجدت)			

	(بحوث بتكليف من مؤسسات غير أكاديمية)	– هناك منتجات نشأت عن أبحاث العقود. (عددها إن وجدت)			
		– هناك شركات عميلة متعاقد معها في مجال البحوث.)ذكر إسمها (			
		– توجد مشاريع أخرى لبحث العقود : ورش عمل, ندوات, مؤتمرات ترعاها مؤسسات غير أكاديمية. (عددها إن وجدت)			
5	المرافق الأكاديمية	– هناك إيجار/ تأجير توظيف مرافق الجامعة (المختبرات, مرافق الاختبار, المكتبات, المرافق الثقافية والترفيهية) لغير الأكاديميين .)إيرادات ذلك)			
6	اتفاقيات البحث والتطوير التعاوني	– هناك اتفاقيات بحث وتطوير تعاوني مع مؤسسات غير أكاديمية.)ذكر عددها وإسم المؤسسات المتعاون معها ان وجدت)			
		– هناك مبلغمرتبط باتفاقيات البحث والتطوير التعاوني مع مؤسسات غير أكاديمية.)كم يقدّر(			
		– توجد أوراق أكاديمية ومنشورات مؤلفة بالتعاون مع غير الأكاديميين. (عددها ان وجدت)			
		– هناك وصول إلى المعدات الصناعية (للمؤسسات المتعاونة)عالية التقنية.			
		– هناك منتجات/ عمليات جديدة تم إنشاؤها بنجاح في البحوث التعاونية.(عددها إن وجدت)			
7	تطوير المناهج	– توجد مشاركة للمؤسسات غير الأكاديمية في تطوير ومراجعة محتوى برامج التعليم الجامعية ذات الصلة بسوق العمل.			
		– هناك برامج/ مناهج تم تطويرها بالتعاون مع مؤسسات غير أكاديمية.(عددها ان وجدت)			

	والتسليم	– يوجد إشراف مشترك لمؤسسات غير أكاديمية على رسائل الماجستير/ أو الدكتوراه.			
		– هناك خريجين تم إشراف مشترك عليهم مع مؤسسات غير أكاديمية. (عددهم إن وجد)			
		– توجد دورات ومشاركين في محاضرات ضيوف من مؤسسات غير أكاديمية. (عددها إن وجدت)			
8	التعلم المستمر	– توجد دورات عقدت مع مؤسسات غير أكاديمية تعزز تعلم الطالب .(عددها ان وجدت)			
		– يوجد خريجون من هذه الدورات.			
		– هناك تبادل للباحثين بين الجامعة والمؤسسات.			
		–يوجد تنقل للموظفين غير الأكاديميين للتدريس أو إجراء بحوث في الجامعة.			
		– توجد برامج تعليم علمية وبحثية أخرى من طرف مؤسسات غير أكاديمية.			
9	تنقل الطلاب	– هناك تدريب للطلاب في المؤسسات غير أكاديمية. (عددهم إن وجد)			
		– هناك مواضيع للطلاب بناء على طلب المؤسسات.(ذكر عددها)			
		– توجد عمليات تبادل لطلاب الدكتوراه مع مؤسسات غير أكاديمية.(ذكر عددها)			
		– هناك مناصب/ منح دراسات عليا ممولة من مؤسسات غير أكاديمية.(ذكر عددها)			

شكرا على حسن تعاونكم،،،

الملحق رقم (2): المقابلة

	المجال الأول: الممارســـات	يوجد	لا يوجد	إلى حد ما	ملاحظة
1	**الاستقلالية** – تحتاج المؤسسة لموافقة الإدارات العامة للقيام باستثمارات مهمة كإنشاء تخصصات علمية جديدة.				
2	**الدور المهم للفريق المركزي للإدارة** – يتسم(يتميز) فريق الإدارة المركزي داخل المؤسسة بالصلابة و السرعة في اتخاذه للقرارات ذات طابع مقاولاتي المتسم بالمجازفة. – يتصف الفريق المركزي للإدارة داخل المؤسسة بأنه أكبرو أوسع نطاقا من دور الأكاديميين و الطلبة (أعضاء هيئة التدريس) لكنه أقل أهمية.				
3	جودة إدارة شؤون الموظفين قوم المؤسسة بتوظيف أفضل المتخصصين من موظفين وعاملين. – تشرك المؤسسة المستخدمين الباحثين بشكل مكثف. – تقدم المؤسسة فرص التدريب و التطوير لموظفيها عند تطوير أساليب الإدارة. – تتمتع المؤسسة بقدرة كبيرة على استثمار قدرات موظفيها و مواهبهم و خبراتهم إلى أعلى درجة . – تمتاز المؤسسة بقدرتها على الحفاظ على الموظفين و العاملين فيها من الانتقال إلى مؤسسات أخرى.				

4	ثقافة تنظيم المشاريع و التوجه نحو التغيير - تتمتع المؤسسة بإدارة مرنة قابلة للتكييف و راغبة في التغيير بدلا من فلسفة احترام القوانين. - تمتلك الإدارة وهيئة التدريس داخل المؤسسة روح المبادرة و الاستعداد للمخاطرة في وظائفها الأكاديمية (تنمية موارد بشرية، الابتكار، خلق قيمة للمجتمع ، تحقيق عوائد مالية). - تسيطر روح الفريق و التعاون في هذه المؤسسة. - تهيئ المؤسسة بيئة جامعية ومناخ يساعد على الابداع و الابتكار و حرية البحث العلمي. - تحقق المؤسسة توازن بين الإدارة المركزية و حرية تنظيم المشاريع الذي يسمح بإنشاء آليات التنظيم الذاتي . - توفر المؤسسة بنية دعم مرنة و عالية الاحترافية لتتكيف مع متطلبات المقاولة . - تربط المؤسسة بنية الدعم بآليات تحفيز و مكافآت مالية للأكاديميين .				
5	**الميزانية العامة** - تمتلك المؤسسة إلى حد كبير الرخصة في حرية استخدام التمويل العام حسب رغبتها.				

6	**التمويل حسب النتائج** - تعمل المؤسسة على قياس النتائج و المخرجات المتأتية من مختلف ميزانيات التمويل. - تحدد المؤسسة نسب التمويل التي تخصصها للمؤسسات العامة والممولين عن طريق النتائج المحققة. - تراقب المؤسسة نتائج و مخرجات التمويل القابلة للقياس من خلال إخطارات منتظمة .				
7	**هيكل هرمي مبسط** – تمتلك المؤسسة قدرة كبيرة على تسهيل إجراءات العمل. – تبتعد المؤسسة عن قيود التسلسل الهرمي بين وحدات القاعدة لتقلل من سيرورة إنشاء الأفكار و اتخاذ القرارات المرتبطة بها.				
8	**التخطيط الاستراتيجي** – تسيير المؤسسة أعمالها وفق خطة استراتيجية واضحة . – تطور سياساتها و أنظمتها بما يتلاءم مع أهدافها و مبادئها الإنتاجية . – تستخدم المؤسسة التقرير المنشور على نطاق واسع لتوجيه جميع القرارات و الأهداف الاستراتيجية العامة. – تعتمد المؤسسة على مبدأ اللامركزية في صنع القرار لضعف الاتصال. – توجه المؤسسة جميع القرارات و الأهداف الاستراتيجية في إطار المبادئ التوجيهية				
9	**دور الخرجين من الطلبة** – تسعى المؤسسة وفق خطط و برامج لتنشيط دور الخريجين للحصول على تمويل أو دعم مناسب.				

10	**الشراكة** – توقع المؤسسة عقود شراكة مع مؤسسات المجتمع (الجهات الفاعلة: جامعات، مؤسسات، دولة) في أنشطة مشتركة لتحقيق مصالح متبادلة. – تقوم المؤسسة باستحداث تخصصات جديدة تخدم مؤسسات المجتمع. – تشجع المؤسسة تكوينات وتخصصات لها صلة مع متطلبات الشغل. – تغلق المؤسسة فروع ليست بحاجة لها. – تساهم المؤسسة في خلق وتطوير الأعمال والمشاريع وكدا تطوير المجتمع . – تعمل المؤسسة في سياستها على دمج النظري بالتطبيقي لتجسيد روح المبادرة.				
11	**البيئة التحتية للحرم الجامعي** – تتمتع المؤسسة بسمعة طيبة في أوساط جماهيرها . – تحظى المؤسسة برضا شارع ولاية قالمة عن إنجازاتها. – تمتلك المؤسسة قدرة تنافسية في جذب خرجي الثانوية العامة المتفوقين لدراسة فيها. – تجتذب المؤسسة الطلبة إلى الحد الذي لا يفكرون معه في الانتقال إلى مؤسسات أخرى.				

12	**مصادر التمويل الاضافي المستدام** – تستغل المؤسسة ما يتوفر لديها من إمكانات مادية استغلالا أمثلا. – تستثمر المؤسسة مرافقها المتنوعة كمراكز إنتاج متقدمة . – تستثمر المؤسسة المساحات الشاغرة فيها لعمل معارض إنتاجية				
13	**تركيز المؤسسة** – تقوم المؤسسة بمجموعة كبيرة من الأنشطة التي تقع خارج مجالات اختصاصاتها الأساسية.				
14	**أنشطة جديدة** – تقوم المؤسسة باستمرار بمراقبة تطور أسواق التعليم و البحث. – تحافظ المؤسسة على الموارد اللازمة للتكييف مع متغيرات البيئة المتطورة وحاجات المجتمع المتغيرة.				
15	**الهبات و المنح** – تجذب سمعة المؤسسة (مشاريعها و خريجيها) تبرعات منتظمة و هامة. – تشجع المؤسسة، مؤسسات المجتمع المحلي على تقديم المساعدات المالية.				
16	**نجاح الباحثين الشباب** – تمتاز المؤسسة بقدرتها على تحقيق رضا الطلاب الشباب المتميزين و الحفاظ عليهم. – تجند المؤسسة باحثيها الشباب اللامعين لجذب الطلاب و المتبرعين لإجراء أبحاث ابتكارية.				

17	**الجمع بين التخصصات** – يوجد بالمؤسسة هيكل تنظيمي راسخ يعزز التعاون بين المؤسسات في مجال التعليم والبحث.				
18	**نقل التكنولوجيا** – يوجد داخل المؤسسة ميكانزيمات جيدة و متعارف عليها في نقل التكنولوجيا.				
19	**طلاب الدراسات العليا** – توفر المؤسسة مدرسيين متخصصين من حملة الماجستير أو الدكتوراه. – يوفر التعليم مصادر جديدة للإيرادات إذا نظرت المؤسسة في فرص أخرى غير الدورات التقليدية مثلا التعليم المستمر .				
20	**الشركات المولودة للبحث العلمي** – تقدم المؤسسة في بحوثها حلول لوجستية لصالح المؤسسات التي تتبع سياسة ترشيد الاستهلاك.				

الملحق رقم (3): ممارسات كلارك العشرون

الممارسات العشرين لبورتون كلارك

1-الاستقلال في استخدام التمويل العام

لا تحتاج الجامعة للحصول على موافقة الإدارات العامة للقيام باستثمارات مهمة ، على سبيل المثال ، لإنشاء مسارات علمية جديدة (للتعليم والبحث) ، وحدات السوق ، إلخ.

2 الدور الهام لفريق الإدارة المركزية

يقوم فريق الإد ارة ، الذي يتسم بالصلابة والسرعة في اتخاذ القرار ، للطلبات المناسبة ذات طابع مقاولاتي. دوره أكبر و أوسع من الأكاديميين والطلاب لكنه أقل أهمية منهم .

3. جودة الإدارة (والخدمات المالية على وجه الخصوص)

تقوم الجامعة بتوظيف كبار المتخصصين وتوفر لهم أنشطة تنموية كافية لإعطاء أفضل ما لديهم والبقاء في وظائفهم.

4. الثقافة المقاولاتية

تتبنى الإدارة وأعضاء هيئة التدريس ثقافة التغيير بدلا من فلسفة احترام القواعد، و يفضلون ابتكار وتطبيق الأفكار الجديدة على تطبيق القواعد بدقة وصرامة.

5. الميزانية الشاملة

الجامعة مرخص لها إلى حد كبير باستخدام التمويل العام حسب رغبتها (على سبيل المثال ، يمكنها أن التحويل بين الوظائف المختلفة – الموظفين ، تكنولوجيا المعلومات ، الأصول الثابتة والبنية التحتية الأخرى والاستثمارات). ويمكنها أن تحتفظ بالأرصدة السنوية (خاصة لتشكيل صناديق استراتيجية)

6 .العقود مع الممولين على أساس النتائج

يتم احتساب التمويل الذي تحدده السلطات العامة والمؤسسات والجهات الممولة الأخرى وتحديده على أساس مخرجات و نتائج قابلة للقياس ويتم رصدها و مراقبتها من خلال إخطارات منتظمة.

7 .الهيكل المنخفض المستوي

يتم تقليل قيود التقارير والتسلسل الهرمي بين المراكز وحدات القاعدة (الأساسية) لتقليل سيرورة إنشاء الافكار واتخاذ القرارات االمرتبطة بها.

8. بيان المهمة والخطة الاستراتيجية

يستخدم التقرير المنشور على نطاق واسع لتوجيه جميع القرارات والأهداف الاستراتيجية للجامعة.

9. دور واسع ومكثف للخريجين

يخطط وفق برنامج لتعبئة وتنشيط الخريجين للحصول على تمويل ضخم و مناسب أو غيره من أشكال الدعم.

10. التعاون مع عالم الأعمال والجامعات الأخرى (التميز)

تستفيد الجامعة من التآزر الممكن في مجال البحث والاستثمار في معدات البحث والتعليم والأنشطة المفيدة الأخرى من خلال شبكة من الشخصيات البارزة ومؤسسات التميز.

11. القدرة التنافسية للبنية التحتية داخل الحرم الجامعي

إن جاذبية الحرم الجامعي والمنطقة المحيطة به تجعل من الممكن تجنيد وتوظيف الطلاب المتميزين والاحتفاظ بهم

12. مصادر التمويل الإضافي المستدام

إنشاء مصدر ثالث للإيرادات ، عن طريق إنشاء مركز للمؤتمرات ، ومدارس تجارية، وإمكانيات أخرى "للتعلم مدى الحياة" ، بنايات الجامعة،،، إلخ

13. التركيز على مجموعة محدودة من مجالات التدريس والبحث

لا تثقل إدارة الجامعة بمجموعة كبيرة من الأنشطة التي تقع خارج مجالات اختصاص المؤسسة الأساسي

14. تتبع فرص التعليم والبحث المستقبلية

تقوم الجامعة باستمرار بمراقبة تطور أسواق التعليم والبحث وتحافظ على الموارد اللازمة للتكيف معها بسرعة.

15. جاذبية الجهات المانحة

تجذب سمعة الجامعة ومشاريعها وخرجيها تبرعات منتظمة وهامة

16. بيئة تجتذب الباحثين الشباب

تقوم الجامعة بتوظيف الباحثين الشباب الامعين والاحتفاظ بهم، لأنه يمكنهم بدورهم جذب الطلاب و المانحين من المتبرعين وإجراء أبحاث ابتكارية.

17- هيكل البحوث متعدد التخصصات

هناك هيكل تنظيمي راسخ يعزز التعاون بين المؤسسات، في مجال البحث والتعليم ،

18- نقل التكنولوجيا

توجد آليات جيدة وراسخة ومنظمة لنقل التكنولوجيا في المنطقة

19. نسبة عالية من طلاب الدراسات العليا / الماجستير

يوفر التعليم مصادر جديدة للإيرادات إذا نظرت المؤسسة في فرص أخرى غير الدورات التقليدية .

20- عروض الخدمات للشركات المولدة من البحوث الجامعية

تقدم خدمات الدعم اللوجستي للبحوث المتعلقة برأس المال المغامر ، والخدمات الاستشارية ، وتوفير المكاتب ووحدات الإنتاج الصغيرة ، والبحث عن الضمانات ، وما إلى ذلك.

الملحق رقم (4): اتفاقيات التعاون الوطنية

الغرض من التعاون مع كل شركة:

*إنشاء مواقع التدريب الداخلي للطلاب لممارسة المعرفة النظرية المكتسبة.

*التأكد من استقبال الطلاب للقيام بزيارات فنية دقيقة في الهياكل المختلفة للشركة.

*تنظيم الفعاليات العلمية في المجالات ذات الاهتمام المشترك (ندوة ، ندوة ، يوم دراسي ، مدارس صيفية ...)

قائمة الشركات التي تكون الجامعة شريكًا فيها

	اسم الشركة	
الاقتصاد العام	المكتب الوطني للأرصاد الجوية ، محطةMetéo Belkhir–Guelma	1.
الاقتصاد العام	ETER – قالمة	2.
الاقتصاد العام	الجزائر للاتصالات – الجزائر–	3.
الاقتصاد العام	المحطة الاقليمية لوقاية النباتاتEL Tarf	4.
الاقتصاد العام	الشركة العامة الاقتصادية (EPE) شركة مخانة نافع المساهمة (SPA) قالمة	5.
الاقتصاد العام	دورات الشركة الاقتصادية العامة والدراجات النارية وتطبيقCYCMA / SPA –Guelma	6.
الاقتصاد العام	وحدة علف المواشي (UAB) في بودروة – قالمة	7.
الاقتصاد العام	شركة اسمنت هاجر سعود	8.
الاقتصاد العام	شركة الدهانات الوطنية (ENAP) وحدة سوق أهراس	9.
الاقتصاد العام	شريكة كربة كديت الدروش (الطرف(	10.
الاقتصاد العام	بذور المزرعة جيبالا – قالمة ، ملكية فردية المسؤولية المحدودة EURL FSPP" جيبالا."	11. 11
	SIDER TSS (وحدة درنات غير ملحومة(مجمع الحديد والصلب في الحجار	12. 12
	مطاحن مرمورة قالمة	13. 13
الاقتصادالخاص	المقاولين لولاية قالمة	14.
الاقتصادالخاص	مجموعة بنامور	15.

16.	مجموعة بن عمر	الاقتصاد الخاص
17.	وسام المهندسين المعماريين لولاية قالمة	الاقتصاد الخاص
18.	تنفيذي بين جامعة 8 ماي 1945 و هيئة المهندسين المعماريين لولاية قالمة	الاقتصاد الخاص
19.	الوطني لمقاولي البناء و التعمير – قالمة	الاقتصاد الخاص
20.	مجمع عبيدي –قالمة	
21.	تركيب شبكات الكهرباء والهاتفLABADLIA Abdelkader –	الاقتصاد الخاص

الملحق رقم (04): اتفاقيات التعددية الوطنية

اتفاقيات التعددية الوطنية

<u>الاتفاقيات الوطنية</u>

أنشأت جامعة "قالمة" 8 ماي 1945 83 اتفاقية تعاون إطاري مع مختلف المؤسسات بما في ذلك 21 اتفاقية مع المؤسسات العامة ، والمؤسسات على المستوى المحلي والوطني . و 27 مع المؤسسات الاقتصادية ، مع المؤسسات الإدارية 5 3 الأكاديمية / العلمية ،

	الاتفاقيات الوطنية	
1	جامعة بادجي مختار عنابة	
2	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قالمة "ANSEJ"	
3	مديرية الثروة السمكية والثروة السمكية - قالمة	
4	جامعة منتوري قسنطينة	
5	جامعه ابو بكر بلقايد تلمسان	
6	معمل جامعة منتوري للترجمة	
7	الجزائر 2 - بوزريعة جامعة	
8	إذاعة قالمة الجهوية	
9	مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية قالمة	
10	الوكالة الولائية للتشغيل لولاية قالمة (ANEM)	
11	مديرية الثقافة لولاية قالمة	
12	معهد التكنولوجيا الزراعية الوسطى قالمة (ITMA)	
13	مديرية الخدمات الزراعية (DSA)	

14	الوكالة الولائية للقرض المصغر لولاية (ANGEM) قالمة	
15	اتجاه التكوين المهني في قالمة	
16	الوكالة الولائية للصندوق الوطني	
17	غرفة التجارة والصناعة مرمورة قالمة	
18	اتحاد المقاولين لولاية قالمة	
19	مديرية الصحة والسكان - قالمة	
20	مجموعة بنامور	
21	مجموعة بن عمر	
22	معهد المحاصيل الحقلية (ITGC)	
23	كلية الفنون التطبيقية والعمارة - الجزائر	
24	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية قالمة - - ملحق إتفاقية	
25	اتجاه العمل الاجتماعي والتضامن في ولاية قالمة	
26	وسام المهندسين المعماريين لولاية قالمة	
27	جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم	
28	المكتب الوطني للأرصاد الجوية ، محطة بيلخير - قالمة الجوية	
29	الأرشيف الوطني	
30	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية قالمة - -ملحق اتفاقية 2	
31	مؤسسة المستشفى العام بن زهر قالمة	
32	هيئة المهندسين المعماريين لولاية قالمة - ملحق -تنفيذي	
33	الإتحاد الوطني لمقاولي البناء و التعمير لولاية قالمة	
34	شركة ETER -قالمة-	

35	ديوان مؤسسات الشباب لولاية قالمة	
36	دورات الشركة الاقتصادية العامة والدراجات النارية CYCMA / SPA -Guelma وتطبيق	
37	مديرية المجاهدين لولاية قالمة	
38	CRAPC	
39	-الجزائر للاتصالات - الجزائر	
40	EL Tarf المحطة الإقليمية لوقاية النباتات	
41	شركة مخانة نافع (EPE) الشركة العامة الاقتصادية قالمة (SPA) المساهمة	
42	الديوان الوطني لتسيير و استغلال OGEBC - الأملاك الوطنية المحمية - الجزائر العاصمة	
43	في بودروة - قالمة (UAB) وحدة علف المواشي	
44	. شركة اسمنت هاجر سعود	
45	وحدة سوق (ENAP) شركة الدهانات الوطنية أهراس	
46	(شريكة كربة كديت الدروش (الطرف	
47	جامعة 20 أغسطس 1955 - سكيكدة	
48	جامعة محمد شريف سوق السعدي - أهراس	
49	المركز الوطني للبحث في (CRASC) الأنتربولوجيا الاجتماعية	
50	المعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - أوران	
51	قسم السياحة والحرف في ولاية قالمة	
52	وزارة التجارة في ولاية قالمة	
53	المتحف الجهوي للمجاهد لولاية خنشلة	
54	ملكية فردية ، بذور المزرعة جيبالا - قالمة جيبالا "EURL FSPP المسؤولية المحدودة".	

55	معمل الأشغال العامة شرق عنابة	
56	المتحف الوطني العام سيرتا قسنطينة	
57	جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف	
58	مديرية الصناعة والمناجم لولاية قالمة	
59	مديرية التربية لولاية قالمة	
60	مركز بحوث التكنولوجيا الحيوية - كونستانتين	
61	(مديرية تطوير الفنون وترقيتها (وزارة الثقافة	
62	اللجنة الولائية للهلال الأحمر الجزائري -قالمة	
63	مجلس المنافسة	
64	مجمع عبيدي -قالمة	
65	مديرية السكن لولاية قالمة	
66	مديرية الأشغال العمومية لولاية قالمة	
67	LABADLIA Abdelkader - تركيب شبكات الكهرباء والهاتف	
68	SIDER TSS (درنات غير ملحومة وحدة) مجمع الحديد والصلب في الحجة	
69	مطاحن مرمورة قالمة	
70	جامعة عبد الرحمن ميرا بجاية	
71	وكالة ولاية لإدارة الأراضي الحضرية والتنظيم قالمة	
72	الاتحاد الوطني لرواد الأعمال الشباب	
73	- الشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز-سونيلغاز الجزائر	
74	مديرية الشباب والرياضة لولاية قالمة	
75	ولاية قالمة	
76	مجمع سيبوز-عنابة الصناعي والتجاري	

77	المركز القومي لبحوث وتنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (CNRDPA)	
78	الحفاظ على غابات ولاية باتنة	
79	المجلس الأعلى للغة العربية	
80	(شركة كونتراكشن ومبنى الشرق (كونستروب-إيست	
81	مديرية البيئة بولاية قالمة	
82	الجزائر للاتصالات التشغيلية لإدارة قالمة	
83	المركز الوطني للبحوث في علم الآثا	

الملحق رقم (4): اتفاقيات التعاون الدولية

اتفاقيات التعددية الدولية

الاتفاقيات الدولية

من أجل توطيد العلاقات الثنائية للتعاون والتبادل بين الجامعات ، أيد قالمة جامعة 8 مايو 1945 أطر من اتفاقيات التعاون مع مختلف المؤسسات الدولية للتدريب والبحوث ،الاتفاقيات التي تحكم جميع الإجراءات للتعاون المصالح المشتركة في مجال التدريس والبحث لصالح الطلاب والمعلمين / الباحثين والموظفين الإداريين والفنيين.

	الاتفاقيات الدولية	الشعارات
1	المعهد الوطني للفنون التطبيقية في تولوز (فرنسا)	
2	جامعة المنار، تونس (تونس)	
3	المعهد الوطني للعلوم التطبيقية ليون INSA - (فرنسا)	
4	اتحاد الجزائري للجامعات (بسكرة وسكيكدة، أم شركة Bouagui، قالمة، ورقلة، تبسة) وجامعة	

	فاسا،(فنلندا)	
	جامعات سكيكدة ، قالمة ، بسكرة ، أم بواقي وجامعة ستراسبورغ) UNISTRA فرنسا	5
	جامعة إيفري فال ديسون (فرنسا(	6
	الجامعات الجزائرية (قالمة ، سكيكدة ، عنابة ، طارف ، أم البواقي ، سوق أهريس) والجامعات التونسية) قرطاج ، القيروان ، تونس المنار قفصة ، جندوبة	7
	الجامعة الافتراضية في تونس) -UVT تونس(	8
	جامعة شيربروك (كندا(	9
	مدرسة تليكوم سودباريس (فرنسا(	10
	جامعة التعدين (أوكرانيا(	1 1
	جامعة الميريا (اسبانيا(	1 2
	جامعة ليموج (فرنسا(	1 3
	جامعة لاس بالماس دي جران كناريا (اسبانيا(	1 4
	المعهد العالي للإدارة في بورتو إيسيب (البرتغال(	15
	جامعة بورتو (البرتغال(	1 6
	جامعة بواتييه (فرنسا	17
	جامعة صفاقس (تونس)	18
	جامعة باريس ويست نانتير لا ديفانس (فرنسا(	19
	جامعة ساكاريا (تركيا(	20
	المتحف الوطني للتاريخ الطبيعي في باريس (فرنسا(	21
	المدرسة العليا للاتصالات بتونس (تونس(	22

23	المعهد العالي للإلكترونيات في باريس(ISEP) المعهد الكاثوليكي بباريس (ICP) ، فرنسا	
24	جامعة اورليانز (فرنسا)	
25	جامعة القاهرة (مصر)	
26	جامعة عدن (اليمن)	
27	جامعة قادس) اسبانيا)	
28	جامعة هوت الألزاس مولهاوس) فرنسا)	
29	جامعة مانشستر متروبوليتان (إنجلترا)	
30	جامعة ديجلي ستودي دي نابولي "إيطاليا الشرقية"	
31	التشيكية جامعة علوم الحياة براغ التشيكية	
32	جامعة النيلين-السودان	
33	جامعة أوسترافا الفنية - التشيكيةVSB-	
34	جامعة لومان (فرنسا)	
35	المعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس(INRAT)	
36	جامعة انجيه (فرنسا)	
37	جامعة فرات (تركيا)	
38	جامعة كيبيك في تروا ريفيير (كندا)	
39	جامعة اسطنبول (تركيا)	
40	جامعة الطفيلة التقنية-الأردن	

ملخص

دعم التعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع بالربط بين أبحاثها واحتياج المؤسسات من العوامل المهمة التي تحقق أهداف تعود بالنفع على الطرفين، وتحصل من خلالها الجامعة على مكاسب مادية تغطي نفقاتها وإيجاد حلول لأغلب مشاكل المجتمع من خلال أبحاثها.

يهدف هذا البحث إلى دراسة ما امكانية الشراكة جامعة–مؤسسات قالمة، باعتبار جامعة قالمة ذات اسهام في المجال المقاولاتي، باعتماد ممارسات الجامعة المقاولة ومؤشرات آليات الشراكة، توصلت الدراسة إلى أن هناك امكانية لشراكة جامعة قالمة مع المؤسسات، وللجامعة اتفاقيات وطنية ودولية تمكنها من أن تصبح ذات صدى في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية :التعاون، الشراكة جامعة – مؤسسات، مؤسسات المجتمع، ممارسات الجامعة المقاولة، مؤشرات آليات الشراكة.

Abstract

Supporting cooperation between universities and community institutions by linking their research with the needs of institutions, which are important factors that achieve mutually beneficial goals, through which the university obtains material gains covering its expenses and finding solutions to most of society's problems through its research.

This research aims at study of the possibility of partnership between University - institutions of guelma, considering that the University of Guelma has a contribution in the field of entrepreneurship. adopting the entrepreneurship university practices and indicators of partnership mechanisms, The study concluded that there is a possibility of the University of Guelma partnership with the institutions. and the University has national and international agreements that enable it to become her an Echo in this area.

Keywords: cooperation, partnership University - institutions, Community institutions , university practices entrepreneurship, indicators of partnership mechanisms.

Résume

Véhiculer la coopération entre les universités et les institutions en établissant le lien entre leurs travaux de recherche et les besoins des institutions, est l'un des facteurs importants qui permettent d'atteindre mutuellement leurs objectifs, et par lesquels l'université couvre ses dépenses et se permet de valoriser les résultats de la recherche universitaire au profit de différents acteurs qui contribuent au développement.

L'objectif de ce travail est d'étudier la possibilité de partenariat entre les universités institutions dans la wilaya de Guelma, en dépit de la contribution de cette dernière au développement du domaine de l'entrepreneuriat cela, en adoptant des pratiques entrepreneuriales et des indicateurs de mécanismes de partenariat, l'étude nous conduit à bien affirmer la possibilité de ce type de partenariat, avec comme appuis la présence d' accords nationaux et internationaux qui lui permettent d'être dans le domaine.

Mots-clés: coopération, partenariat université - institutions, institutions communautaires, pratique entrepreneurial université, indicateurs des mécanismes de partenariat.